كتاب الهلال

بطل الكفاح
الشهيد محمد فريد

بقلم
عبد الرحمن الرافعي



سلسلة شهرية
تصدر عن دار الهلال



كتاب الهلال

KITAB AL-HILAL

سلسلة شهرية تصدر عن « دار الهلال »
شركة مساهمة مصرية

رئيس التحرير : طاهر الطناحى

العدد ٧٠ ــ جمادى الآخر ١٣٧٦ ــ يناير ١٩٥٧

No. 70 — January 1957

مركز الادارة

دار الهلال ١٦ شارع محمد عز العرب

(المبتديان سابقا) القاهرة

المكاتبات

كتاب الهلال ــ بوستة مصر العمومية ــ مصر

التليفون : ٢٠٦١٠ (عشرة خطوط)

الاشتراكات

قيمة الاشتراك السنوى (١٢ عددا) ــ مصر والسودان ٨٥ قرشا صاغا ــ سوريا ولبنان ١٠٧٥ قرشا سوريا أو لبنانيا ــ الحجاز والعراق والأردن وليبيا ١١٠ قروش صاغ ــ فى الامريكتين ٥ دولارات ــ فى سائر أنحاء العالم ١٥٠ قرشا صاغا أو ٣٠/٩ شلنا

كتاب الهلال

سلسلة شهرية لنشر الثقافة بين الجميع

بطل الكفاح

الشهيد محمد فريد

بقلم

عبد الرحمن الرافعي

دار الهلال



الشهيد محمد فريد

مقدمة

ان سيرة الزعيم الشهيد محمد فريد خليقة بأن تعيها ذاكرة كل مواطن يقدر الجهاد الخالص لله والوطن ، فلقد ضرب أروع الامثلة فى التضحية والاخلاص . وان تاريخنا القومى ليزدان بسيرته العطرة

ولقد وضعت سنة ١٩٤١ فى هذه السيرة كتابا فى نحو خمسمائة صفحة عنوانه « محمد فريد رمز الاخلاص والتضحية » ضمنته تاريخا مفصلا لحياته وجهاده . وجعلته سجلا لتاريخ مصر القومى فى عهد زعامته الوطنية . من سنة ١٩٠٨ الى سنة ١٩١٩

ورايت تعميما لهذه السيرة وتيسيرا للافادة من الدروس الوطنية التى تحتويها ان أضع كتابا موجزا عنها . وهو هذا الكتاب الذى أقدمه اليوم

ان تاريخ « محمد فريد » هو ولا غرو تاريخ لسنى الجهاد . من فجر النهضة الوطنية الحديثة . فقد شارك مصطفى كامل فى بعثها منذ سنة ١٨٩٣ . وتولى قيادتها بعد وفاته فى فبراير سنة ١٩٠٨ . الى ان لحق به بالرفيق الاعلى فى نوفمبر سنة ١٩١٩ . فكانت هذه السنوات

صفحات مجيدة من تاريخنا القومى بما خطه فيها الفقيد من تضحيات وآلام . وما بعثه فى نفوس الجيل من اخلاص وشجاعة وثبات وايمان . فهذه الحقبة من الزمن . التى غذاها بوطنيته واخلاصه . وبذل فيهـا ما بذل من ماله وقلمه ولسانه . ورواها بروحه ومهجـة فؤاده . هى ولا ريب معين لا ينضب من الفضائل القومية

وان فريدا لجدير بأن تنشر سيرته وتعمم لتكون نبراسا للمواطنين فى أداء واجباتهم نحو هذا الوطن المفدى. ولعمرى اذا عد ابطال الامم وقادة الشعوب المجاهدين فى سـبيل حريتها واستقلالها . العاملين لعظمتها ومجدها . كان فريد فى طليعتهم . ومن الواجب علينا أن نستبين هـذه الحقيقة . لكى نعرف لابطالنا أقدارهم . ونهتدى بهداهم . فان خير احياء لذكرى الابطال أن يسمو الجيل الى مستواهم ليكون بذلك امتدادا معنويا لحياتهم المجيدة

ولعلى فى هذا الكتاب قد عرضت صورة جلية واضحة لهذا الزعيم الشهيد ولجهاده فى سبيل وادى النيل . فى سبيل الوطنية الحقة والمثل العليا . والله ولى التوفيق

عبد الرحمن الرافعى

نشأته
ومرحلته الأولى في الجهاد

نشأته الاولى

ولد « محمد فريد » بمدينة القاهرة يوم الاثنين ٢٠ يناير سنة ١٨٦٨ ، قبل ميلاد مصطفى كامل بنحو سبع سنوات

نشأ فى بيت مجد رفيع العماد ، فهو ابن « احمد فريد» (باشا) الذى صار ناظرا للدائرة السنية سنة ١٨٨٦ ، وكان من كبراء مصر المعدودين ، واشتهر بعلو النفس والاخلاق القويمة ، مما كان له أثره فى نشأة المترجم .على أن هذه النشأة العائلية لم تكن لتعده للنضال والكفاح . بل كانت تمهد له عيشة رغدا بعيدة عن غمار السياسة واهوال الجهاد . ولكن نفس الفقيد كانت متوثبة منذصباه الى المثل العليا . ومن ثم اقتحم ميدان الجهاد الوطنى وبلغ فيه الذروة

ووالدة المترجم هى السيدة بمبه هانم كريمة المرحوم ابراهيم افندى قاضى البهار « أى عميد التجار المستوردين لهذا الصنف وكان له شأن كبير فى ذلك العصر »ابن المرحوم محمد افندى قاضى البهار ، من كبار سراةالعاصمة وتجارها ، وكانت سيدة فاضلة ، عالية النفس ، محبة للخير ، كريمة الاخلاق ، شريفة حسينية ، اذ كانت والدتها من نسل الحسين رضى الله عنه ، ومن سلالة الخلفاء العباسيين ، وقد تزوج بها فريد (باشا) سنة١٨٦٠، وكان لها ولاريب فضل كبير فيما اتصف به الفقيد من صفاء النفس وكريم الاخلاق

وقد أدخله أبوه المدارس الاميرية فأظهر فيها ذكاء جعل له مركزا ممتازا بين أقرانه ، وعرف فى سنى دراسته بطيب

القلب والصراحة ودماثة الخلق ، مما حببه الى نفوس اخوانه واساتذته

ونال شهادة الحقوق فى مايو سنة ١٨٨٧ من مدرسة الحقوق التى كانت تسمى وقتئذ (مدرسة الادارة)

وتزوج فى يونيه سنة ١٨٨٨ بالسيدة عائشة كريمة السيد اسماعيل حافظ وحفيدة السيد محمد شلبى العباسى ، سليل الخلفاء العباسيين ، وهى قريبة له من جهة والدتها ، اذ هى بنت عمته ، وهو ابن خالها ، وكانت من فضليات النساء ، وهى خير مثال للزوجة الصالحة ، وعنوان الوفاء لزوجها العظيم ، شاركته السراء والضراء ، وكانت له فى حياته الوطنية نعم العضد الصادق الامين ، وظلت بعد وفاته باقية على عهده ، حتى توفيت فى يناير سنة ١٩٣٣ ، ودفنت بجواره فى قرافة السيدة نفيسة . وقد رزق من زوجته ولدين وهما عبد الله فريد نجله الاول وقد توفى وله من العمر سنتان ، ثم الاستاذ عبد الخالق فريد (المستشار الآن بالمحاكم الوطنية) ، بارك الله فيه ، واربع بنات

وبعد أن تخرج الفقيد من مدرسة الحقوق عين فى مايو سنة ١٨٨٧ بوظيفة مترجم بقلم قضايا الدائرة السنية ، وفى يونية سنة ١٨٨٨ رقى وكيلا لهذا القلم ، وفى يوليه سنة ١٨٩١ رقى رئيسا للقلم ، وفى الرابع من هذا الشهر نقل الى النيابة العمومية بوظيفة مساعد نيابة من الدرجة الثانية ، ورقى وكيل نيابة من الدرجة الثالثة سنة ١٨٩٣ ، وفى مايو سنة ١٨٩٥ نقل وكيلا بنيابة الاستئناف ، واظهر فى النيابة اقتدارا وكفاية جعلا له مركزا ممتازا فى الحكومة ، وتفتحت امامه ابواب التدرج الى كبرى مناصب الدولة ، لولا ما اعترضه فى سبيلها من التطلع الى الجهاد فى سبيل الوطن كما سيجىء بيانه

المرحلة الاولى فى الجهاد

بدت على المترجم ميوله الوطنية منذ حصوله على شهادة الحقوق ، فاتجهت نفسه اول الامر الى خـــدمة الوطن بالكتابة والتأليف ، وساعده على ذلك ذكاؤه وجلده على العمل ، وثقافته العالية ، وشغفه بالاطلاع ، وولعه بالمباحث التاريخية ، وكان يجيد الكتابة والحديث باللغتين العربية والفرنسية

وقد راسل الصحف منذ تخرجه من مدرسة الحقوق ، فكان يكتب سنة ١٨٨٧ و ١٨٨٨ المقالات فى مجلة (الآداب) للشيخ على يوسف بتوقيع (م. ف) ، لان والده كان ينهاه عن الكتابة فى الصحف والاشتغال بالسياسة ، خوفا عليه من أذى الانجليز والحكومة

وله مذكرات مخطوطة عن حوادث مصر وتاريخها من سنة ١٨٩١ الى سنة ١٨٩٧ ، فى خمس كراريس ، ويبدو من سياقها انها كتبت تدريجا وقت وقوع حوادثها ،وهذا يدلك على ميل المترجم المبكر الى التاريخ والمباحث التاريخية وقد راجعتها فوجدتها تنتهى عند منتصف سنة ١٨٩٧ ، ولست متحققا من أنها نهاية المذكرات ، فليس فى ختـــام الكراس الخامس مايدل على ذلك ، بل يبدو لى ان الكلام منقطع ينقصه مايليه ، ولعل له تتمة عن الحوادث التالية فقدت أثناء التفتيشات التى حصلت خلال الاضطهادات التى استهدف لها الفقيد كما سيجىء بيانه ، وعلى كل

حال لم يبق محفوظا من هذه المذكرات سوى هذه الكراريس الخمسة

وفى سنة ١٨٩١ اخرج الفقيد حين كان وكيلا لقلم قضايا الدائرة السنية كتابه (البهجة التوفيقية فى تاريخ مؤسس العائلة المحمدية) ، وهو تاريخ واف لمحمد على ، ولاشك ان تأليفه هذا الكتاب ، واتجاهه الى نشر تلك الصفحة المجيدة من تاريخ مصر فى عهد محمد على ، يدلك على أنه، وهو فى الرابعة والعشرين من عمره ، اذ كان يشغل وظيفة ممتازة ، وأبوه ذلك الثرى الكبير احمد فريد (باشا) ناظر الدائرة السنية ، لم تقنع نفسه بما كان يقنع به معاصروه من المتعلمين ، وبخاصة ابناء البيوتات الكبيرة ، من الركون الى المناصب وابتغاء الرقى فيها ، بل تطلعت نفسه الى المثل العليا ، فأخذ يذكر قومه بمفاخر تاريخهم ، لكى يذكى فى نفوسهم روح الوطنية والاقدام

ولما نقل الى النيابة العمومية استمر فى البحث والكتابة والتأليف ، فكان فى عمله يجمع بين الكفاية والوطنية

ففى سنة ١٨٩٤ اخرج كتابه (تاريخ الدولة العثمانية)

ثم أخرج سنة ١٩٠٢ كتابه عن (تاريخ الرومان) مشتملا على تاريخ هذه الدولة الى سقوط قرطاجنة ، وقد نشر تباعا من قبل فى مجلة (الموسوعات) سنة ١٩٠٠ و سنة ١٩٠١

وله مقالات عدة اكثرها فى المؤيد ثم فى (اللواء)

وكان له ولع كبير بالسياحة. بدأ أسفاره بأوربا سنة ١٨٩٥ ، فتمت له على توالى السنين زيارة اغلب ممالك أوربا وعواصمها وبلادها المشهورة ، وزار تونس والجزائر والاندلس وبعض سواحل مراكش وطرابلس الغرب ،ونشر عن سياحته فى تلك البلاد رحلتين ، احداهما سنة ١٩٠١ والاخرى سنة ١٩٠٢ ، وكان يوزعهما مجانا تعميما للفائدة

منهما ، وله رحلة فى بلاد النرويج فى أقاصى شمال أوربا سنة ١٩٠٤ ، نشرت تباعا فى اللواء ، وسافر فى ابريل سنة ١٩٠٥ الى الجزائر لحضور مؤتمر المستشرقين بعاصمتها (مدينة الجزائر) ، وكان يصحبه المرحوم الاستاذ سلطان محمد رئيس الوفد المصرى الرسمى الى المؤتمر المذكور ، وزار جنوب فرنسا لهذه المناسبة ، وكتب عن المؤتمر وعن رحلته عدة مقالات فى اللواء (مايو سنة ١٩٠٥) انتقد فيها سياسة فرنسا فى معاملة المسلمين فى الجزائر ، كما انتقد من قبل سياستها فى تونس لمناسبة سياحته بها

وفى نوفمبر سنة ١٨٩٨ انشأ مجلة (الموسوعات) باشتراكه مع الاستاذين احمد حافظ عوض ومحمود أبى النصر ، وهى مجلة علمية نصف شهرية ، صدر العدد الاول منها فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٩٨ ، وله فيها عدة مباحث تدل على سعة اطلاعه وميله الى البحث والتمحيص والاحاطة بالموضوعات التى كان يكتبها

استقالته من منصبه سنة ١٨٩٦

كانت ميول الفقيد الوطنية بادية عليه من عهد التحاقه بالمناصب الحكومية ، ففى مذكراته التى تقدم الكلام عنها والتى بدأ فى كتابتها سنة ١٨٩١ تظهر هذه الميول بارزة فى تعليقاته على الحوادث ، ويبدو فيها على الاخص ميله الى التحرر من قيود المناصب ، اذ ينسب الى كبار الموظفين ممالأة الاحتلال وتأييده فى سياسته ، ولعله وهو يدون هذه الخواطر كان يترقب الفرصة المناسبة ، لكى يحقق ما عزم عليه ، ويستقيل من منصبه ، وينطلق الى الجهاد والعمل الحر فى سبيل الوطن

وقد تهيأت له هذه الفرصة فى قضية هامة ظهرت سنة ١٨٩٦ على مسرح الحوادث السياسية ، ونعنى بها قضية

« المؤيد » ، وخلاصتها انه فى خلال الحملة على دنقله ارسل اللورد كتشنر سردار الجيش المصرى تلغرافا سريا الى وزير الحربية فى شهر يوليه سنة ١٨٩٦ يختص بالحملة وصحة الجيش ، فنشر « المؤيد » صورته فى عدد ٢٨ يوليه سنة ١٨٩٦ تحت عنوان (أحـــوال الجيش فى الحدود) قال :

« تفيد التلغرافات الاخيرة الواردة من (كوشه) أمس على نظارة الحربية التفصيلات الآتيـــة عن حالة الجيش المصرى فى الحدود

« وقد أظهر سعادة السردار أسفه وانه لم يتمكن منذ أيام من ارسال التفصيلات لانه كان شديد القلق من الكوليرا التى انتشرت هناك فى كل نقطة ومركز من مراكز خط المواصلات وفى المعسكرات » ... ثم قال :

« وقد حصل فى أسوان بين عساكر الحضرة الخديوية الفخيمة ٢٩ اصابة توفى منها ١٥ شخصا ، أما فى كروسكو فقد حصلت ٢٢ اصابة توفى منها ١٣ . وفى حلفا ١٥٦ اصابة توفى منها ٩٨ . وست وفيات فى الجيش البريطانى» .. واستمر المؤيد فى ذكر بيان الاصابات كما وردت فى تلغراف السردار

فرأت الحكومة فى نشر هذا التلغراف اذاعة لاسرارها ، وبحثت عمن نقله الى المؤيد ، واسفر التحقيق عن اتهـام توفيق أفندى كيرلس احد مســـتخدمى مكتب تلغراف الازبكية (الذى تلقى برقية السردار) بافشاء سرها وابلاغ البرقية الى «المؤيد». كما اتهمت الشيخ على يوسف صاحب المؤيد بالاشتراك فى التهمـــة ، وكانت جريدة « المؤيد » وقتئذ هى لسان حال الوطنيين ، فأقامت النيابة الدعوى العمومية على الشيخ على يوسف وتوفيق افندى كيرلس ، وكان الغرض من هذه الدعوى ارهاب « المؤيد » ، وتهديد

من يساعده او يعضده ، وكان الفقيد وقتئذ وكيل نيابة بالاستئناف ، وقد ظهر بميوله الوطنية ، وشهد القضية حين نظرها امام محكمة عابدين ، وجاهر بعطفه على صاحب المؤيد ، ومعارضته للاحتلال وسياسته ، فأسرها الاحتلال فى نفسه

ونظرت القضية ابتدائيا امام محكمة عابدين الجزئية برئاسة القاضي محمود خيرت ، وتولى الاستاذ احمد الحسينى الدفاع عن الشيخ على يوسف ، ودافع ابراهيم الهلباوى عن توفيق افندى كيرلس ، وانتهت القضية بصدور الحكم يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ ببراءة الشيخ على يوسف وحبس توفيق كيرلس ثلاثة اشهر

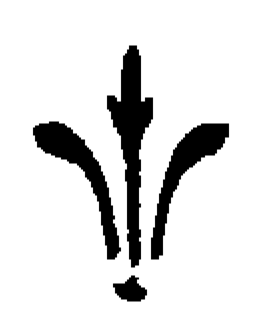
سخط الاحتلال وصنائعه على هذا الحكم ، وعلى القاضي الذى اصدره ، كما نقموا من المترجم تظاهره بميوله الوطنية أثناء نظر القضية ، وطلبوا من النائب العام نقله الى احدى نيابات الوجه القبلى ، فأمضى ما امر به ، وصدر القرار بنقله فى نوفمبر سنة ١٨٩٦ الى نيابة بنى سويف ، على أن يكون مقره فى مغاغة ، ثم تقرر نقل قاضى محكمة عابدين الذى اصدر الحكم الى محكمة مصر الابتدائية ، بدعوى ان نظام الجلسة لم يكن محفوظا ، واشاعوا عنه انه افضى بالحكم قبل صدوره الى الفقيد ، وقد نفى الفقيد هذه الاشاعة فى مذكراته ، وقال عنها انها كذب وافتراء

لم يقبل المترجم أمر النقل ، اذ وجد أنه يمس استقلال القضاء ، وان فيه اهانة لشخصه ، فقدم استقالته من منصبه ، وقبلت فورا فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٩٦

واستأنفت النيابة حكم القاضي الجزئى ، ونظرت القضية امام محكمة الجنح المستأنفة ، فقضت بتأييد حكم البراءة بالنسبة للشيخ على يوسف ، والغاء الحكم بالنسبة لتوفيق

كيرلس وبراءته ، فكان لهذا الحكم كما كان للحكم الابتدائى رنة استحسان عام

وقد اكبر الوطنيون من الفقيد استقالته من منصبه ، وازدادوا اعجابا بسمو اخلاقه ، وتقديرا لوطنيته وشجاعته وعلت منزلته بينهم ، اذ استهدف لاضطهاد الاحتــــلال وصنائعه ، لاستمساكه بمبادئه الوطنية ، وحرصه على استقلال القضاء



اشتغاله بالمحاماة

انتظم المترجم فى سلك المحاماة سنة ١٨٩٧ عقب استقالته من منصبه ، فقيد اسمه فى جدول المحامين امام المحاكم الاهلية فى يوليه من تلك السنة ، ثم قيد اسمه بعد ذلك محاميا امام المحاكم المختلطة ، ولبث مشتغلا بالمحاماة سبع سنوات

واذا لاحظت انه أول من اشتغل بالمحاماة من ابناء الكبراء ، وانه آثرها على مناصب الحكومة ، ادركت مبلغ شجاعته فى الخروج على تقاليد عصره ، وميله الفطرى الى الحرية والجهاد فى سبيل تحرير بلاده ، فى وقت لم تكن هذه الميول شائعة أو مألوفة ، فكان الفقيد حقا من دعاة الحرية والاستقلال فى الحركة الوطنية

وقد اشتهر فى المحاماة بالنزاهة والامانة ، وكان لا يقبل قضية لا يرى صاحبها على حق ، عرضت عليه احدى الاميرات قضية صكوك (كمبيالات) بمبالغ طائلة على ورثة شخص كان قد حرر على نفسه هذه الصكوك ، ولانه كان يعلم بأصل هذه الصكوك وان سببها غير مشروع فقد رفض القضية ، مع ان ظاهرها تؤيده النصوص القانونية ، وكذلك كان شأنه فى جميع قضاياه

ثم رأى ان المحاماة تصرفه عن التفرغ للجهاد ، فضحى بها واعتزلها فى اواخر سنة ١٩٠٤ ، كما ضحى بالمناصب من قبل ، ومن ثم ازدادت صلته بالفقيد العظيم مصطفى كامل

وثمة عامل آخر حداه الى ترك المحاماة ، وهو انه كان يؤلمه ما يراه فيها من نكران الجميل ، وبخاصة من عملائه فى القضايا ، ويبدو لك هذا مما كتبه فى لواء ٨ مايو سنة ١٩٠٥ حين اعتزل المحاماة اذ قال : « تركت الاشتغال بمهنة المحاماة لاتفرغ لاشغالي الخاصة بدل ان أهملها واشتغل بمهام الغير ، فلا ارى غالبا الا نكران الجميل او عـــدم الاعتراف بما يتحمله المحامى من المشاق ، فلا يشكر اذا نجح ، ويلام اذا خانه حظه فى القضية ، وأردت ان أخصص من وقتى المقدار الكافى لخدمة بلادى وابناء وطنى خـدمة أعم وانفع »

ويلوح لى ان نكران الجميل الذى لقيه من الافراد فى الدفاع عن قضاياهم الخاصة قد لقى مثله بل اضعافه من الامة ، فى الدفاع عن قضيتها العامة ، كما يتبين لك من تتبع تاريخه ، وهكذا ابتلى الفقيد بالجحود ونكران الجميل من كل ناحية ، فى جميع ادوار حياته الخاصة والعامة

على أنه قد عاد الى الاشتغال بالمحاماة فىأغسطس سنة ١٩١١ عقب خروجه من السجن بعد الحكم عليه فى قضية (وطنيتى) ، واتخذ مكتبه بجوار ادارة جريدة (العلم) بشارع الصنافيرى (على ذو الفقار الآن) ولكن لم يدم اشتغاله بها طويلا ، وأرجح أن يكون الباعث له هذه المرة الى العودة الى المحاماة هو رغبته فى أن تعوض عليه بعض ما خسر من المال فى جهاده الوطنى المتواصل ، وأشك فى أنه استطاع مع كثرة مشاغله الوطنية الجسام أن يكون قد حقق شيئاً مما كان يصبو اليه ، وقد رأى أن مواصلة الجهاد لا تدع له مجالا للتوفر على مهام المحاماة ، فلمـا سافر الى مؤتمر السلام فى سبتمبر سنة ١٩١١ ، أناب عنه الاستاذ محمد زكى علىالمحامى ، ليتولى شؤون مكتبه، ولم يكد يعود الى مصر فى منتصف شهر نوفمبر من تلك

السنة ، ويستأنف عمله فى المحاماة ، حتى حوكم للمرة الثانية ، على أثر خطبته فى المؤتمر الوطنى ، وهجر مصر الى منفاه فى مارس سنة ١٩١٢

صلته بمصطفى كامل ومشاركته فى أعباء الجهاد

ترجع صلة المترجم بمصطفى كامل الى سنة ١٨٩٣ ، وفى ذلك يقول فى خطبته التى القاها يوم ١٤ فبراير سنة ١٩٠٨ انه عرف مصطفى أيام أنشأ « مجلة المدرسة » ، أى سنة ١٨٩٣ ، ثم تأكدت الصداقة بينهما منذ سنة ١٨٩٥ ، اذ تقابلا بباريس قبل أن يلقى مصطفى أول خطبه السياسية فى مدينة تولوز فى ٤ يوليو من تلك السنة ، ومن ذلك العهد ظلا صديقين حميمين ، وزميلين مخلصين فى الجهاد ، ويقول انه تعاهد ومصطفى كامل ، والدكتور محمود لبيب محرم سنة ١٨٩٦ على خدمة الوطن حتى الممات ، وأول عمل شرع فيه ثلاثتهم تأسيس جريدة أسبوعية باللغتين الفرنسية والالمانية ، كان يديرها شاب المانى هو المسيو هانس رزنر ، واستمرت الجريدة فى الظهور حتى وفاة المسيو رزنر ، وفى ذلك الحين ترجم الثلاثة الى العربية كتابه عن « مصر والاحتلال »

توثقت عرى الصداقة والاخاء بين مصطفى وفريد ، حتى صار فريد زميله المخلص ، وصديقه الوفى ، وعضده الاكبر فى بعث الحركة الوطنية ، لازمه وأيده فى جهاده ، وبذل له ما بذل من العون الادبى والمادى ، وأمده بماله ، وظل وفيا له طول حياته ، ثم حمل الراية بعد وفاته ، فكان خير خلف ، لأعظم سلف ، وتدل رسائل مصطفى كامل الى فريد على ما بينهما من الود الصادق ، والحب الخالص الثابت على مر السنين ، فكان كلاهما يؤثر صاحبه على نفسه ، ويضحى بنفسه من أجله ، وتلك دلائل الاخلاص

الحقيقى ، وتطالعنا هذه الرسائل بما كان يعمر قلبيهما الكبيرين من الوطنية الصادقة ، والعواطف النبيلة السامية

اول كتاب عثرت عليه أرسله مصطفى كامل اليه من فيينا بتاريخ ٢١ أكتوبر سنة ١٨٩٦ ، وهو يدل على الود القديم بينهما ، وفيه افضى اليه بما بذل فى ألمانيا والنمسا من الجهود لتعريف الرأى العام الاوروبى بالقضية الوطنية، وقد أشار اليه المترجم فى خطبته فى تأبين مصطفى كامل ، واقتبس بعض فقرات منه

والكتاب الثانى أرسله اليه من بودابست فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٩٦ قال فيه :

« أخى الفريد حفظه الله . بعد التحية والتسليم ، والاعراب عن شوق عظيم ، لا بد أنك استلمت كل ما أرسلت اليك وطالعت صدى ما عملت ، وعلمت بكل ما جرى وكان ، ولا بد أنك سررت وفرحت ، وان روحك الطاهرة الشريفة الممتلئة حبا لمصر التعيسة واخلاصا ، رضيت عن روح لا تقل عنها حبا للوطن واخلاصا ، وأخالك تفكر كثيرا فى ، وتود لو تكون معى تطوف البلدان مناديا بنصرة المظلوم رافعا صوتك ضد عدو الوطن الأسيف »

وكتب اليه ضمن خطاب له من الاستانة (استانبول) فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٦ يقول :

« كنت أحس بواجب مراسلتك ويسهل شوقى اليك قيامى بهذا الواجب نحوك ، وأتلذذ حقا لمكاتبة صديق مثلك أساس مودته محبة الوطن العزيز ، أى أشرف وأجل احساس عند الانسان »

وكتب اليه من باريس فى ١٩ يولية سنة ١٨٩٨ كتابا قال فيه :

« أخى الأعز حرسه الله ، بعد تقبيل وجنتيك واهدائك أعطر السلام ، وصلنى هذا الصباح كتابك الكريم ، فتقبلته

بالترحاب والتكريم ، وكنت فى شغف شديد لاستلامه ، لغياب اخبارك عنى ثلاثة أيام ، وليس ذلك بالزمن القليل

« لقد أدهشنى فى كتابك شكرك لى على مبادرتى باجابة طلبك ، ان هذا الشكر من غيرك جميل وواجب ، ولكنه منك غريب وعجيب ، فما بيننا من الود والاخاء يجعل مالك مالى ، ومالى مالك ، وحياتى حياتك ، وحياتك حياتى ، هذا ما أعتقده وما تعتقده أنت ، فروحى تناجى روحك بالود والاخلاص فى كل لحظة وفى كل آن ، دمت لى أخا وفيا صادقا ، ودمت معى خادمين صادقين للوطن المحبوب »

وختم الخطاب بقوله : « أكتب لى باكر من فيشى وأطل كتابك ، واذهب يوم الخميس الى (كوك) قبل الظهر تجد منى كتابا أكتبه اليك باكر ليكون فيه وداعك ، وبعض أمور اريد منك عملها فى مصر ، تقبل ألف قبلة من صديقك الاول وأخيك الثانى »

مصطفى كامل

وكتب اليه من باريس فى ٢٢ يوليو سنة ١٨٩٨ كتابا قال فيه :

« أخى الأعز حرسه الله . أقبل وجنتيك ألفا ، وأهديك سلاما عاطرا ، وأسأل لك الصحة الدائمة والسرور الكامل، وأدعو الله أن يسرك بشفاء حرمك المصون وسلامة نجلك الامين ، انه سميع مجيب » الى أن قال :

« أرجوك أن ترسل لى عدد المؤيد المؤرخ ٩ يناير من هذه السنة وهو المشتمل على الخطبة التى ألقيتها على شبيبة المدارس يوم احتفالها بعيد جلوس الخديو لانى فى حاجة الى ترجمتها ووضعها مع المجموعة ، سأكتب لك كل أسبوع مرة على الاقل ، ولا تنس العائلة ، أرسل سلامى لكل أفرادها ، دمت ألف مرة لأخيك المخلص

كامل

« قبل لى وجنات الشقيق ابراهيم بك وسلم لى على الفاضل حسن أفندى عبد الرازق واسأله أن يبلغ سلامى العاطر لوالده العزيز

« واذا قابلت شوقى بك قبله لى مرتين ، وقل له أن يرسل لى ما طبع من ديوانه مع صورته ، وأعطه عنوانى »

وقال فى ختام خطاب اليه من باريس فى ١٠ أغسطس سنة ١٨٩٨ :

« اقبلك فى الختام ألف قبلة ، وأرجوك أن لا تحرمنى من أخبارك ، وأن تعرفنى عند وصول هذا اليك ، دمت لمصر العزيزة ولخادمها الضعيف أخيك »

مصطفى كامل

وقال فى خطاب آخر من باريس فى ١٩ اغسطس سنة ١٨٩٨ :

« وغاية رجائى من الله ــ أن لم يسمع نداءنا ويخلص أوطاننا ــ أن يحفظ لى ودك الصادق ، وحبك الطاهر ، تقبل ألف ألف سلام من خير صديق لك ومن أخيك الشاكر العارف للجميل »

كامل

وقال ضمن خطاب أرسله اليه من باريس فى ٢٦ اغسطس سنة ١٨٩٨ :

« لك منى جزيل الشكر وعظيم الامتنان ، فحقا أنت الأخ الصادق الذى يضحى بنفسه فى محبة اخوانه ، فدم لى يا مثال الوفاء ، وأعتقد أبد الدهر أن لك فى أصدق الناس كافة ، وأوفاهم اليك ، فحياتى وروحى لك بعد الوطن العزيز »

وختم هذا الخطاب بقوله :

« سلامي العاطر لأخيك العزيز ، ودم انت الف مرة والف عام لأخيك المخلص »

مصطفى كامل

وقال ضمن خطاب له من باريس فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٠٦ :

« أخى الأعز فريد بك . الف قبلة وألف سلام ، وبعد فقد استلمت خطاباتك ، وقرأت اليوم مقالاتك وسررت بها للغاية ، وأن ودك الصادق ، واخاءك الطاهر ، ووطنيتك العالية ، لما يكفينى فى الحياة نعمة ونعيما وسعادة وسعودا »

وقال فى خطاب من نابولى فى ٢٩ يونية سنة ١٩٠٧ :

« انى لو أردت أن أشكرك على صدق اخائك وتفانيك فى خدمة المبدأ الذى وهبنا حياتنا له لما استطعت الى ذلك سبيلا ، وحسبى أن أقول انك خير سلوى لى فى هذه الحياة ، التى كثرت أتعابى وهمومى فيها ، فكنت الأخ الممتاز والعون فى الشدائد »

هذه الرسائل التى تفيض اخلاصا وحنانا ونورا ، قد كتبها مصطفى كامل على تعاقب السنين ، وهى تصور لنا مقدار حبه لفريد ، ومبلغ ما كان يجمع بينهما من الروابط الأخوية والوطنية ، التى دامت بين الصديقين طوال سنى الجهاد ، وجعلت منهما البطلين العظيمين اللذين بعثا فى نفوس الجيل روح الوطنية والاخلاص

وقد صحب فريد مصطفى فى كثير من رحلاته بأوروبا ، واجتمعا فيها معا برجال السياسة والصحافة وكتابها المشهورين

كتب مصطفى كامل الى مدام جولييت آدم فى ٢٦ يونية سنة ١٩٠٣ يقول : « قد عزمت على السفر الى أوروبا فى

١٧ يوليو وسأرافق صديقى فريد بك الذى حظى بمعرفتك لقضاء مدة العلاج فى فيشى »

ولما أسس مصطفى شركة ليتندار ايجبسيان وذى اجبشيان استاندارد فى نوفمبر سنة ١٩٠٦ اكتتب فريد فى رأس مالهما بمبلغ كبير ، وسافر معه فى ديسمبر سنة ١٩٠٦ الى أوروبا لاختيار محررى الجريدتين والاتفاق مع اشهر الكتاب على الكتابة فيهما ، وعادا معا الى مصر ، وهى آخر رحلة اصطحبا فيها

وفى صيف سنة ١٩٠٧ سافر مصطفى الى أوروبا ، فأناب عنه فريدا فى ادارة الالوية الثلاثة ، وكان يكتب دائما فى جريدة ليتندار الفرنسية

ولقد كان مصطفى يراه خير خلف له فى قيادة الحركة الوطنية ، فاختاره وكيلا للحزب الوطنى ، فى أول جمعية عمومية له ، وأوصى بانتخابه رئيسا من بعده

توجيهه المسألة المصرية وجهة الجلاء

كان الفقيد يحرص كل الحرص فى جميع أدوار جهاده الوطنى على توجيه المسألة المصرية وجهتها الصحيحة ، وهى الجلاء ، رسخت من نفسه هذه العقيدة فى حياة مصطفى كامل ، والتقى واياه عند الاستمساك بها ، فكان لا يدع فرصة تمر دون أن ينبه الأمة الى خطر التحول عنها ، فقد حدث بعد حادثة دنشواى أن تنبهت الأفكار الى وجوب المطالبة بالمجلس النيابى ، فتوجه بعض المصريين بهذا المطلب الى اللورد كرومر المعتمد البريطانى وصاحب الحول والطول وقتئذ فى البلاد ، فاستنكر المترجم هذه الوسيلة ، وكتب فى لواء ٢١ أكتوبر ١٩٠٦ مقالة جاء فيها :

« اطلعت بلوائكم الصادر أمس على كتاب الى جناب قنصل جنرال بريطانيا العظمى موقع عليه من بعض

اخواننا المصريين يطلبون فيه انجاز ما وعدت به دولته على لسان أعاظم رجالها من منح مصر مجلسا نيابيا يشارك الحكومة فى سن القوانين واللوائح ويراقب تنفيذها ، وهى اريحية يمدح عليها حضرات الموقعين على هذا الخطاب ، ولكن بما أن مركز انجلترا فى مصر مركز غير شرعى ، اتخذته بالسياسة وعضدته بالقوة ، فلا يجوز لمصرى أن يعترف به ، بل تجب المطالبة بالجلاء بكل شفة ولسان ، وفى كل وقت وآن ، أما طلب المجلس النيابى فيجب عرضه على سمو أمير البلاد وحاكمها القانونى بتقديم العرائض الى مقامه السامى من أعيان المصريين وعامتهم اذ انهم كلهم سواء فى المطالبة بحقوق البلاد المهضومة ، وهذه فرصة ثمينة يجب على أعضاء مجلس شورى القوانين أن ينتهزوها ليبرهنوا للأمة التى وضعت فيهم ثقتها بأنهم محافظون على حقوقها جهد طاقتهم ، ويكون ذلك بأن يقرروا بالاجماع رفع عريضة لسمو امير البلاد يطلبون منه أن يمنح مصر ما منحها ساكن الجنان والده من قبل ، ويسجلون تلك العريضة فى محضر جلساتهم ، وعلى كل حال فمن حق الأمة أن تقوم بهذا الواجب بنفسها بتقديم العرائض الى سمو الأمير مباشرة ، لا الى قنصل دولة محتلة بغير حق شرعى لا تكسبه القوة اياه مهما طال أمد الاحتلال، فان الحق يعلو ولا يعلى عليه »

وحدث فى سنة ١٩٠٧ أن أعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية اعترضوا على ما بعث به اللورد كرومر الى حكومته فى مارس سنة ١٩٠٧ ردا على مقترحات الجمعية العمومية وأرسلوا الى السير أدوار جراى وزير خارجية بريطانيا ينتقدون اللورد ، ولكنهم نعتوا الحكومة البريطانية فى رسالتهم بما يشبه الاعتراف لها بمركز القوامة على مصر ، فلفت الفقيد نظرهم فى عبارة معتدلة

الى الأخطار السياسية الوارده فى ردهم

وكان يقاوم دائما كل حركة ترمى الى التراخى فى مبدأ الجلاء أو تضعف من الروح الوطنية ، أعتبر ذلك فى موقفه حين استقال اللورد كرومر فى أبريل سنة ١٩٠٧ على أثر حادثة دنشواى ، فقد كانت استقالته فوزا مبينا للحركة الوطنية ، وأرادت الحكومة معارضة روح الابتهاج التى قوبلت بها بحركة مضادة لها ، وأوعزت باقامة حفلة تكريم له ، فتألفت لهذا الفرض لجنة من وزراء الحكومة وبعض كبار الأعيان ، فكان لتأليف هذه اللجنة وقع سيء وأثر أليم فى نفوس الوطنيين ، وكتب الفقيد مقالة تفيض وطنية تحت عنوان (المطالبة بالحقوق ــ الفرق بيننا وبينهم) ضرب فيها المثل بوطنية البوهيميين التى سجلها تاريخهم، ثم قال :

« أما نحن فيوجد من بيننا من يقول بمجاملة الظالم القاهر وتقبيل اليد التى نضرب بها فيقوم منا نفر « ولو أنه قليل » للاحتفال بوداع عميد الدولة المحتلة ، أى الرجل الذى سعى لهضم استقلالنا وجعل بلادنا مستعمرة انجليزية ، وسنسمع الخطب التى ستلقى فى هذا الاجتماع، وهى لا بد أن تكون باللغة الفرنسية أو الانجليزية ، وكلها اطراء وثناء على من هدم التعليم بلغة البلاد وسعى جهده فى اضعاف اللغة العربية فى المدارس ، نحن ممن يرى أن كل عمل مهما كان بسيطا يعمل للورد كرومر يعتبر سياسيا مهما قال أنصار الاحتلال انه عمل يقوم به بعض من غمرهم اللورد باحسانه ، بل نقول انه مسبة لأرواح شهداء دنشواى ولمسجونيها الذين ما يزالون يرسفون فى القيود والأغلال ضحية لسياسة الفرد ضد رغائب أمة يزيد عددها عن أثنى عشر مليونا ، واذا كان الموظفون المصريون يستحقون اللوم على قيامهم بمثل هذا الاحتفال فالخارجون

عن هيئة الحكومة يستحقون هذا اللوم أضعافا مضاعفة ، خصوصا ومنهم من رزقه الله بسطة فى الرزق أو نال أعلى الوظائف وأسمى النياشين وأصبحوا ولا مطمح لهم فى الوظائف »

وصفوة القول أن الفقيد كان فى المرحلة الأولى من جهاده مؤمنا بالمبدأ الوطنى الذى اتخذه مع مصطفى كامل أساسا للحركة الوطنية ، وهو الجلاء ، وظل مثابرا عليه مناضلا عنه طول حياته ، لا يقبل فيه ترددا ولا هوادة .



المرحلة الثانية في الجهاد

زعامته للحركة الوطنية

توفى مصطفى كامل يوم ١٠ فبراير سنة ١٩٠٨ ، فكان محمد فريد هو الزعيم الذى اتجهت اليه الانظار ليخلفه فى حمل أعباء الزعامة ، اذ كان مصطفى قد رشحه لهذا المركز الخطير ، وأوصي بانتخابه رئيسا من بعده ، فعمل الوطنيون بهذه الوصية وانتخبوه رئيسا للحزب الوطنى خلفا لمؤسسه العظيم

كان الفقيد عند وفاة الرئيس الاول وكيلا للحزب ، فكان أول عمل له عقب وفاة مصطفى اصداره بيانا الى الامة تحت عنوان « رثاء الحزب الوطنى لرئيسه ، فقيد الوطن والشرق » قال فيه :

« فقدت البلاد موجد الحركة الوطنية الحالية ومؤسس النهضة الحرة فى مصر الجديدة ، الا وهو المرحوم المبرور مصطفى كامل

« قضى الفقيد نحبه فى زهرة شبابه بعد أن وقف حياته القصيرة الملأى بالاعمال الجسام على خدمة الوطن المحبوب وضحى شبابه وصحته فى خدمة بلاده العزيزة

« ان موته أصاب الامة بأسرها فى أعز عزيز لديها وألبسها ثياب الحداد ، فالرجال والشبان والاطفال وكذلك السيدات فى خدرهن . يبكون بطل الجهاد السلمى ، جهاد الضعيف المحق ضد القوى السالب ، جهاد العدالة ضد القوة الغشوم

« قضى رحمه الله خمس عشرة سنة من حياته أى منذ كانت سنه تسعة عشر عاما فى تكوين الحزب الوطنى ، فابتدأ

بأن جمع حوله بعض اخوانه المخلصين وكون منهم عصبة مخلصة له ولعمله الى آخر نسمة من حياته ، وقد توج الله عمله بالنجاح اذ أتاح له تعالى تشكيل الحزب الوطنى بنظامه الاخير وافتتحه فى اجتماع ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٧ بخطبة بليغة كانت آخر خطبة ألقاها رحمه الله ، وفى ذلك الاجتماع نودي به رئيسا للحزب باجماع الآراء مدة حياته .
وكان هذا فى بدء مرضه . وقد أجهد نفسه بحضور ذلك الاجتماع والقاء خطبته الاخيرة ، فكأنه كان شاعرا بدنو أجله حيث اشار الى ذلك عند شكره أعضاء الحزب على ثقتهم به

« قد مات رئيسنا ، ولكن لم تفارقنا روحه ، وسنستمر بارشاده الروحي فى العمل الذى ابتدأه رحمه الله حتى نصل الى الغاية التى كان ينشدها وذكرها وكررها فى كتاباته وخطبه بمصر وأوروبا ، قد مات رئيسنا ولكن البذور التى القاها قد انبتت ونمت ولا يمضي زمن طويل حتى تجنى البلاد ثمار غراسه ، وسيحافظ الحزب الوطنى على بقاء لواء الوطنية يخفق كما كان يحمله الفقيد

« وسنبذل أقصى مجهودنا لحفظ التماسك والتضامن بين صفوفنا فنكون كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا ، وستبقى غايتنا « مصر للمصريين » كما كانت من قبل ويبقى مبدأنا « أحرار فى بلادنا كرماء لضيوفنا »

عن الحزب الوطنى
الوكيل ـ محمد فريد

واجتمعت الجمعية العمومية للحزب الوطنى ، بدعوة من اللجنة التنفيذية صبيحة يوم الجمعة ١٤ فبراير سنة ١٩٠٨ بدار اللواء ، لانتخاب رئيس للحزب ، خلفا للمغفور له « مصطفى كامل » ، وغصت الدار بأعضاء الحزب الذين جاءوا خصيصا من العاصمة والثغور والاقاليم ، وتولى رياسة الجمعية « أحمد فائق باشا » أحد وكيلى الحزب ،

وفى هذا الاجتماع القى محمد فريد الخطبة الآتية :

« اخوانى الاعزاء . ان هذه لهى المرة الاولى التى أتشرف بالوقوف فيها امام مثل هذا المجتمع الرهيب ، وكنت أود أن لا أقفه بل كنت أفضل أنى لم أكن فى يومنا هذا شيئا مذكورا ، لانه ما حدا بى الى هذا الموقف الا وفاة صديقى الحميم ، رئيسى ورئيس الحزب الوطنى ، المغفور له مصطفى كامل

« قضى رحمه الله فى عنفوان شبابه ، بعد أن حرك من الامة كل ساكن ، وبث الامل فى قلب كل يائس ، حتى قامت معه الامة تطالب بحقوقها المهضومة ، وما كان ليجسر أحد قبله أن يقول بلادى ، فقام هو ولم يتجاوز التاسعة عشرة ، وأتى بما لم يخطر على قلب مصرى من الشجاعة والاقدام ، فى وجه الحكومة الانجليزية ، ولم ترهبه سطوة عميد الاحتلال فى جبروته ، ولم يقعده عن السير فى الخطةالشريفة التى رسمها لنفسه التهديد بالنفى ، أو الانتقاممنه فىشخص أعز عزيز لديه ، وهو شقيقه على بك فهمى ، وحادثته معلومة مشهورة ، بل كتب الى اللورد كرومر يطلب منه الانتقام منه شخصيا ولا يؤاخذ أخاه بجريرته ، ان كانت المطالبة بحقوق الوطن تعتبر جريرة لاتغتفر فى نظره

« عرفت المرحوم ايام أنشأ مجلته الصغيرة « المدرسة » ، ثم تأكدت الصداقة بيننا منذ سنة ١٨٩٥ ، حيث تقابلتمعه بباريس قبل ان يلقى أول خطبه السياسية فى مدينة تولوز فى ٤ يوليه من تلك السنة ، ومن ذلك العهد الى آخر نسمة من حياته لم يكدر صفو صداقتنا حادث

« فان بكيته اليوم فانى أبكى أعز صديق لدى ، وان تكلمت عنه فانى أتكلم عن معاشرة دامت خمسة عشر عاما بلا فاصل ، وكنت أرافقه الى أوروبا فى أغلب أسفاره ، وقد عرفنى بأصدقائه ومراسليه من رجال السياسة بأوروبا ،

وكانت آخر سياحة لى معه فى الشتاء الماضى (ديسمبر سنة ١٩٠٦) حيث سافرنا الى باريس ولوندره لانتقاء محررين لجريدتى اللواءين الفرنساوى والانكليزى ، وتعيين مراسلين لهما ، والاتفاق مع اشهر الكتاب على التحرير فيهما ، وفى هذه الرحلة دب الى جسمه دبيب المرض ، فلازم الفراش مدة ، عاده فيها الدكتور روبان الشهير ، ونصحه أماسى بعدم اجهاد قواه فى العمل ، وأن يتقى الله فى نفسه ، فلا يحملها فوق طاقتها من العناء ، وفى أمته فلا يحرمها من وجوده حتى يتم مهمته التى وقف حياته عليها ، ولكن اتت نصيحة الطبيب بعكس ماكنا ننتظره ، فانه رحمه الله لما احس بضعف قواه واستعداده للامراض الفاتكة أسرع الخطى وضاعف المجهود ، فأتم معدات اللواءين الفرنساوى والانكليزى حتى ظهرا فى ٢ مارس سنة ١٩٠٧ ، وأخذ يستعد لتنظيم الحزب الوطنى ووضعه على قوائم ثابتة ، حتى اذا لم يكن فى عمره متسع لايخشى عليه من الانحلال لاسمح الله ، ولما عاد من أوروبا وقد زادت علامات الضعف ظهوراً على محياه ، القى بالاسكندرية فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٧ خطبته المشهورة التى أعلن فيها مبادىء الحزب ، فدوى صداها فى الخافقين ، واهتزت لها قلوب المصريين ، وأظهرت الامة ميلها اليه ورغبتها فى الالتفاف حوله حتى لم يأت موعد انعقاد الجمعية العمومية للحزب الا ولديها طلبات للانضمام تعد بالالوف ، وفى هذه الاثناء زاد عليه المرض ، وكلما شعر بازدياده زاد اهتماما ، مضحيا حياته لاتمام العمل الذى بدأ فيه من خمس عشرة سنة ، فخطب يوم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٧ آخر خطبة له ، ولم يزل صدى صوته الجهورى يرن فى أعماق قلوبنا ، كأنه يخطب بيننا الآن ، ومن ذلك اليوم عاد الى غرفته ، ولم يفارقها الا محمولا على الاعناق ، تشيعه زفرات الباكين وعويل المنتحبين من جميع طبقات الامة رجالا ونساء

« نعم ان ألم فراقه لشديد ، وكيف لايكون كذلك ، وقد كان لايفتر وهو على سرير مرضه عن الاهتمام بشئون الحزب وجرائده فيكتب حتى اذا ماخانته قواه كان يملى على شقيقه أو أحد أصدقائه ما يريد ، فرحمة الله عليه

« نعم ان الم فراقه لشديد ، ولكن لنا فى احتفال الامة جميعها بجنازته بعض التأسى ، اذ ثبت للخافقين أنها كلها متحدة على الولاء له متضافرة على تنفيذ مبادئه

« ومما يجعل الامل فى المستقبل وطيدا قيـام هاتيك الشبيبة ، شبيبة المدارس على اختلاف طبقاتها ، من عالية وثانوية وابتدائية ، وهجرها دور المدارس بلا تأثير خارجى او باعث سوى جزعها على من كان قائدها وقائدنا فى المطالبة بحقوق البلاد ، ورغبتها فى اظهار تعلقها بمبادئه الشريفة ، ولم يقعد هؤلاء الشبان رجال المستقبل عن تشييع جنازته وعيد أو ارهاب او مخافة عقاب

« ان جميع من رأوا هؤلاء الطلبة سائرين جماعات منتظمة وامام كل جماعة منها العلم مجللا بالسواد ، ومن سمع زفرات الجموع وعويلها فى دار الفقيد عند خروج نعشه ، وعلى امتداد الطريق ، وعند وضعه فى قبره ، تأكدوا ان البذور التى القاها رئيسنا المرحوم منذ خمسة عشر عاما قد نبتت ونمت ، واننا سنجنى ثمار أتعابه فى زمن أقرب مما كنا نؤمل باذن الله

« نعم ان الدموع التى سكبت من يوم وفاته الى اليـوم والتى روت جدثه يوم دفنه لـكافية لارواء هذا النبت وتغذيته ، فهى أقوى سماد طبيعى ، مات رئيسنا فى ساحة الوغى ، كالقائد يعالج سكرات الموت ، ويده تشير الى جنده بالتقدم الى الامام ، ولسان حاله يقول : لاينسينكم موتى مركزنا الصعب ، بل سيروا بكل شجاعة واقدام ، واحملوا على من يعترضكم فى طريقكم ، حملة الاسد يدافع عن عرينه ، والوالدة عن فلذة كبدها ، ولا يصدنكم عن التمسك

بحقوقكم والمطالبة باستقلال بلادكم وعد أو وعيد ، ولا تفرقوا فتفشلوا ، وكونوا عباد الله اخوانا

« ايها الرئيس الغائب بجسمه ، الحاضر معنا بروحه ، قد سمعنا قولك وانتصحنا بنصحك ، فاجتمعنا اليوم لنبرهن للعالم أجمع ان عملك دائم باذن الله ، وأنا سائرون فى الطريق التى فتحتها امامنا ، وضحيت زهرة شبابك فى تمهيدها ، فنم فى أمان الله ورضوانه ، وفى الختام هلموا بنا نبتهل الى الله ان يمدنا بروح منه ، ويوفقنا الى مافيه الخير والفلاح ، وقولوا معى : لتحيى الامة ! ليحيى الوطن ! لتحيى ذكرى مصطفى كامل ! »

ثم وقف عثمان صبرى ، صهر مصطفى كامل ، ومدير جريدة ذى اجبشيان استاندارد ، وألقى خطبة أبان فيها ان محمد فريد هو المرشح الوحيد لخلافة مصطفى ، وكانت هذه الفكرة موضع اجماع الحاضرين قبل الاجتماع ،فنودى به رئيسا للحزب الوطنى ، وكان فى الثانية والاربعين من عمره ، وانتخب على فهمى كامل شقيق مصطفى كامل وكيلا للحزب ، فى المركز الذى خلا بانتخاب فريد رئيسا ، وانتخب احمد لطفى المحامى الكبير عضوا باللجنة الادارية ، ثم وقف الفقيد وشكر الحاضرين على ثقتهم فيه ، وقال : ان المادة الاولى من لائحة الحزب تقضى بانتخاب الرئيس مدى الحياة ، وان هذا النص امتياز خاص بالمغفور له مصطفى كامل ، وطلب تعديل هذه المادة لمناسبة انتخابه ، وتحديد المدة التى ينتخب لها الرئيس ، فأجابت الجمعية طلبه ، وقررت جعل مدة الانتخاب ثلاث سنوات كانتخاب أعضاء اللجنة الادارية

وعرضت الجمعية لاقامة تمثال مصطفى كامل فقررت الاشتراك فى المشروع على ان يكون قوميا عاما ، لان مصطفى كامل لم يكن يمثل الحزب الوطنى وحده ، بل الامة كافة

وقررت الجمعية تجديد الاحتجاج على الاحتلال البريطانى

وارسال تلغراف بهذا الاحتجاج الى وزير خارجية انجلترا ، فكان هذا القرار اعلانا منها باعتزامها التمسك بالجلاء ، الذى هو شعار الحزب الوطنى ، ومتابعة السير على خطة مصطفى كامل

وخلف المترجم مصطفى كامل أيضا فى رياسة شركة جريدتى ليتندار اجبسيان وذى اجبشيان استاندارد ، حيث اجتمعت الجمعية العمومية للشركة عقب وفاة مصطفى، وانتخبت الفقيدرئيسا للشركة،ومديرا لجرائدها، وقد قبل الرياسة وتنازل عن المرتب المخصص لهذه الوظيفة ، وكان ألف جنيه سنويا

اضطلاعه بأعباء الزعامة

حمل الفقيد عبء الزعامة بكل ما أوتى من همة وكفاية ، وصبر وشجاعة ، واخلاص وتضحية ، فأخذ يشرف على تحرير الالوية الثلاثة ، ويوجه سياستها فى السبيل التى رسمها مصطفى ، وناهيك بتوجيه سياسة ثلاث صحف يومية كبرى ، تصدر بثلاث لغات مختلفة ، وكان فوق التوجيه والاشراف العام يكتب المقالات العديدة فى اللواء ، كأنه محرر فيه ، وكذلك فى جريدة ليتندار اجبسيان ، اذ كان يجيد الكتابة بالفرنسية كأحد أبنائها

وأنشىء فى أول عهده بالرياسة نادى الحزب الوطنى بشارع المغربى — عدلى باشا الآن — رقم ٣٣ بأعلى قهوة النيوبار ، وتولى رياسة النادى الى جانب رياسته للحزب ولشركة اللواءين الفرنسى والانجليزى ، وخصص كل وقته للعمل فى الالوية الثلاثة ، وفى رياسة الحزب والنادى ، وأهمل مصالحه الخاصة ، لكى يضطلع بهذه الاعباء الجسام

وكان الموقف دقيقا حين تولى زعامة الحركة الوطنية ،

خلفا لباعثها العظيم ، فان وفاة مصطفى قد احدثت فراغا كبيرا يصعب شغله ، ولكن الفقيد برهن على أنه جدير حقا بأن يخلفه ، وزاد مركزه صعوبة أنه خلف مصطفى فى وقت اشتدت فيه الحركة الوطنية ، واتسع مداها ، اذ ظهرت قوتها وعظمتها فى تشييع جنازة الزعيم الاول ، فأوجس الاحتلال خيفة منها ، بعد أن كان يظنها عبثا ولهوا ، وأخذ يضاعف الجهود لمكافحتها ، وبذلك استهدف الفقيدللحرب التى نظمها الاحتلال ضده وضد الحركة الوطنية ، وناله من أذى الاحتلال وصنائعه أكثر مما نال مصطفى

أضف الى ذلك أنه تولى الزعامة فى الوقت الذى ظهرت فيه «سياسة الوفاق» بين المعتمد البريطانى السيرجورست والخديو عباس الثانى ، فصارت الحركة الوطنية وصار فريد هدفا لحرب مشبوبة من القوتين المتحالفتين : قوة الاحتلال الاجنبى ، وقوة الحكومة المصرية ، بوزرائهاوكبار موظفيها ، وسلطاتها المختلفة

ولا تنس أيضا أن الاحزاب الاخرى ، كحزب الامة ، وحزب الاصلاح ، كانت تناوىء فكرة الجلاء ، وتدعو الى تسفيهها ، فكان لابد للحزب الوطنى من جهد كبير للدعاية لها ، هذا الى أن هذه الاحزاب قد نفست على الحزب الوطنى المكانة التى نالها عند الشعب ، فوقفت له موقف المناوىء المترصد ، وناله من حملاتها أذى كبير ، وعلى أن الفقيد كان يميل دائما الى توحيد الصفوف ومهادنة الاحزاب الاخرى ، فانها لم تقابل هذه الروح بمثلها ، بل أعدت عدتها لمحاربته، والاصرار على مناوأته، فكانت رياسة فريد للحركة الوطنية تكتنفها المصاعب والعقبات منجميع النواحى

طلب الغاء المحكمة المخصوصة

اجتمعت اللجنة الادارية يوم ٢٤ فبراير سنة ١٩٠٨ ،

عقب انتخاب محمد فريد رئيسا للحزب ، وقررت المطالبة بالغاء المحكمة المخصوصة التى الفت لمحاكمة من يتهم من الاهالي بالتعدى على ضباط وجنود جيش الاحتلال والتى اصدرت حكمها الظالم فى حادثة دنشواى ، وذلك لمناسبة ذكرى تأسيسها فى ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٥ ، ورفع الفقيد هذا الطلب الى الخديو فى خطاب قال فيه :

« مولاى، أتشرف بأن أرفع الى مقامكم السامي أن اللجنة الادارية للحزب الوطنى ، كلفتنى فى جلستها المنعقدة بتاريخ امس أن تلتمس من سموكم باسم الحزب الوطنى اصدار امركم العالى بنسخ الدكريتو الصادر فى ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٥ بتشكيل المحكمة المخصوصة التى لها فى نفوس المصريين آلم وقع ، خصوصا بعد حادثة دنشواى المشئومة ، حتى يمحى ذكرها ويزول آثرها ، وقد شمل عفوكم الباقين من شهدائها على قيد الحياة ، فليكن فى الغائها بعض السلوى والعزاء لاقارب من شنقوا بناء على حكمها ، فتندمل كلومهم ، وترتاح نفوسهم ، وبكل أدب واحترام ارفع هذا الالتماس الى مقامكم الرفيع ، وما زلت المخلص لعرشكم السامى »

محمد فريد
رئيس الحزب الوطنى

حفلة التأبين الكبرى لمصطفى كامل

ظهر وفاء الفقيد لمصطفى كامل فى حفلة التأبين الكبرى التى أقامها باسم الحزب يوم الاربعين لوفاة مصطفى ، وكان هو أول خطباء الحفلة ، فألقى خطبة مؤثرة فى رثاء الزعيم الاول قال فيها ضمن ما قال :

« اخوانى الاعزاء : ان اجتماعكم هذا لاكبر دليل واسطع برهان على ان رئيسنا المرحوم مصطفى كامل باشا لم يمت، نعم .. لم يمت من جمعت كلمته هذه الالوف المؤلفة من

الناس ، بل هذه الملايين العديدة من الخلائق ، بعد أن كنت لاترى اثنين يتفقان على عمل ما ، حتى ضرب بتخاذلنا المثل وقالوا : ان المصريين اتفقوا على أن لا يتفقوا . ولكن الفقيد بث هذه الروح الجديدة بين جميع طبقات الامة المصرية بثباته وعدم تزعزع عزيمته أمام ما صادفه من العقبات ولاقاه من الصعوبات التى أنا أعلم بها من غيرى

« وضع مصطفى كامل نصب عينيه خدمة مصر وايقاظها من سباتها منذ كان بمدرسة الحقوق الخديوية ، بل منذ كان بالمدارس الثانوية ، وسار فى طريقه الشريف ، طريق التفانى فى خدمة البلاد ، لا يلوى يمنة أو يسرة ، حتى توج الله أعماله بالنجاح ، ورأى غرسه يانعا قبل أن يترك هذا العالم الفانى ، نعم ان مصطفى كامل لم يمت ، بل روحه ترفرف علينا وتنظر الينا من الملكوت الاعلى ، تشجعنا على السير فى الطريق المستقيم الذى رسمه لنا ، ولن نترك هذا الغراس الشريف ، غراس الوطنية الحقة ، يزول أو يعوقه اى عائق عن النمو ، ولو فعلنا ذلك لارتكبنا أكبر جناية نحو الوطن المحبوب

الى أن قال :

« ان أحسن تأبين لفقيدنا المرحوم هو أن نسير فى الطريق السوى الذى رسمه ومهده لنا ، وأن نضم صفوفنا حتى لايدخل بينها منافق أو مخاتل ، ونسير كرجل واحد الى فتح قلعة الحرية وامتلاك أبراجها وتحصينها بالنظام النيابى الدستورى حتى لا يمكن اخراجنا منها ثانيا

«ان أحسن تأبين لفقيدنا العزيز ترتاح اليه روحه الشريفة الطاهرة ، هو أن نبرهن للعالم أجمع أن مصطفى كامل لم يمت ، وان روحه اتحدت بروح كل فرد منا ، فأصبحنا كلنا مصطفى كامل ، ونكون بذلك قد حققنا ما كتبه لى بالجواب السابق ذكره : « وبعد موتى يكون على روحى واجب

الاستمرار ، وواجب دعوة الاحياء الى العمل »

« فيا أيها الفقيد المحبوب ، ويا أيتها الروح الطاهرة قد تحقق ماكنت تؤمله ، وماقضيت زهرة شبابك للوصول اليه ، واصبحت الامة بعناصرها الثلاثة: مسلمين ومسيحيين واسرائيليين كلها مجتمعة كرجل واحد ، متحدة الافكار والقلوب ، لا يمنعها عن الحصول على رغائبها مانع ، ولاتقف فى وجهها قوة ، فقوة الامة فوق كل قوة ، وأمتنا المصرية قد شعرت بقوتها وتركت اليأس ظهريا اتباعا لقوله رحمه الله « لا معنى للحياة مع اليأس ولا معنى لليأس مع الحياة »

احتجاجه على تصريحات وزير الحربية البريطانية

اقترح أحد أعضاء مجلس العموم البريطانى فى شهر مارس سنة ١٩٠٨ انقاص جيش الاحتلال فى مصر والهند وافريقية الجنوبية ، فأجاب اللورد هلدين وزير الحربية بأنه فيما يختص بمصر خاضع لرأى وزير الخارجية التى تعارض فى كل انقاص ، وأضاف الى ذلك احتمال وقوع اختلافات جنسية أو دينية فى مصر ، مما يستدعى بقاء جيش الاحتلال فى مصر

فلم يفت الفقيد الاحتجاج على هذه التصريحات التى تعارض قضية البلاد ، وأرسل على الفور يوم ٢١ مارس سنة ١٩٠٨ التلغراف الآتى الى اللورد هلدين :

« يحتج الحزب الوطنى بشدة ضد ما ادعيتموه من امكان حدوث اختلافات جنسية أو دينية فى مصر، ويصرح بأنه لا يخشى أبدا حدوث أمر من هذا القبيل ، وأن الامة كلها متحدة فى طلب الجلاء عن البلاد »

مطالبة الوزارة بالاستقالة

تجددت مسألة « النصائح البريطانية » فى عهد السير

الدون جورست المعتمد البريطانى ، الذي خلف اللورد كرومر ، فسأل أحد أعضاء مجلس العموم وزير الخارجية البريطانية فى شهر ابريل سنة ١٩٠٨ عن سلطة المستشارين الانجليز بمصر ، وعن مدى ما يبدونه من « النصائح » ، فأجابه وزير الخارجية بأنه فى حالة وقوع خلاف بين المستشارين والوزراء يرجع الامر الى معتمد الحكومة البريطانية ، وهو يطلب التعليمات اللازمة من حكومته

فكتب الفقيد مقالة طلب فيها من الوزراء الاستقالة من مناصبهم احتجاجا على هذه التصريحات ، وقال فى هذا الصدد :

« فبمقتضى هذه الاجابة يكون نظارنا الكرام قد أصبحوا موظفين انكليزا، تحت سيطرة المستشارين، فيصدرون لهم الاوامر ، وما على حضراتهم الا القيام بتنفيذها ، مقابل الراتب الذى يتقاضونه فى آخر كل شهر ، نعم ان هذه الحالة ليست بجديدة بل انها تقررت بقوة الاحتلال ايام سلخ السودان عن مصر وعدم قبول المرحوم شريف باشا به وتفضيله الاستقالة على التوقيع على ذلك القرار المشئوم، الذى كانت نتيجته اشتراك انجلترا مع مصر فى امتلاك السودان ، هذه الشركة الباطلة التى احتج عليها الحزب الوطنى فى ١٩ يناير الماضى ، ولكن من عهد المرحوم شريف باشا للان لم نسمع بأن وزيرا توقف أو امتنع أو عارض أو أبدى أية ملاحظة على أمر صدر اليه من مستشاره او من رئيسه الانكليزى، بل الكل راضخون لاوامر مستشاريهم بفضل الراتب والمحافظة عليه ، الا أن هذا التصريح الاخير جدد عهد الاستعباد الذى كان موجودا ضمنا بين النظار المصريين والحكومة الانكليزية وجعله فى قوة عقد كتابى واجب التنفيذ ، فهل يرضى حضراتهم بهذا القرار الصادر لهم من سماء لوندرة ؟ وهل يقبلون أن يكونوا موظفين مصريين

اسما ، تابعين فعلا للحكومة الانكليزية ، التى لها دون غيرها الحق فى الفصل فيما عساه أن يقع بينهم وبين مستشاريهم من الخلاف ، وهو لم يحصل ولن يحصل ماداموا قابلين تضحية كل ارادة واستقلال شخصى أمام محبة المحافظة على الراتب او طمعا فى الوصول الى رياسة مجلس النظار ، وهل يكون لحضراتهم بعد ذلك اعتبار فى نظر المصريين بل فى نظر انفسهم بعد هذا التصريح القاتل لكل ارادة شخصية فيهم ، والذى جعلهم آلات للاحتلال يحركها كيف يشاء ؟ الم يحن الوقت الذى تسمع فيه الامة أن وزراءها اتفقوا على الاستقالة ان لم يكونوا أحرارا فى دواوينهم ؟ ان الامة قد شعرت بانها امة حية واظهرت هذا الشعور بطرق مختلفة ، ولكن يظهر أن هذا الشعور لم يصل الىَ كراسى الوزراء ، بل انهم على عهدهم القديم ، عهد الاستسلام والخضوع للآمر الانكليزى ، ومن الغريب أن بعض هؤلاء النظار يدعى انه كل شيء فى نظارته، وأن مستشاره كالصفر على اليسار ، ولا تأثير له ، وأن الامر فى نظارته على عكس النظارات الاخرى ، ولكن ماذا يكون جوابه امام تصريح السير ادوارد جراى ؟ هذا مانتتظر الرد عليه من المدافعين عنه ، ان السبب الوحيد الذى ينتحله النظار للبقاء فىدست الوزارة ، رغما عن تجريدهم من كل سلطة ، هو انهم لو استقالوا لوجد من بين المصريين كثيرون غيرهم يقومون مقامهم ويحلون محلهم ويتقاضون الراتب الباهظ الذى يتقاضونه الآن ، فلماذا يتركون لغيرهم هذا الراتبالضخم وتلك الأبهة العظيمة وذلك الجبروت ؟ هل الذى يأتى بعدهم يكون أقدر منهم على حفظ كرامة المنصب وخدمة البلاد ؟ كلا ! اذن فهم أولى بكل ذلك ولو مقتتهم الامة واعتبرتهم موظفين انجليزا ، ينفذون الاوامر التى تصدر اليهم من قصر الدوبارة ، هذه حجتهم وهذا دفاعهم عن انفسهم ، فلتتدبر

الامة ولتحكم عليهم حكمها النهائى بما هم أهله »

خطبته بدار التمثيل العربى — ١٧ ابريل ١٩٠٨

هى اول خطبة سياسية جامعة للفقيد عقب ولايته رآسة الحزب الوطنى ، القاها بدار التمثيل العربى الذى كان معروفا بمسرح الشيخ سلامه حجازى ، بشارع الجنينة البحرى ، ابان فيها فضل مصطفى كامل وأنصاره فى محاربة اليأس وغرس روح الامل والجهاد فى النفوس ، وذكر كيف اضطلع برياسة الحزب الوطنى وحمل هذا العبء الثقيل ، مع علمه بفداحته ، قال :

« برهن الحزب الوطنى على ثباته باجتماعه فى رابع يوم وفاة المرحوم ، واجماع أعضائه على انتخاب خادمكم هذا ، لوثوقهم به أكثر من ثقته بنفسه ، ووضعوا على كتفيه هذا العبء الثقيل الذى دك قوى سلفه وبرى جسمه حتى قضى فى زهرة شبابه ، فقبلت مستعينا بالله وبجميع اخوانى أعضاء الحزب الوطنى ، مضحيا وقتى وحياتى فى سبيل خدمة الوطن وأهله »

وعرج على الدستور وعلى الحركة الدستورية التى أقامها الحزب الوطنى فى عهد رياسته ، للمطالبة بالمجلس النيابى ، وكانت اهم موضوعات الخطبة ، وذكر لمحة من تاريخ النهضات الدستورية فى أوروبا والشرق ، وأشار الى تصريحات السير ادوارد جراى وزير خارجية انجلترا بمجلس العموم وقوله : ان الخديو ملزم بأن يستشير الحكومة الانجليزية اذا أراد أن يمنح الامة دستورا ، فاعترض على تدخل الانكليز فى مسألة هى من حقوق الخديو وقال : « اننا لانطلب المجلس النيابى من انجلترا ، بل نطلبه من حاكم البلاد الشرعى » وقال أيضا : « اذا كان لايمكن منحنا المجلس النيابى الا بعد استشارة انجلترا وكان قبولها شرطا واجبا وضربة لازب ، فنحن نعلن جهارا بأننا نفضل عدم الحصول على الدستور مؤقتا على

ان نأخذه بهذه الصفة التى يكون من ورائها القضاء المبرم على استقلال البلاد الذى ننشده ونسعى وراءه ونضحى للوصول اليه كل مرتخص وغال » ، ثم نعى على الوزارة القائمة (وزارة مصطفى فهمي) استسلامها للانجليز ، وحذر الخديو من عواقب سياسة الوفاق التى نشأت فى عهد السير الدون جورست ، واستحث الامة على مناصرة الحزب الوطنى فى التوقيع على عرائض طلب الدستور ، وهى العرائض التى طبعها ووزعها فى البلاد ، وكانت الحركة على اشدها ، ودعا الى الاتحاد فقال :

« الدواء الوحيد لهذه الادواء التى لاتعد ، والتى تئن منها الامة وتشتكى ، هو الاتحاد ، هو التضافر ، هو التكاتف على مافيه الصالح العام ، على مايرقى الامة ادبيا ، على ماينمى فيها الشعور الوطنى الذى ظهرت طلائعه تبشرنا بحسن المستقبل ، فلو كنا يدا واحدة ، وقلبا واحدا ، ونفسا واحدة فى أجسام متعددة ، ولو نبذنا التفرق والشقاق والانقسام الى أحزاب متعددة ، لا فارق فى الحقيقة بين مبادئنا ، لنلنا كل مانطلبه من دستور ، ومجلس نيابى ، ومراقبة فعلية على تصرفات الحكومة ، ولحصلنا على اخراج الانجليز من بلادنا العزيزة »

« وآخر كلمة ألقيها على حضراتكم هى أن تطالعوا تاريخ الامم التى حصلت على استقلالها المسلوب ، وان تمعنوا النظر فى الطرق التى اتخذوها للوصول الى هذه الغاية ، وأن تقفوا على أحوال بولونيا وفنلندا وارلنده ، وتتشبهوا برجالهم ، وتسيروا على خطواتهم ، وان ينشر القادرون منكم الرسائل والكتب فى تاريخ هذه الامم الحية ، لتكون ذكرى لغيركم من بنى الوطن ، فان الذكرى تنفع المؤمنين »

كانت هذه الخطبة نجاحا كبيرا للفقيد ، وبرهنت على سعة اطلاعه السياسى وقوة وطنيته ، وما أشربت نفسه من روح التضحية والاخلاص فى الجهاد ، ولعلك تلمح استعداده

للتضحية من اشارته الى أن زعامة الحركة الوطنية (فى ذلك الوقت) كانت مصدر العناء والآلام لمن يحمل لواءها ،وكيف أنها قضت على حياة سلفه العظيم ، ومع ذلك فقد احتمل اعباءها بشجاعة واقدام

الحركة الاجماعية للمطالبة بالدستور

من اجل الاعمال التى قام بها الفقيد عقب ولايته الزعامة الوطنية ، توجيه الامة الى مطالبة الخديو بالدستور ، وذلك لمناسبة رد مجلس الوزراء (١) على ماطلبته « الجمعيـــة العمومية » فى شهر مارس سنة ١٩٠٧ من انشاء المجلس النيابى ، اذ جاء فى هذا الرد المؤرخ ٨ فبراير سنة ١٩٠٨ ما يأتى :

« ترى الحكومة أن الوقت لم يأت بعد لتشكيل مجلس نواب يرجى منه النفع العام الذى ينتظر من المجالس النيابية، ولكنها تشتغل الآن فى توسيع اختصاص مجالس المديريات »

كان هذا الجواب اهانة للامة ، واتهاما لها بعدم كفايتها للنظام الدستورى ، فاعتزم المترجم رد هذه الاهانة ببعث حركة اجماعية من الامة للمطالبة بالدستور ، يتوجه بهـا الى الخديو ، وفعلا أعد الحزب الوطنى عرائض لتقديمها اليه بطلب انشاء المجلس النيابى ، وهذا نص الطلب

« مولاى . انى بكل اخلاص وثقة بميولكم السامية ألتمس من لدنكم ان تمنحوا رعيتكم المخلصة ما منحها أبوكم الكريم اياه فى سنة ١٨٨١ وهو انشاء مجلس نيابى يكون عونا لحكومتكم السنية على نشر العلوم والمعارف ، ويساعدكم على ترقية البلاد تحقيقا لميولكم الطاهرة ، وأنت يامولاى الامير ،

---

(١) كانت الوزارة مؤلفة حينئذ برآسة مصطفى فهمى وأعضاؤها : حسين فخرى ، سعد زغلول ، أحمد مظلوم ، بطرس غالى ، ابراهيم فؤاد ، محمد العبانى

خير من يقدر الدستور قدره ، لانك نشأت نشأة عصرية ضاعفت محبتك لرعيتك التى رقيها اجل أمنيتك

« وتفضلوا يا مليكى بان تعدونى فى مقـــدمة رعاياك المخلصين »

الامضاء

وطبع الحزب الوطنى عشرات الآلاف من هذا الطلب ، ووزعها على أعضائه وأنصـاره والمصريين كافة فى جميع الجهات للتوقيع عليها

فأقبلت الامة على هذا المشروع عن طيب خاطر اقبالا اجماعيا ، وانهالت عرائض الدستور على الحزب من العاصمة والثغور والبنادر والاقاليم ، والقرى القـريبة والبعيدة ، واشترك فى توقيعها أعيان البلاد والطبقة الممتازة والمثقفة ، والسيدات والآنسات المهذبات ، وتبعهم جميع طبقات الامة ، فكان لهذه العرائض دوى هائل فى البلاد ؛ وكانت أكبر دعاية للدستور

وقد سعى الاحتلال لاحباط هذه الحركة ، اذ سأل أحد اعضاء مجلس العموم السير ادوارد جراى وزير خارجية بريطانيا عما اذا كان للخديو ان يمنح مصر دستورا أو مجلسا نيابيا ، فأجابه بأنه لايمكنه ذلك الا بعد استشارة الحكومة البريطانية ، فأسرع المترجم الى دحض هــذا الجواب ، وارسل احتجاجا الى السير ادوارد جراى ، قال فيه :

« يحتج الحزب الوطنى بشـــدة على ماتخوله انجلترا لنفسها من الحق غير الشرعى فى التدخل بين الامة وأميرها صاحب السلطة فى منح أمته الدستور الذى تكرر طلبه »

واستمر المترجم يجمع العرائض بطلب المجلس النيابى ، الى ان اكتمل لديه الفوج الاول منها ، وعليها ٤٥٠٠٠ توقيع ، ومن ثم قابل الخديو عباس الثانى يوم السبت ٢٥ أبريل

سنة ۱۹۰۸ ، وعرض عليه أمر هذه العرائض ، فطلب اليه تقديمها الى رئيس الديوان الخديوى ، أحمد شفيق باشا ، فقدمها اليه فى ٢٩ أبريل بخطاب هذا نصه :

« اتشرف باحاطة سعادتكم علما بأنه عندما تشرفت بمقابلة الجناب العالى الخديوى يوم السبت الماضى عرضت على سموه العمل الذى قام به الحزب الوطنى بخصوص طلب مجلس نيابى من سموه ، فأمرنى ، حفظه الله ، بتقديم ماجمع للآن من العرائض لسعادتكم لعرضها على أعتابه السنية ، فبناء على الامر السامى أقدم لسعادتكم هذه العرائض فى اربعة مجلدات تحتوى على ستمائة وخمس وتسعين عريضة عليها مايزيد عن اربعين ألف توقيع ، وانى سأداوم تقديم كل مايجمع منها أولا بأول لسعادتكم ، سائلا المولى عز وجل أن يحفظ الحضرة الفخيمة الخديوية محط آمال الامة ، وان يوفقها الى منح مصر هذا الطلب المقدس الذى برهنت الامة على رغبتها فيه وشدة احتياجها اليه

« وفى الختام أقدم لسعادتكم أجل تحيات المخلص »

رئيس الحزب الوطنى
محمد فريد

وفى أول ديسمبر من تلك السنة قدم الفوج الثانى منها ، وعليها ١٦٠٠٠ توقيع بخطاب قال فيه :

« بناء على أمر سمو الجناب العالى الخديوى ، سبق قدمنا لسعادتكم فى ٢٩ ابريل سنة ١٩٠٨ عرائض موقعا عليها من نحو ٤٥ الف نفس بطلب المجلس النيابى ، والآن اقدم لكم بقية العرائض ، وعليها ١٦ ألف توقيع ، التمس عرضها على سمو الخديوى المعظم ، وأمل الامة وطيد فى أنها تحوز رضاء سموه السامى أفندم »

رئيس الحزب الوطنى
محمد فريد

وعلى رغم ما أبدى الخديو من ارتياح فى بداية الامر الى تقديم العرائض اليه ، فانه قابل اتساع الحركة بالفتور ، ولم يلبث ان تغير موقفه حيالها ، ولعل السبب فى هــذا التحول ما أدركه من انها اغضبت الاحتلال ، فتنكر لهــا ، وبخاصة لتورطه فى السياسة المعروفة بسياسة الوفاق

وزاد فى قوة الحركة عودة القانون الاساسى العثمانى ، وتنفيذ الدستور فى تركيا (يوليه سنة ١٩٠٨) فكان لاعلان النظام الدستورى فيها صدى كبير فى مصر ، اذ كان اكبر دعاية للدستور فى مصر والشرق ، وقد حنق الانجليز من اشتداد هذه الحركة ، وحاولوا من جديد احباطها ، فنشر السير الدون جورست المعتمد البريطانى حديثا له بجريدة « المقطم » فى اكتوبر سنة ١٩٠٨ ، أراد به تثبيط عزائم المطالبين بالدستور ، اذ سأله مندوب المقطم :

« قال قوم ان الحوادث التى حدثت فى تركيا اخيرا أثرت فى حكومتكم تأثيرا شديدا حتى ان حكومتكم أوصتكم حين عودتكم الى هنا ان تدخلوا النظام الدستورى الى القطر المصرى » ، فكان جواب السير جورست : « هذه اشاعة لا أصل لها فان ماحدث فى تركيا ليس له أقل دخل فى مسألة استعداد المصريين للحكم الذاتى ومقدار مابلغوه من هذا الاستعداد »

فسأله المندوب : « هل أفهم من هذا القول ان لا أمل لمصر بالحصول على دستور قريبا »

فأجاب : « أن مصر حاصلة على دستور الآن . . . وأعني به الدستور الذى يتضمنه قانونها النظامى الصادر سنة ١٨٨٣ ، فالامة البريطانية مستعدة كل الاستعداد للسعى مع المصريين فى توسيع نطاق هذا الدستور تدريجا على قدر ماتسمح به درجة ارتقاء الاهالى فى العلم والمعرفة ، اما اذا كان المقصود من هذه الصيحة فى طلب الدستور انشاء حكومة

نيابية باطلاق المعنى كما هي الحال فى انكلترا وفى بلدان اخرى اوروبية ، فليس عندى على ذلك الا جواب واحد وهو أن الشروط اللازمة لادارة البلاد بموجب نظام مثل هذا النظام غير متوفرة الآن ، والتفكير فى ادخال تغيير يحدث انقلابا كهذا الانقلاب ، ضرب من الحماقة والجنون »

ثم سأله : « اذن حضرتكم لا ترون رأى الذين يحسبون أن الطريقة الوحيدة لاعداد المصريين للحكم الذاتى تقوم بتجربة ذلك فعلا ولو أدت التجربة الى فشل مؤقت »

فأجاب : « نعم انى لا أرى رأيا مؤداه أن تقضى البلاد جيلا أو جيلين وحكومتها مختلة معتلة تجر البلاء عليها فى الداخل ، وتفقدها الثقة فى الخارج ، وانا واثق أن البلاد تعدل عن هذه التجربة قبل أن تثمر ثمرة ، لأن ادخال النظامات النيابية الى البلاد ، قبل أن يجىء أوانها ، يؤدى لا محالة الى رد فعل يذهب بآمال الذين يتمنون مثلى قرب اليوم الذى يمكن أن تعطى مصر فيه استقلالها الداخلى »

ثم سأله : « فبماذا تشيرون اذن على الذين يتمنون مجىء ذلك اليوم بأسرع ما يمكن مع حفظ الفوائد المكتسبة الآن »

فأجاب : « أشير عليهم أن يثقوا بمقاصد بريطانيا العظمى ونياتها وأن يعاونونا فى المساعى التى نبذلها الآن فى السبيل الذى يبتغونه ، وأن ينتهزوا كل فرصة ليبرهنوا للأمة البريطانية أن المجالس المحلية ومجالس المديريات التى يراد انشاؤها تعمل أعمالا نافعة فى البلاد وتساعد الحكومة فى ادارة أحكام البلاد طبقا لحاجات الأهالى ورغائبهم ، فذلك أحسن حجة لتوسيع اختصاصات تلك المجالس »

وقد أدرك الفقيد من هذا الحديث المهين أن السير جورست يريد احباط حركة المطالبة بالدستور ، فحمل عليه الحملات الشديدة ، وضاعف جهاده لتوسيع نطاق

الحركة ، وارسل احتجاجا برقيا الى السير جورست قال فيه :

« جناب السير الدون جورست

« يحتج الحزب الوطني بشدة ضدالحديثالذى جرى بين جنابكم ومندوب جريدة المقطم والذى انكرتم فيه الصفات التى تجعل الأمة المصرية مستعدة للحصول على المجلس النيابى والحكم الذاتى من اميرها .

« والحزب الوطنى يصرح بأن مصر أكثر استعدادا وأهلية لحكم نفسها بنفسها من كثير من الأمم الأوروبية ، وان مصر ستظل تجاهد فى سبيل حريتها واستقلالها حتى تنالهما »

ثم كتب مقالا فى (اللواء) قال فيه :

« عاد السير الدون جورست من بلاده مزودا على مايظهر بتعليمات جديدة ، فبعد أن كان ديدنه الصمت وعدم ابداء رأيه ، مكتفيا بما يقال عن مصر بمجلس نواب لوندرة ، بناء على الأسئلة التى يوجهها بعض النواب الى السير ادوارد جراى ، اتخذ خطة جديدة وهى محادثة أرباب الجرائد ، أو بعبارة أخرى نشر أفكاره فى بعض الصحف المنتمية الى الوكالة البريطانية ، من زمن بعيد ، ويظهر أنه على اتفاق مع السير ادوارد جراى علىهذه الخطة الجديدة ، بدليل أن ذلك الوزير أجاب بمجلس العموم بنفس المعنى الذى عبر عنه هذا المعتمد فى مصر فى يوم واحد تقريبا » الى أن قال :

« ان مثل هذه التصريحات لا تميت الشعور بل تزيده قوة على قوة ، فان الأمة متى علمت أن القائمين بهذه الحركة السلبية أجمعوا أمرهم على معاكستها ، نبذ بعض افرادها مابينهم من النفور أو التحاسد وتركوا الشخصيات واتحدوا قلبا وقالبا على المطالبة بحقوق وطنهم ، فان

اتحاد الخصوم علينا يرشدنا الى الواجب نحو بلادنا وأمتنا ، وهو أن نكون كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا

« فالواجب علينا أمام هذه التصريحات ان لا ندع اليأس يتسرب الى قلوبنا ، كما لا نترك لتصريحات السير ادوارد جراى منفذا الى نفوسنا ، بل نتبع سبيل الحكمة والسكون الذى اتبعناه للآن

« والواجب على حضرات اعضاء مجلس شورى القوانين أن يقرروا فى أول اجتماع لهم طلب الدستور ، وأن لا يجتمعوا مرة اخرى الا اذا حصلوا عليه ، فان وجودهم بهذه الحالة بدون رأى معدود سمح للسير ادوارد جراى أن يقول بأن بمصر دستورا ، فليبرهنوا على أن هذه الحالة البتراء لا تعتبر دستورا فى نظرهم ، وأنهم يفضلون ترك كراسيهم على أن يشغلوها بلا عمل ، حتى لا يقال فيهم انهم لا يرغبون فى هذه المراكز الاسمية الا طمعا فى الظهور ، والا فما داموا ودمنا على هذا الجمود وهذه الاستكانة ولم نغير ما بأنفسنا ، فلن يغير الله ما بنا ، فقد قال تعالى : (ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) »

محمد فريد

وصل صدى هذه الحركة الى مجلس شورى القوانين ، فاجتمع يوم السبت ٣١ أكتوبر سنة ١٩٠٨ ، وأثيرت مسألة المجلس النيابى فى الجلسة ، ولكن الأعضاء لم يتفقوا رأيا على مطالبة الحكومة بانشائه ، وانقسموا الى فريقين : الأغلبية فى جانب تأجيل النظر فى الاقتراح الى الاجتماع التالى ، فى أول ديسمبر ، وفريق الأقلية ، وعددهم عشرة فقط ، رأوا مطالبة الحكومة فورا بانشاء المجلس ، وقد أثنى اللواء على هؤلاء العشرة ، وسماهم (العشرة الكرام) ، وانهالت عليهم تلغرافات التهنئة من مختلف الجهات لشكرهم على موقفهم المشرف

وساهم الطلبة فى هذه الحركة ، فأرسل طلبة الحقوق الى الخديو فى نوفمبر سنة ١٩٠٨ لمناسبة عودته الى العاصمة برقية تهنئة ضمنوها رجاءهم اليه اعلان الدستور ومنح الأمة المجلس النيابى ، وحدثت فى محطة طنطا مظاهرة وطنية اثناء مرور الخديو بها فى عودته الى العاصمة ، حيث طبع الشباب أوراقا صغيرة ، كتب عليها (تكرموا بمنحنا الدستور) ، وأطاروها فوق الرءوس ووصل الصالون الخديوى جملة منها ، وأطلع عليها الخديو ، فبدأ عليه الاستياء ، وتظاهر الطلبة فى العاصمة حين مرور الركب الخديوى هاتفين له وللدستور ، وكانوا ينادون : « الدستور يا أفندينا ! »

لم تسفر هذه الحركة عن اعلان الدستور فى ذلك العهد ، ولكنها غرست فى نفوس المصريين تعلقهم بالنظام الدستورى ، وكراهيتهم لحكم الاستبداد ، فكان لها اثرها فى يقظة الشعور الوطنى ، وارتقاء الأفكار العامة ، وتوجه الأمة الى حقوقها المشروعة فى أن يكون حكمها بارادتها ، وتمسكها بالمبدأ الذى صار أساس نظام الحكم فى مصر ، وهو (الأمة مصدر السلطات) ، ولقد حققت الأمة علي مدى السنين آمالها فى الدستور ، وأصبح حقيقة واقعة ، ومن العدل والانصاف أن تعرف الأمة للفقيد فضله فى هذا الشأن ، اذ قام هو وأنصاره وتلاميذه بهذه الحركة الموفقة التى كانت بمثابة الأساس للجهاد المتواصل فى سبيل الدستور ، وكان الأثر المباشر لها أن سعى الاحتلال الى تهدئتها بتعديل النظام الشورى الذى كان قائما

الخلاف بين الفقيد والخديو

سبق القول بأن المترجم تولى زعامة الحركة الوطنية فى وقت عصيب ، اذ ظهرت فيه « سياسة الوفاق »

والآن نتكلم عن منشأ هذه السياسة وماهيتها

كان عهد اللورد كرومر عهد مشادة مستمرة وخلاف دائم بينه وبين الخديو عباس الثانى ، وكان من نتائج هذا الخلاف مناصرة الخديو للحركة الوطنية ، ولم يكن يكتم تأييده لها واظهار شعوره نحوها ، وقد دافع عنها فى حديثه لجريدة الطان الفرنسية سنة ١٩٠٧ ، ورد عنها حملات دعاة الاستعمار ، اذ قال :

« ولقد اخطأ القائلون ان المطالب الوطنية أخذت شكل حركة عدائية للاجانب ، وحركة تعصب دينى ، وانى أنكر ذلك بكل قواى ، فان الشعب المصرى طيب بفطرته ، نزيه مجد ، ومعتدل متسامح ، ومتى عومل برقة ورعاية يعرف كيف يجيب عن هذه الثقة »

ولكن موقف الخديو قد تبدل بعد استقالة اللورد كرومر فى ابريل سنة ١٩٠٧ ، وتعيين السير الدون جورست خلفا له ، وأخذ التفاهم يبدو من الجانبين ، وبدأت من ذلك العهد سياسة الوفاق بين الخديو والاحتلال ، وظهر تحول الخديو الى هذا التفاهم فى حديثه مع المستر ديسى الذى نشرته جريدة الديلى تلغراف فى مايو سنة ١٩٠٧ قبل وفاة مصطفى كامل بنحو ثمانية أشهر ، اذ نفى عن نفسه تهمة العمل ضد الاحتلال ، وذكر اللورد كرومر بالخير ،

وصرح بأن المعتمد البريطانى لا يستطيع حكم مصر وحده، وانه مستعد للتعاون معــه ، وأنه لا فائدة للمصريين من استبدال احتلال باحتلال ، وأن الاحتلال البريطانى أفضل من أى احتلال آخر

ومعنى هذا الحديث فى مجموعه ان الخديو قد جهر بأنه يرغب فى اشراك المعتمد البريطانى فى حكم البلاد حكما مطلقا ، فلم يحجم مصطفى كامل عن انتقاد هذا الحديث انتقادا حازما ، رغم صدوره من الرئيس الاعلى للدولة ، قال فى هذا الصدد :

« مما يجب علينا اعلانه والجهر به امام الملأ كله ، أن تصريحات الجناب العالى لا تقيدنا بأى حال من الاحوال ، لان مركز سموه غير مركزنا ، على ان كل مصرى صادق الوطنية لا يقبل مطلقا ان يكون حكم مصر بيد سمو الخديو بمفرده أو بيد المعتمد البريطانى ، أو بيد الاثنين معا ، بل يطلب أن يكون حكم هذا الوطن العزيز بيدالنابغين والصادقين من ابنائه ، وأن تكون نظامات الحكومة دستورية ونيابية »

وقد استقرت سياسة الوفاق بعد وفاة مصطفى كامل، اذ قصد الخديو الى لندن صيف سنة ١٩٠٨ ، بعد ان لبث مدة طويلة لا يقصدها بسبب الجفاء الذى كان بينه وبين الحكومة البريطانية ، وكان يصحبه فى هذه الزيارة بطرس غالى وزير الخارجية ، الذى على يديه وضعت قواعد هذه السياسة ، فتم التفاهم بين الخديو والاحتلال ، وعاد الى مصر متنكرا للحركة الوطنية ، منضما الى الاحتــلال فى مقاومتها ، وابدى استياءه من اتســاع دعاية الحزب الوطنى للدستور ، واستمراره فى التوقيــع على العرائض العامة بطلب المجلس النيابى ، لمــا رأى فى هــذه الحركة ما يعارض سياسة الوفاق ، وأخذ يتنكر للفقيد ذاته ، بعد

أن كان يتظاهر بارتياحه لانتخابه رئيسا للحزب الوطنى ، جاء فى مذكرات فريد ما يأتى :

« فى يوم انتخابى طلبنى الخديو بالتليفون ، فتوجهت الى سراى عابدين بعد الظهر ، فقابلنى على الفور ، وهنأنى بكل لطف ، مؤملا الخير الكثير من وجودى فى مركز الرئاسة، ومن عباراته لى هذه الجملة أو ما معناها : ان وجودمثلك على رأس الحركة الوطنية مفيد جدا ، لانك لست محتاجا ولا طالبا للمال ، ولانك من عائلة خدمت البلاد ، ووالدك كان مشهورا بالعفة والصدق والاخلاص ، ولا يمكن للانكليز ان يقولوا عنك بانك طالب شهرة أو مال أو وظيفة الخ ، من هذه العبارات اللطيفة ، ثم سألنى عن حالة الجرائد ، فأخبرته بأنها ستسير باذن الله واننا وضعنا نظاما يساعد على بقائها ، ثم عرض على استعداده للمساعدة بالمال ، فرفضت حتى لا أكون أسيره ، وطوعأمره ، وانصرفت،رأى الرجل عقب ذلك بأنى لست ممن يطيعون أوامره طاعة عمياء ، فأخذ يدس الدسائس لاسقاطى من جهة ، ويظهر لى التودد من جهة أخرى »

وجاء فى مذكرات أحمد شفيق باشا رئيس الديوان الخديوى فى ذلك الحين (ج ٢ ص ١٤٥) عن حوادث سنة ١٩٠٨ ما يؤيد هذا المعنى ، اذ قال : « حتى كان يوم ١٤ فبراير سنة ١٩٠٨ حيث عقدت الجمعية العمومية للحزب فانتخب محمد فريد بك بالاجماع ، وطلبه الخديو فهنأه وشجعه على الاستمرار فى خطة سلفه منوها بحسن مركز عائلته المادى والادبى وبأنه ليس فى حاجة الى منصب أو مادة ، وبهذا سيكون وجوده فى رياسة الحزب مفيدا جدا، وقد هنأته بدورى أيضا »

تغير مسلك الخديو بعد ذلك بازاء الحركة الوطنية ، فلما أيقن فريد أنه قد تحالف والاحتلال ، لم ير بدا من

أن يتصدى لمقاومة القوتين معا ، ولم يبال غضبهما ولا تحالفهما ، وقد برهن بذلك على قوة ايمانه وشجاعته وثباته ، وأخذيكتب مقالات شديدة بعنوان (ماذا يقولون)، عرض فيها بالخديو وسياسته الجديدة ، وذكره بأحاديثه القديمة فى الانتصار للدستور وللحركة الوطنية ، ودلت هذه المقالات على شجاعة منقطعة النظير ، اذ لم يبال باغضاب الخديو مع اغضاب الاحتلال ، وحارب فى ميدانين حربا لا هوادة فيها ولم يتراجع أمام أى من السلطتين الفعلية والشرعية

وقصد الى أوروبا فى مايو سنة١٩٠٨ للدفاع عن القضية الوطنية ، كما كان يفعل مصطفى كامل ، فعرج على فرنسا وانجلترا وسويسرا ، ونشر المقالات والاحاديث فى الصحف، تعريفا للرأى العام بالمسألة المصرية ، ودفاعا عنها ، وقد برهن بذلك للعالم الاوروبى على قوة الحركة الوطنية وأنها لا تقوم بقيام شخص ولا تسقط بموته

والتقى بكثير من رجال السياسة والقلم فى فرنسا، ونشر بينهم الدعاية للحركة الوطنية ، وذهب الى انجلترا ، وشرح لذوى الراى فيها حقائق المسألة المصرية ، لكى لا تخدعهم تقارير المعتمد البريطانى

تمسكه بمبدأ الجلاء

ولم يصرفه ذهابه الى انجلترا ، واتصاله برجال السياسة فيها عن التمسك بمبدأ الجلاء ، بل كان يعلنه فى أحاديثه معهم

سأله المستر كتل العضو بمجلس العموم فى حديث له معه : « ماذا يطلب الحزب الوطنى من انجلترا » ، فأجابه على الفور : « نحن لا نطلب شيئا منها سوى الجلاء ، فالجلاء هو الدواء الوحيد للاحتلال »

وأشـار المستر روبرتسن العضـو بمجلس العموم أيضـا والمستر بريلسفورد مدير جـريدة الديلى نيوز أن يتنازل عن طلب الجلاء ، لكى يظفر بمساعدة رجال السياسة فى انجلترا ، فرفض هذا الشرط ، وقال فى هذا الصدد :

« ان هؤلاء الساسة وضعوا لمساعدتهم شرطا ، لا يمكن ان نقبله مطلقا ، اشترطوا لتحقيق رغائبنا ان نمحو من بينها مسألة الجلاء ، فنحن ان رضينا بشرطهم هذا فانما نعترف بهذا العمل العدوانى وهو الاحتلال ، وهذا محال»

ولخص مطالب مصر فى المسائل الآتية : (أولا) الجلاء عن مصر (ثانيا) انشاء مجلس نواب (ثالثا) تأسيس حكومة أهلية محضة

كان فريد يحمل أينما سار علم الحركة الوطنية ، والمبادىء الصادقة ، فلا غرو ان وجد من الوطنيين تأييدا له وترحيبا به ، وقد احتفل به شباب مصر فى البلاد التى مر بها بأوروبا ، فحين كان بانجلترا زار (أدنبره) حيث أقامت له الجمعية الاسلامية مأدبة فى مايو سنة ١٩٠٨ حضرها اللورد حاكم المدينة ، وخطب فيها الفقيد مناديا « بضرورة الجلاء ، لكى تصبح الامة المصرية صديقة للامة الانجليزية ، وتكون معها لا عليها ، اذا قامت بينها وبين دولة أخرى حرب عظمى » وعرضت الجمعية عليه رئاسة الشرف لها فقبلها شاكرا ، وأقامت (الجمعية المصرية) باكسفورد حفلة تكريم له

وأقامت جمعية الطلبة المصريين بليون يوم ٨ يوليه سنة ١٩٠٨ حفلة شاى ترحيبا به وتكريما له على جهوده

ولما مر بجنيف أقامت (جمعية النيل) حفلة تكريم له

وعاد الى مصر فى منتصف يوليه سنة ١٩٠٨ ، وعلى أنه لم يعلن عن موعد مجيئه ، فقد قوبل من الشعب مقابلة حماسية رائعة ، فى الاسكندرية ، وسيدى جابر ، وفى محطات دمنهور وكفر الزيات ، وطنطا ، وبنها ، ومحطة العاصمة ،

واظهرت الامة فى استقبالها اياه دلائل تقديرها لكفاحه ، واعجابها بجهوده المتواصلة فى مصر وأوربا

والقى الفقيد بمسرح زيزينيا بالاسكندرية مساء يوم السبت ١٥ اغسطس سنة ١٩٠٨ خطبة جامعة عن الحالة السياسية فى البلاد ، كان الاقبال على سماعها عظيما ، اذ بلغ عدد الحاضرين فى مكان الاجتماع وعلى جانبيه وفى الطرق المؤدية اليه نحو عشرة آلاف شخص ، وقد بدأ خطبته بتهنئة الامة العثمانية على اعلان الدستور ، ودعا الامة المصرية الى مضاعفة جهودها لنيل دستورها ، وعرج على الحركة الوطنية فى مصر ، ونادى بالتمسك بالجلاء ، واستنكر ما كانت الاحزاب الاخرى تدعو اليه من توجيه طلبات الاصلاح الى الحكومة البريطانية والتنازل عن الجلاء ، وطعن على وفد من المعتدلين ذهبوا الى لندن لهذا الغرض فى صيف ذلك العام

ثم دعا الى تدعيم وحدة الامة ، وتوطيد روابط الاخاء بين المسلمين والاقباط ، وختم خطبته بقوله : « اطلبوا الدستور من الجناب العالى الخديوى ، قدموا العرائض بهذا الطلب الجليل الذى لا قوام لنا الا بعد نيله ، وانبذوا الشقاق والاختلاف الدينى ، وكونوا جميعا اخوانا أبناء وطن واحد ، أى كونوا مصريين قبل كل شىء »

وقد قوبلت هذه الخطبة بالاستحسان العام والتصفيق المستمر من الحاضرين فى معظم مواضعها ، وكانت أكبر دعاية للجلاء والدستور

والقى بالقاهرة فى مسرح عباس « سينما الكوزمو الان » خطبة أخرى يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٩٠٨ ، لمناسبة ذكرى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ الذى دخل فيه الانكليز عاصمة البلاد ، وأراد بالقائها فى هذا اليوم أن تكون بمثابة احتجاج قوى رائع على الاحتلال البريطانى واعلان عدم مشروعيته ، وقد غص المكان بالالوف من الوطنيين ، وبدىء الاجتماع

بعزف السلام الخديوى ، ثم عزفت الموسيقى نشيد الحزب الوطنى لاول مرة ، فاشتدت حماسة الحاضرين ، والقى الفقيد خطبته ، بدأها بالتنويه بأن هذا الاجتماع أقيم لمناسبة مرور ستة وعشرين عاما على دخول الانكليز مصر ، وقال : « ان الامم تحتفل بحريتها واستقلالها ونحن نندب حظنا ونبكى استقلالنا » وبعد أن ذكر احتفالات الامم بأعياد استقلالها ، عرج على الذكريات الاليمة فى تاريخ مصر بعد الاحتلال ، ثم دعا الى التمسك بالجلاء ، وحمل على سياسة الاحزاب التى كانت تدعو الى التهاون فى أمر الجلاء والاكتفاء بمطالبة الاحتلال بالاصلاحات الداخلية ، وابان خطر هذه السياسة

وحمل على فكرة من كانوا يقولون ان العالم يجب ان يكون بعيدا عن السياسة ، وهم يقصدون الدعاية ضد الوطنية ، قال :

« يقولون دائما ان السياسة والعلم لايجتمعان ، وان السياسة يجب أن تحرم على رجال العلم ، كأن العلماء أو المشتغلين بالعلم يلزم ان يكونوا على الرأى القائل « بأن لاوطن ولا وطنية » فلا يهتمون بشئون بلادهم ، ويكون سواء لديهم ان كانت مستقلة أو خاضعة لسلطة اجنبية ، وهو قول لايصدر عن عاقل يعرف للوطنية اسما

« تعرفون كلكم من هو (باستور) ذلك العالم الفرنسى الذى اكتشف مكروب الكلب ، واكتشف علاجه ، وقضى حياته فى خدمة علم المكروب حتى أوصله الى هذه الدرجة ، طبقت شهرته الآفاق ، وأهداه الملوك أكبر وساماتهم ، ومن بينهم امبراطور الالمان ، فرفض نيشان هذا الامبراطور العظيم ، لانه عدو بلاده وقاهر امته والمحتلة جنوده للالزاس ، وقسم عظيم من اللورين ، فكتب اليه الامبراطور انه أهداه نيشانه بصفته عالما ، والعلم لا وطن له ، فأجابه هذا العالم الكبير بهذه العبارة : « نعم ان العلم لاوطن له ، ولكن للعالم

وطنا » واصر على الرفض والاباء ، ياقوم انظروا الى مافعله هؤلاء العظماء ، وما يفعله بعض أكابرنا اصحاب الالقاب الضخمة ، فانهم يتحلون بحمل النياشين الانكليزية ،ويقبلون ان يلقبوا بلقب (سير) الممنوح لهم من الغاصب لبلادهم ، فمتى وجد من بيننا من يرفض النياشين والالقاب الانجليزية نتأكد اننا أصبحنا فى عداد الامم الحية »

ثم تكلم عن افساد الاحتلال للادارة والجيش ، قال :

« هل يرجي اصلاح من الانجليز ، وهم الذين أفسدوا نظام الادارة وأتوا الينا بشبان من بلادهم ، لايعلمون شيئا من أخلاق الامة المصرية ، ولا عوائدها ، وقيدوا المديرين حتى فى أصغر الامور ، فاختل الامن وزادت الجنايات بزيادة استخفاف الاهالي بسلطة الحكومة ، وعدم مساعدتهم لها على اظهار حقيقة الوقائع الجنائية

« هل يرجى منهم اصلاح ، بعد أن أصبحت البلاد بلا جيش مصرى ، يحمى ذمارها ، أو يدافع عند كل طارىء ، حتى نكون دائما مفتقرين الى حماية الجنود الانجليزية ، الجيش المصرى لايزيد عن عشرة آلاف جندى ، كثير منهم من السودانيين ، وهو مشتت فى انحاء السودان كتائب صغيرة ، وبين كل كتيبة وأخرى مئات من الاميال ، بحيث يصعب جمعه لقمع ثورة صغيرة ، كما حصل فى حادثة الكاملين

« ماذا أقول ؟ كيف يرجى اصلاح من سالب استقلالنا ؟ كيف ترجي مساعدة غاصب فى ابتلاع بلادنا ؟ ياقوم لانغش انفسنا ، نحن لانسعد الا اذا اتحدنا ونبذنا الاختلافات ، وتركنا الشخصيات وراء ظهورنا ، وصرنا حزبا واحدا يشد بعضه بعضا ويد الله مع الجماعة »

وختم خطبته بالاحتجاج على الاحتلال ، واقترح على الحاضرين ارسال تلغراف بهذا المعنى الى السير ادوارد جراى

وزير خارجية بريطانيا ، فوافقوا عليه بالاجماع ، وهتفوا بحياة مصر والاستقلال

مظاهرة طلبة الحقوق يوم عرض الجيش الانجليزى

اعتاد الانجليز منذ الاحتلال أن يحتفلوا بعيد مولد الملكة فيكتوريا ، ثم بعيد الملك ادوارد السابع ، وذلك بعرض الجيش البريطانى فى ميدان عابدين ، وكان اللورد كرومر يرأس هذا العرض ، ثم خلفه فى ذلك السير الدون جورست ، ولم يكن الخديو عباس يحضر هذه الحفلات ، ولكنه بدأ يحضرها لاول مرة فى عيد ميلاد الملك ادوارد السابع ، يوم ٩ نوفمبر سنة ١٩٠٤ ، ووقف تحت العلم البريطانى فى ميدان عابدين ، الى جانب اللورد كرومر ، وشهد العرض حتى نهايته ، وقد انتقد الوطنيون هذا الموقف انتقادا شديدا ، مما اضطر « المعية » الى اصدار بلاغ رسمى نسبت فيه حضور الخديو الى المصادفة ، ولكن الخديو حضر الاحتفال فى العام التالى (نوفمبر سنة ١٩٠٥) ، فانتقد المرحوم مصطفى كامل هذا الموقف فى اللواء ، ثم وقعت حادثة دنشواى فى يونيه سنة ١٩٠٦ ، وجاء على أثرها فوز الحركة الوطنية واشتداد السخط علي الاحتلال ، فعدل الخديو عن حضور العرض فى نوفمبر سنة ١٩٠٦ ونوفمبر سنة ١٩٠٧ فلما جاء نوفمبر سنة ١٩٠٨ كانت « سياسة الوفاق » قد ظهرت بوادرها ، فخشى المترجم ان يعود الخديو الى حضور العرض ، والوقوف تحت الراية البريطانية ، فنبهه الى الامتناع عن حضور الاحتفال ، وكتب (اللواء) يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٠٨ مقالا بهذا المعنى

وقد كان ما طلبه اللواء ، واكتفى الخديو بالاشراف على العرض يوم ٩ نوفمبر سنة ١٩٠٨ من شرفة قصر عابدين ، وحدثت فى هذا اليوم مظاهرة وطنية ، لم يسبق لها مثيل فى الاحتفالات السابقة ، ذلك ان مدرسة الحقوق كانت ملاصقة

للقصر «مكان قشلاق الحرس الجمهورى الان» ، فاجمع طلبتها على الاجتماع فى ذلك اليوم بفناء المدرسة المطل على الميدان ، والمقابل لشرفة القصر ، فلما ابتدأ العرض وأخذ الجيش البريطانى يتحرك ، هتف الطلبة جميعا (يعيش الخديو ! يعيش الاستقلال !) ، وما كاد هذا النداء يصل الى اسماع الجمهور الذى كان يشاهد العرض ، حتى فعل فيهم فعل السحر ، وهتفوا مثله ، ثم استمر طلبة الحقوق فى هتافهم عاليا ، وكرروه مرارا ، حتى غلب على هتاف الجنود ، واضاع هيبة الاحتفال ، فكان لهذه المظاهرة الرائعة اثر كبير فى النفوس ، اذ كانت الاولى فى نوعها ، وأعجب الرأى العام بشجاعة طلبة الحقوق الذين لم يهابوا صليل السيوف ، ولا مظاهر الرهبة التى كانت ماثلة فى العرض العسكرى ، وانهالت تلغرافات الاعجاب بهذه المظاهرة الرهيبة ، وحنق الانجليز على هذا الحادث الذى عكر عليهم صفو الاحتفال ، فتحدثوا فى نقل المدرسة من مكانها الى مكان آخر ، وتردد صدى هذه المظاهرة فى الخارج ، فنشرت جريدة « الطان » الباريسية نبأ برقيا عنها نشر فى عدد ١٠ نوفمبر قالت فيه :

« ان طلبة مدرسة الحقوق الخديوية انتهزوا فرصة استعراض الجيش الانجليزى فى عيد ميلاد ملكهم وقاموا بمظاهرة وطنية كبرى ، اذ صاحوا مرات متوالية (ليحيى الاستقلال) واجابهم بنفس الهتاف من كان فى الخارج من المصريين »

وتجددت هذه المظاهرة من طلبة الحقوق ومن الجمهور فى ميدان عابدين يوم ٩ نوفمبر سنة ١٩٠٩ ، اذ وقف الطلبة فى فناء المدرسة ، ولما استقر السير الدون جورست المعتمد البريطانى فى مكانه بالميدان ورفع العلم البريطانى ايذانا بابتداء العرض ، هتفوا جميعا : (ليحيى الاستقلال ! لتحيى الحرية !) بالعربية والفرنسية ، وكرروا هذا النداء ثلاثا ، وقبل انتهاء الاحتفال صاح الجنود الانجليز (ليحيى

الملك !) ، فأجابهم الاهالي الذين كانوا موجودين بالميـــدان (ليحيى الاستقلال !) ثلاثا ، فكان لهذا الهتاف دوى هائل اخترق الفضاء ، وأعاد الى الاذهان ذكرى مظاهرة العام السابق

استقالة وزارة مصطفى فهمى وتأليف وزارة بطرس غالى

طال العهد بوزارة مصطفى فهمي ، اذ كانت تتولى الحكم من نوفمبر سنة ١٨٩٥ ، وهى وزارة الاستسلام والولاء المطلق للاحتلال البريطانى

وقد أدرك الاحتلال ، وبخاصة بعد استقالة اللوردكرومر ، ضرورة احداث تغيير فى الوزارة ، لـكى تتألف وزارةجديدة قد لاتتهم بأنها صنيعة الاحتلال ، ولكنها فى الواقع تنفذ سياسته فى محاربة الحركة الوطنية ، فتتحمل بعض التبعة فى هذه الخطة ، وتوزع المسئوليات بينها وبين الاحتلال ، فلا يتجه السخط الى الاحتلال وحده

فهذا التغيير الوزارى كان اذن فكرة انجليزية ، نفذها مصطفى فهمى ، كما كان ينفذ كل امر يصدر اليه منالوكالة البريطانية ، فقدم استقالته فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٠٨ ونسبها «لاعتلال صحته» ، فعهدالخديوعباسالىبطرسغالى وزير الخارجية تأليف الوزارة الجديدة فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٠٨ ، فألفها فى اليوم نفسه ، ولم يدخل فيها من أعضاء الوزارة السابقة ، سوى بطرس غالى وسعد زغلول ، ودخلها أربعة وزراء جدد ، وهم : محمد سعيد ، وحسين رشدى ، واسماعيل سرى ، وأحمد حشمت

وقد استقبل الفقيد الوزارة الجديدة بالاعراب عن أمل الامة فى ان تعلن الدستور ، وكتب فى هذا المعنى مقالا بعنوان « الوزارة الجديدة »

على أن هذه الوزارة لم تلبث نياتها أن تكشفت ، فتبين انها وليدة سياسة « الوفاق » تلك السياسة التى كانت ترمى الى محاربة الحركة الوطنية بطريقة جديدة تختلف عن الطريقة السافرة التى كان يتبعها اللورد كرومر ، ونعنى بها الطريقة المقنعة التى اتبعها خلفه السير جورست ، اذ يتوارى فيها الاحتلال خلف الوزارة المصرية ، ويفعل مايريد باسمها

المؤتمر الوطنى وخطبة الفقيد

اجتمعت الجمعية العمومية السنوية للحزب الوطنى باسم « المؤتمر الوطنى » فى فناء دار اللواء ، بشارع الدواوين (نوبار باشا الآن) ، صبيحة يوم الجمعة ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٠٨ ، برآسة الفقيد ، والقى خطبة ضافية عن جهاد الحزب منذ اجتماع الجمعية العمومية الاولى فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٧ برآسة المرحوم مصطفى كامل

وذكر ما أصاب مصطفى من المرض ، ثم وفاته قبل أن يبلغ الحزب اشده ، وما بذله هو واخوانه من الجهود للسير بالحزب فى الطريق التى رسمها مؤسسه ، وأشار الى تأسيس شركة اللواء ، والى الدسائس التى قصد بها خصوم الحركة الوطنية وقوع الانقسام بين أعضاء الحزب ، وكيف قاوم هذه الدسائس ، وحفظ الحزب من الانحلال ، وأشار الى اضراب عمال اللواء ، واستمراره فى الظهور برغم هذا الاضراب ، ثم نوه بتأسيس اللجان الفرعية للحزب فى مختلف أقسام القاهرة ، وفى المدن والاقاليم ، والى حركة المطالبة بالدستور ، وكيف عمت طبقات الامة ، وانضمام مجلس شورى القوانين اليها

ونوه بحركة انشاء مدارس الشعب الليلية ، التى كان الحزب الوطنى ونادى المدارس العليا عمادها

وذكر ماقام به الحزب من وضع تقرير باسم (تقرير

الحزب الوطنى) عن حالة البلاد فى سنة ١٩٠٧ ، وقد وزع التقرير فى أثناء اجتماع الجمعية العمومية ، وهو كتاب قيم ، يقع فى ٢٣٩ صفحة ، من خير ماكتب عن الحركة الوطنية ، فى نواحيها المختلفة

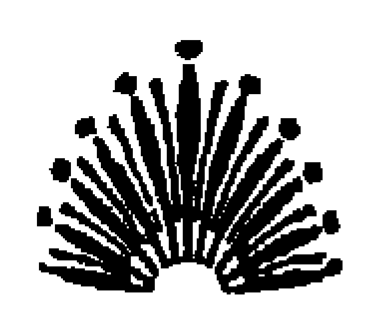
ودعا فى خطبته الى مضاعفة الجهاد ، قال : « هذه أعمالنا بالاختصار شرحتها لحضراتكم ، وهى قليلة جدا ، فى جانب مايلزم لخلاص البلاد من الاحتلال ، ومن سلطة الفرد ، ولكنها لايستهان بها ، اذا راعينا ما احاط بنا من الصعوبات والدسائس ، تلك الدسائس التى مازالت تعمل من وراء ستار ، لتفريق اعضاء هذا الحزب المتضامنين وايقاع النفرة والشقاق بينهم »

الى ان قال : « اننا متضامنون فى العمل الذى فرضناه على انفسنا ، مختارين غير مسوقين ، متضامنون للوصول الى الغاية الشريفة ، التى وضعناها نصب اعيننا مندسنين ، والتى هى اساس حزبنا الموقر ، وهى خلاص مصر من الاحتلال ، ومن سلطة الفرد ، نعم هم يعتقدون ان هذا الحزب المبارك يقوم بشخص معين ، أو بجماعة معينة ، لقد وهموا وضلوا السبيل ، فان فكرة الدفاع عن حقوق مصر فكرة وصلت الى أعماق قلوب المصريين كافة ، وامتزجت بهم امتزاج الروح بالجسد ، وجرت فى عروقهم مجرى الدم ، فلو سقطت اللجنة الادارية مع رئيسها أو استقالت ، أو نفيت من البلاد ، أو قتلت قتلا ، لما اصاب الحزب اى ضرر ، اذ يقوم من بين الباقين من يستمر فى العمل ، ويحمل العلم ، قبل ان يصل الى الارض ، كالجنود المحاربة ، اذا قتل حامل علمهم ، التقطه غيره قبل ان يمس التراب ، وهكذا يحمله سيد بعد سيد ، حتى يتم الفوز العظيم والنصر المبين

« المسألة مسألة مبادىء لا أشخاص ، فمهما تغيرت

الاشخاص أو تعدلت ، فالمبدأ ثابت لامحالة باذن الله ،فكونوا رجالا أيها الاخوان ، ولاتدعوا لوساوس شيطان خناس منفذا ، يصل منه الى قلوبكم ، وكونوا عباد الله اخوانا »

وقد قوبلت هذه الخطبة فى كل مواضعها المهمة بالتصفيق والتأييد ، وكان لها أحسن وقع فى النفوس



جهاد الزعيم سنة ١٩٠٩

حفلت سنة ١٩٠٩ بالجهود المتواصلة ، التى بذلهـــا المترجم ، فى سبيل تدعيم الحركة الوطنية والسير بها الى الامام ، كما امتـــازت بالمشروعات الانشائية ، ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية ، التى وجه اليها جهود الوطنين

بدا الكفاح الوطنى فى هذه السنة بالاحتجاج على اتفاقية السودان ، فاجتمعت اللجنة الادارية برياسة المترجم يوم ١٩ يناير سنة ١٩٠٩ ، وقررت تجديد الاحتجاج على تلك الاتفاقية ، ومن طريف المصادفات أن بطرس غالى الذى وقع على هذه الاتفاقيةيوم١٩يناير سنة١٨٩٩، بالنيابة عن الحكومة المصرية ، بصفة كونه وزيرا للخارجية ، كانيتولى رياسة الوزارة سنة ١٩٠٩ ، فأرسل الفقيد اليه كتـــاب الاحتجاج ، واشار فيه الى انه هو الموقع على الاتفاقية ، وهى شجاعة من المترجم فى مجابهة ذوى السلطة ، وهذا نص كتاب الاحتجاج :

« نتشرف بارسال هذا الاحتجاج لعطوفتكم ضد اتفاقية السودان التى وقعتم عليها بصفتكم نائبـــا عن الخديوية المصرية ، لمخالفة هذه الاتفاقية للفرمانات السلطانيـــــة والمعاهدات الدولية ، وأقربها معاهدة ترابيا الصـــادرة فى ٢٥ يونية سنة ١٨٨٢ (١) ، وذلك بناء على ما قررته لجنة الحزب الوطنى الادارية فى هذا اليوم ، الذى هو تذكار

---

(١) هى العهد المعروف بميثاق النزاهة ، الذى وقع عليه سفـراء الدول العظمى بالاستانة ، وبموجبه تعهـــدت الدول أنها فى كل اتفاق يحصل بشأن المسألة المصرية لا تبحث عن احتلال أى جزء من أراضى مصر ، ولا الحصول على امتياز خاص بها

عقد تلك الشركة فى سنة ١٨٩٩ ، هذا وتفضلوا بقبـول احترامات

رئيس الحزب الوطنى
محمد فريد

وارســـل برقية الاحتجاج الآتيـة الى وزير خارجيـة انجلترا :

« باسم الحزب الوطنى المصرى ، نجدد احتجاجنا على اتفاقية السودان المؤرخة ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، لمخالفتها لنصوص المعاهدات الدولية ، واخصها معاهدة ترابيـــا المؤرخة ٢٥ يونية سنة ١٨٨٢ . والتى كانت الحـــكومة الانجليزية أول الموقعين عليها »

وجدد الحزب الوطنى هذا الاحتجاج فى الاعوام التالية

انشـــاء مدارس الشعب الليلية

اعتزم الحزب الوطنى ، منذ أواخر سنة ١٩٠٨ ، بتوجيه الفقيد ، انشاء مدارس ليلية للشعب ، لتعليم الفقـــراء والعمال مجانا ، فأنشأ ببولاق اول مدرسة من هذا النوع، وبدأت الدراسة فيها فى نوفمبر ١٩٠٨ ، والقى المرحوم أحمد بك لطفى أول درس بها . وموضوعه : « الشـئون الاجتماعية »

وكان برنامج هذه المدارس يتناول المواد الآتية : القراءة والكتابة ــ دروس الدين ــ قانون الصحة والاحتيـاطات الصحية ــ العناية بتربية الاطفال ــ القوانين الخاصـــة بالمعاملات اليومية ــ الشئون الاجتماعية ــ دروس الاشياء ــ الحساب ــ تاريخ مصر والتاريخ الاسلامى ــ جغرافية مصر ــ اخلاق واداب

وتطوع الشباب وأعضاء الحزب لتدريس هذه المواد ، والقاء الدروس الليلية على العمال ، وبلغ عدد المدارس التى

انشأها الحزب سنة ١٩٠٩ لتعليم الصناع مجانا ، اربع مدارس فى أقسام الخليفة وبولاق وشبرا والعباسية . تحوى كل منها نحومائة وعشرين تلميذامن مختلف الحرف. وانتشرت هذه المدارس فى عواصم القطر . وقد ساهم نادى المدارس العليا فى هذه الحركة ، اذ الف لجنة لنشر مدارس الشعب . وتولى أعضاؤه التدريس فيها

نقـــابات العمال

كان المترجم لا يفتأ يدعو الى وضع التشريعات لحماية العمال والعناية بشئونهم ، قال فى هذا الصدد فى مقالة له نشرت بجريدة الديلى نيوز فى يونية سنة ١٩٠٨ :

« الى الآن لا يوجد بمصر قوانين خاصة بحماية العمال ، ولا قوانين تحدد سنهم ، ولا عدد الساعات التى يجب أن يقضوها فى العمل . فتجد العمال مثقلى الكواهل بلارحمة. خصوصا فى معامل الدخان ، ومعامل حلج القطن ، حيث يشتغل الاطفال ذكورا واناثا ، فى وسط من أردأ الاوساط، من الوجهة الصحية والادبية . وقدكتبت الصحافة المصرية كثيرا عن هذه المسائل ، بلا جدوى ولا تأثير فى الدوائر الرسمية »

وعنى بتأسيس نقابات العمال والصناع ، لترقية حالتهم المادية والمعنوية ، فأنشئت ببولاق سنة ١٩٠٩ أول نقابة للعمال فى مصر باسم « نقابة عمال الصنائع اليدوية » ، ووضع الحزب لها قانونا من خير القوانين التى وضعت لنقابات الصناع ، واتخذ لها ناديا بالسبتية تجاه مدرسة عباس ، وكان اول رئيس لهذه النقابة على بك ثروت ناظر مدرسة الصنائع بالمنصورة سابقا ، ومن خاصـة أنصـار المترجم ، وقد ازدهرت النقابة وبلغ عدد اعضائها فى ختام سنة ١٩٠٩ نحو ثمانمائة عضو ، عدا الاعضاء المساعدين

من غير العمال ، وحفل ناديها بالمحاضرات القيمة ، وألقى فيه المرحوم عمر بك لطفى محاضرة مساء ١٥ يناير سنة ١٩١٠ عن « أسباب ارتقاء العمال فى أوربا ، وكيف يرتقى العامل فى مصر » ، ثم تعددت المحاضرات يلقيها أهل العلم والفضل

وسرت فكرة تأسيس النقابات فى العواصم ، فأنشئت نقابات لعمال الصنائع اليدوية فى الاسكندرية والمنصورة وطنطا وغيرها ، على مثال نقابة القاهرة

الاحتفال بالعام الهجرى

بدأ الاحتفال برأس السنة الهجرية لاول مرة عام ١٣٢٦ (سنة ١٩٠٨) ، قبيل وفاة المرحوم مصطفى كامل ، وكان ذلك من ثمرات الحركة الوطنية ، ومن علامات الشعور بالكرامة القومية ، وقد أقام طلبة المدارس الثانوية حفلة ذلك العام بدار التمثيل العربى ليلة الاثنين أول المحرم سنة ١٣٢٦ هـ (فبراير سنة ١٩٠٨ م) ، وكانت حفلة جامعة

وأقيمت فى تلك السنة احتفالات أخرى بالعام الهجرى الجديد فى حلوان وطنطا والاسكندرية وميتغمر ودكرنس .. الخ

وفى سنة ١٣٢٧ هـ (١٩٠٩ م) كان الاحتفال بالعام الهجرى أعظم وأفخم من احتفال سنة ١٣٢٦ ، تبعا لنمو الحركة الوطنية ، واتساع مداها ، وتولى طلبة المدارس تنظيم الاحتفال برعاية نادى المدارس العليا ، وأقاموه بدار التمثيل العربى مساء الجمعة غاية ذى الحجة سنة ١٣٢٦ (٢٢ يناير سنة ١٩٠٩) برياسة المرحوم أحمد بك لطفى، وخطب فيه جمع من الوطنيين

ثم وقف شاعر النيل ، حافظ ابراهيم ، وألقى قصيدته

المشهورة فى تحية العام الهجرى ، قال فى مطلعها :

أطل على الاكوان والخلق تنظر
هلال رآه المسلمون فكبروا

وهي من غرر قصائده وقد سرد فيها الحوادث فى مختلف البلاد الاسلامية ، طوال العام المنصرم ، وعرج على الحركة الوطنية فى مصر ، فحياها أحسن تحية ، وكان ترجمان الشعر والادب فى تمجيدها وتأييدها

وعرج على حركة المطالبة بالدستور التى كان الفقيد رافع لوائها ، قال :

ويا طالبى « الدستور » لا تسكتوا ولا
تبيتوا على يأس ولا تتضجروا
فما ضاع حق لم ينم عنه أهله
ولا ناله فى العالمين مقصر

وقد قوبلت القصيدة بالتصفيق والاعجاب والحماسة البالغة من الحاضرين ، ولبث فى القائها ساعة من الزمان كاملة

وأقيمت حفلات عدة بالعام الهجرى الجديد ، فى القاهرة وفى عواصم البلاد ، وعظم شأن هذا العيد ، فقررت الحكومة لاول مرة جعله عيدا رسميا تعطل فيه الدواوين ، وصدر هذا القرار فى عهد وزارة بطرس غالى

الذكرى الأولى لوفاة مصطفى كامل

كانت الذكرى الاولى لوفاة مصطفى كامل مظاهرة قومية رائعة تجلى فيها تقدير الشعب للزعيم الراحل ، وتمسكه بمبادئه

وقد أعد المترجم موكبا هائلا يوم ١١ فبراير ، وهو يوافق يوم تشييع الجنازة ، تجلت فيه معانى الوفاء والوطنية ، وجعل منه سبيلا الى بث روح المثابرة

والاخلاص والتضحية ، وغرسها فى النفوس ، وكتب عنه مقالا فى هذا المعنى

وسار الموكب فى اليوم المذكور ، من دار اللواء بشارع الدواوين ، الى مدفن الزعيم الاول ، فكان موكبا رهيبا ، أعاد الى الأذهان جلال موكب الجنازة ، احتشدت فيه طوائف الشعب وطلبة المدارس جميعها ، واللجان الفرعية للحزب الوطنى ، كل طائفة تحمل علمها مجللا بالسواد ، وسار الموكب على الترتيب الذى وضعته لجنة الاحتفال ، وكان النظام كاملا ، والسكون شاملا ، واخترق الشوارع المؤدية الى المدفن ، فزخرت بالجموع الحاشدة ، وكان لا يمر فى طريق الا ويسود السكون الواقفين على الجوانب ، وعطلت قطرات الترام والعربات فى كل مكان مر فيه ، ورفعت المحال التجارية التى مر بها شارات الحداد ، اشتراكا فى الاحتفال ، وانتهى الموكب الى مدفن الزعيم ، وهناك احتشد من وسعهم المكان فى فناء المدفن ، الخارجى والداخلى ، ومروا على قبره يضعون حوله باقات الزهور والرياحين

ووقف على القبر شاعر النيل ، حافظ ابراهيم ، فألقى قصيدته العصماء فى ذكرى الزعيم ، قال فى مطلعها :

طوفوا بأركان هذا القبر واستلموا
واقضوا هنالك ما تقضى به الذمم

وقد استمع الجمع الى القصيدة فى خشوع وتأثر ، وأثارت من قلوبهم كامن أشجانهم ، وأحيت فى نفوسهم ذكرى الزعيم العظيم ، ومبادئه القومية ، ولما وصل الى قوله :

واقسموا أن تذودوا عن مبادئه
فنحن فى موقف يحلو به القسم

ضج الحاضرون بالهتاف : أقسمنا ! اقسمنا ! فكان هذا اليوم يوما مشهودا فى تاريخ الحركة الوطنية

وتجدد هذا الموكب فى الذكرى الثانية لوفاة الزعيم يوم

١١ فبراير سنة ١٩١٠ ، كما أقيمت الحفلات باحياء ذكراه في كثير من عواصم المديريات والأقاليم

انجاز تمثال مصطفى كامل

حدث شيء من التراخي من اللجنة التي ألفت لاقامة تمثال مصطفى كامل ، وظهرت على صفحات « اللواء » رسائل من بعض الوطنيين يتساءلون عن أسباب هذا التراخي ، ويتهمون بعض أعضاء اللجنة بأنهم لم يكونوا مخلصين يوم أن اشتركوا فيه ، وبخاصة بعد أن نشر في بعض الصحف مقال غفل عن الامضاء ، يدعو كاتبه الى العدول عن عمل التمثال ، لأنه كما زعم « احياء للوثنية » ، فاعتزم المترجم ان يضع حدا لهذا التردد ، ورأى ان خير وسيلة لانجاز التمثال تأليف لجنة تنفيذية من بعض أعضاء اللجنة العامة تعنى بأمره ، فاجتمعت اللجنة العامة يوم الأحد ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٩ برآسة اسماعيل صبري الشاعر الكبير (رئيسها) ، وحضور محمد فريد ، والدكتور محمد علوى ، وعلى فهمي كامل ، وحسن عبد الرازق ، ومحمود أبو النصر ، والاستاذ مرقس حنا ، والاستاذ ويصا واصف ، والاستاذ أحمد لطفي السيد ، واحمد عبد اللطيف ، وقررت انتداب لجنة تنفيذية برآسة الفقيد ، للشروع فورا في عمل التمثال ، وخولتها اللجنة العامة كل سلطة في هذا العمل ، وكتب المرحوم اسماعيل صبري رئيس اللجنة العامة ، الى البنك الألماني ليضع المبلغ المكتتب به تحت تصرف اللجنة التنفيذية ، وقد بلغ مجموع الاكتتاب نحو ٣٥٠٠ جنيه

وعهدت اللجنة التنفيذية الى المترجم بالاتصال بأحد مشاهير المثالين في أوروبا ، لصنع التمثال ، وخابرت الحكومة في اختيار المكان اللائق لاقامة التمثال عند حضوره ، فلم تجب الحكومة بكلمة



الزعيمان مصطفى كامل ومحمد فريد

وقدانجز المترجم مهمته بأوروبا فى سبتمبر سنة ١٩٠٩ ، فتعاقد والمثال الفرنسى المسيو لويس سافين على صنع التمثال من البرونز ، وأن يكون ارتفاعه مترين وثمانين سنتمترا ، وبقاعدته صورة بارزة لمصر من البرونز أيضا ، وتعهد المثال باتمام صنع التمثال فى ابريل سنة ١٩١٠ ، لكى يعرض قبل ارساله الى مصر فى معرض الفنون الجميلة ، الذى عقد فى باريس من شهر مايو الى يوليه سنة ١٩١٠ ، وعند عودة المترجم الى مصر اجتمعت اللجنة التنفيذية برآسته بدار اللواء يوم الخميس ٢١ اكتوبر سنة ١٩٠٩ ، واطلعت على الشروط التى تعاقد عليها مع المثال ، فأقرتها ، وقررت مخابرة البنك الشرقى الألمانى ليصرف للمسيو سافين ربع الثمن المتفق عليه ، على أن ينقد الباقى عند اتمام صنعه ، وقد اتمه ، ثم جاء التمثال الى القاهرة فى يناير سنة ١٩١٤ وهو المقام الآن فى ميدان « مصطفى كامل »

الغاء الجريدتين الفرنسية والانجليزية

ازدادت نفقات جريدتى ليتندار اجبسيان وذى اجبشيان استاندارد ، وعجزت مواردهما عن أدائها ، اذ كانتا تصدران يوميا ، احداهما بالفرنسية ، والأخرى بالانجليزية ، وغايتهما الدفاع عن القضية الوطنية ، فلم يقبل عليهما القراء الأجانب ، بل كان أغلبهم يقاطعونهما ، فحرمتا من اجل ذلك أهم مورد للايراد الصحفى ، وهو الرواج ، واستنفدتا تدريجيا رأس مال الشركة الذى جمع للانفاق عليهما ، ولما نفد رأس المال انفق عليهما الحزب الوطنى من ماله نحو ٢٥٠٠ جنيه ، ثم لم يستطع أن يتابع اداء نفقاتهما الباهظة ، فاضطر لالغائهما فى أوائل سنة ١٩٠٩

تقييد حرية الصحافة

اشـــتدت الحـــركة الوطنية على اثر وفاة زعيمها الأول مصطفى كامل ، وسارت بجد على خطواته بعد وفاته ، فأخذت الحكومة تحاربها بوسائل العنف والاضطهاد، وكانت « سياسة الوفاق » بين الخديو والاحتلال فى ابانها ، فتحالفت السلطتان على قمعها

وأول سلاح شهرته الوزارة لتحقيق هذه الغاية ، هو تقييد حرية الصحافة ، فأصـــدر مجلس الوزراء فى ٢٥ مارس سنة ١٩٠٩ قرارا باعادة العمل بقانون المطبوعات القديم الصادر فى ٢٦ نوفمبر ســـنة ١٨٨١ أبان الثـــورة العرابية ، وكان قد بطل العمل به منذ زمن بعيد

وقالت الوزارة فى قرارها ، تسويغا لاعادة هذا القانون الرجعى : « ان الحكومة لم تنفذ منذ سنة ١٨٩٤ قانون المطبوعات الصادر فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ ، وحيث أن « الجمعية العمومية » طلبت من الحكومة فى ٢٦ مارس سنة ١٩٠٢ ردع الجرائد عن تجاوزها الحدود ، وعـــن الفوضى التى وصلت اليها ، وأرسل اليها مجلس شـــورى القوانين طلبا مثل هذا فى ٣٠ يونية سنة ١٩٠٤ ، وحيث أن عدم تنفيذ قانون المطبوعات لم يزد هذه الجرائد الا تماديا فى التطرف والخروج عن الحد حتى أدى ذلك لشكوى الناس بلسان الجمعية العمومية ، ومجلس شورى القوانين ، من هذه الحالة التى أضرت بمصالح البلاد ضررا بليغا ، فقد قرر مجلس النظار ما يأتى : يعمل بأحكام قانون المطبوعات فيما يتعلق منها بنشر الجرائد فى القطر المصرى »

وأغرب ما فى هذا القرار استناده الى رغبة قد بدت من الجمعية العمومية سنة ١٩٠٢، ومن مجلس شـــورى القوانين سنة ١٩٠٤ ، فى ردع بعض الصـــحف مع انه لم يسبق لهـــاتين الهيئتين أن طلبتا من الحكومة تقييد

الصحافة السياسية ، وبالرجوع الى مضابط الجمعية العمومية يتضح أنها انما طلبت وضع حد للقدح فى الاعراض، لا تقييد حرية الصحافة السياسية ، وعجيب من الوزارة ان تشوه هذه الرغبة البريئة ، فتتخذها حجة لتسويغ قرارها ، فى حين أنها أهملت اهم رغبة اجماعية قررتها الجمعية العمومية ، وهى اعادة الدستور

وقد اجتمعت اللجنة الادارية للحزب الوطني يوم صدور هذا القرار ، وقررت الاحتجاج عليه ، وابلاغ الاحتجاج الى الخديو ، فى كتاب وقعه الفقيد ، هذا نصه :

« مولاى ، أتشرف بأن أبلغ سموكم أن اللجنة الادارية للحزب وهى مجتمعة اليوم ، كلفتنى ان ارفع لسموكم باسم الحزب مانصه : مولانا المعظم . نتشرف نحن أعضاء اللجنة الادارية للحزب الوطني الذى يمثل قوة تحترم سموكم ، ولا يستهان بها فى البلاد ، بأن تظهر لسموكم عظيم استيائنا من تقرير الحكومة العودة الى العمل بقانون مطبوعات سنة ١٨٨١ ، ذلك القانون الذى صدر فى زمن كانت فيه البلاد فى فوضى ، وقبيل تلك الثورة المشئومة ، وان مبادىء سموكم الدستورية التى جاهرتم بها مرارا ، والتى أعجب بها العالم أجمع ، لا يمكن أن تتفق مع قانون كهذا القانون ، فى تنفيذه قتل للحرية التى هى شعار سموكم والتى كان آخر برهان على تأييدها أمركم العالى بعلنية جلسات مجلس الشورى ، الامر الذى أملت معه الامة بأسرها خيرا كبيرا ، وانه اذا كان غرض حكومة سموكم من تنفيذ هذا القانون معاقبة الصحفيين الذين يحيدون عن مبادىء الحق والعدالة ، فها هو قانون العقوبات المصرى حافل بأشد العقوبات على من يأتى منهم امرا نكرا ، لهذا نرى يا مولانا انه لا يصح معاملة أمة برهنت مرارا على اخلاصها لبيتكم الكريم بتقييد حريتها ، والعمل على اماتة الشعور الحى فيها ، ولذلك

لا نزال آملين فى ميل سموكم الى الغاء هذا القانون حتى لا يسجل التاريخ على حكومة مصر أنها تسير الى الوراء فى عصر بلغت فيه الامم مبلغا كبيرا من الحضارة والحرية ، هذا ولا نزال المخلصين للعدل والعرش الخديوى »

كان هذا القانون يخول وزارة الداخلية حق انذار الصحف، وتعطيلها مؤقتا أو نهائيا ، دون محاكمة أو دفاع ، فكان بعثه واعادة العمل به ، قضاء على حرية الصحافة ، وكان صدور القرار به أول مظاهر تحالف الخديو والوزارة والاحتلال على الحركة الوطنية

قال الفقيد فى هذا المعنى ، ناعيا على وزارة بطرس غالى اصدار هذا القرار ، ما يأتى ، ضمن حديث له مع مكاتب جريدة « كورييه ديجيبت »

« نحن نعرف منذ الصيف الماضى أن مسألة تقييد الصحافة كانت موضع اهتمام أولياء الامور ، وقد ذهب البعض الى أنها كانت مثارا للمناقشة فى لوندرة ، أثناء سياحة الجناب العالى مع بطرس باشا غالى ، ولكن ما كنا ننتظر أن يعاد هذا القانون الرجعى فى عهد الوزارة الحاضرة التى كانت الامة معلقة بها آمالا كبارا ، لان هذه الوزارة مؤلفة من أربعة رجال قانونيين، كانوا مستشارين فى محكمة الاستئناف (يشير الى حسين رشدى وسعد زغلول ومحمد سعيد واحمد حشمت) والخامس مهندس كبير تخرج من مدرسة السنترال بباريس ، ورئيسهم رجل مجرب ولو أنه من رجال العهد القديم ، فالوزارة تألفت من رجال استناروا بنور العلم ، فكانوا حقيقين بأن يشعروا بنعمة الحرية

« ولكن خاب أملنا فى تلك الوزارة ، فرضيت أن تفعل ماكانت تلوم الوزارة الماضية على فعله ، بل أكثر ، وقد فقد الوزراء فرصة جميلة يخدمون فيها بلادهم باستقلالتهم

(كما أشيع ذلك) فأنا أرى أن قد انقطع الرجاء في ان الوزارة الحاضرة تخدم مبادىء الحرية »

وسأله الكاتب : وعلى ذلك ، فأنت تظن أن القانون لن يكون له تأثير على ميول الوطنيين وحركتهم ؟

فأجابه : « نعم فاني أعتقد أن ما تهددنا به الحكومة من كم أفواهنا ، واعنات صحافتنا لا يكون له أثر سوى أنه يزيد الحركة الوطنية قوة ، وأن من خرق سياسة الحكومة أن تسد تلك الفوهة ، التي كا نيتصاعد منها ما يفيض من احساس الامة وآلامها »

المكاتب : ماذا ترون في مظاهرات الطلبة (التي قامت احتجاجا على تقييد حرية الصحافة) وما جرى في ميدان الاوبرا أثناء المظاهرات الاخيرة ؟

الفقيد : «لقد أثبتت مظاهرات يومي الاربعـاء والخميس السخط العام على هذا القانون الشاذ الذي يراد به القضاء على حرية الصحافة ، ولقد سارت المظاهرات بانتظام تام ، واخترقت المدينة بكل هدوء ونظام ، كما شهد بذلك كل من رأوا موكب المظاهرة من المنصفين ، وكما اعترفت بذلك الصحف الاوربية التي لا تتحيز لفريق دون آخر ، مثل « الكوريه ديجيبت » و « الجورنال دى كير » ، أما الهرج الذى انتهت به مظاهرة يوم الخميس الماضي (أول ابريل) فقد كان الباعث عليه مسلك البوليس ، الذى أراد ، بغير حق ، أن يمنع المتظاهرين من أن يمروا امام فنـدق الكونتننتال وفندق شبرد ، وأن مسئولية كل ما وقع في ميدان الاوبرا من الحوادث واقعة على عاتق البوليس وحده، ولقد كان يخشى أن تؤدى حملة الفرسان الى قلاقل خطيرة، لولا ما أظهره الطلبة من الثبات والرزانة »

وفى أغسطس سنة ١٩٠٩ أنذرت الوزارة « اللواء » الانذار الاول ، عملا بقانون المطبوعات ، بحجة انه نشر مقالة

عن شاب هندى يدعى « دنجرا » ، عدتها تحريضا على ارتكاب الجرائم ، مما يترتب عليه الاخلال بالامن والنظام العام ، فكان هذا أول انذار صدر للصحف تنفيـذا لقانون المطبوعات

وقد أمعنت هذه الوزارة فى العدوان على ضماناتالحرية الشخصية ، فسنت فى ٤ يولية سنة ١٩٠٩ القانونالمعروف بقانون النفى الادارى ، الذى رجع بالبلاد الى الوراء سنين عديدة ، اذ جعل من حق السلطة الادارية نفى الاشخـاص الذين ترى انهم خطر على الامن العام ، الى جهة نائيـــة بالقطر المصرى ، وقد أخذ كثير من الابرياء بهذا القانون ، وكانوسيلة لانتقامبعض العمد ورجال الادارة من خصومهم الشخصيين ، واختارت الحكومة الواحات الداخلة منــفى لمعظم من قضت لجان النفى الادارى بادانتهم

تعديلات فى القانون النظامى

اعتزم الاحتلال ، تهدئة لخواطر المصريين ، ادخال بعض تعديلات فى النظم الشورية التى كانت قائمة فى البلاد ، لعل هذه التعديلات تقنع الامة ، وتصرفها عن الدستور ، فتضعف الحركة الوطنية تبعا لذلك ، وتخبو نارها

ففى ٣٠ يناير سنة ١٩٠٩ صدر أمر عال بتعيين الامير حسين كامل (السلطان فيما بعد) رئيسا لمجلس شـــورى القوانين والجمعية العمومية ، فكان تعيينه لهذا المنصب سببا فى ازدياد مكانة المجلس ، على أن هذا التعيين كان له غرض آخر ، هو اضعاف روح المعارضة والاستقلال فى اعضائه ، وقد ظل يشغل هذا المنصب الى ان استقال منه فى ٣ مارس سنة ١٩١٠ ، على اثر مقتل بطرس غالى

وافتتحت الجمعية العمومية يوم أول فبراير سنة ١٩٠٩ برياسة الامير حسين كامل ، والقى الخديو عبـاس خطبة

الافتتاح ، ولم يشر فيها البتة الى عزم الحكومة على انشاء المجلس النيابى ، فجاءت الخطبة مخيبة لآمال الامة فى قرب اعلان الدستور ، وأجابت الحكومة على مقترحات الاعضاء الذين طلبوا انشاء هذا المجلس جوابا يؤيد موقفها الرجعى حيال هذا الطلب ، وأبدى الاعضاء فى الجلسة الختاميــــة استياءهم من جواب الحكومة

وفى ٣ مارس سنة ١٩٠٩ صدر قانون بجعل جلســـات مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية علنية ، بعد أن كانت سرية منذ انشائهما سنة ١٨٨٣ ، وكانت أولى جلساته العلنية يوم أول يونية ١٩٠٩ ، وكان لهذه العلنية أثر كبير فى اهتمام الرأى العام بالمجلس ومداولاته ، ولفت الانظـار اليه ، كما انها رفعت من قيمته فى نظر الجمهور

ووضعت الحكومة قانونا لمجالس المديريات تضمـــن تعديلات لنظامها القديم ، أهمها زيادة عدد أعضائها ، فجعل لكل مركز عضوين ، وخولت سلطة قطعيـــــة فى فرض ضرائب اضافية على الاطيان ، لا يزيد مجموعها على خمسة فى المائة من مجموع الضرائب الاصلية ، لانفاقها على المنافع العامة ومنها التعليم

وكان الغرض من وضع هذا القانون صرف الامة عــن المطالبة بالمجلس النيابى ، ولذلك قوبل بعدم الاكتراث ، واستمرت حركة المطالبة بالمجلس النيابى

ومن التعديلات التى أدخلتها الحكومة فى القانون النظامى سنة ١٩٠٩ تقرير حق سؤال النظار (الوزراء) فى مجلس شورى القوانين

رحلة الفقيد الى الاستانة وأوروبا

ذهب الفقيد الى الاســتانة ، لأول مرة فى حياته ، فى أبريل سنة ١٩٠٩ ، وقد وصلها يوم ١٢ منه ، وفى اليوم

التالى وقعت الفتنة الرجعيــة التى قامت ضد الانقلاب العثمانى ، وانتهت بعزل السلطان عبد الحميد، فكان يرسل الى « اللواء » الرسائل البرقية والمقالات المسهبة ، فى وصف مشاهداته عن حوادث هذه الفتنة وتحليلها ، وأخذ يتابع مقالاته ، بلا ملل ولا كلال ، مما دل على ما غرس فى طباعه من الجلد على العمل ، وجاءت هذه المقالات بالغــة منتهى الدقة ، وصارت تاريخا صادقا مفصلا للحــركة الرجعية واخفاقها ، وكان يطلق العنان لقلمه فى الوصف والتحقيق، كأنه محرر أو مراسل لأعظم جريدة ، أوفد خصيصا لهذه المهمة ، مقابل أجر كبير ، فى حين أنه كان متطوعا لتحرير هذه المقالات التى ملأت صحائف بأكملها ، فزادت مكانة اللواء الصحفية ، ورفعت شأنه بين الصحف الاخبارية ، وكانت الأنباء التى ترد منه أصدق الأنباء ، وأكثرها انطباقا على الحقائق

وعــدا هــذه المقالات ، كان جل عمله أثناء مقــامه ، بالاستانة ، تعريف أحرار تركيا بمقاصد الحركة الوطنية المصرية ، واحباط مســاعى انجلترا فى حمــل تركيا على الاعتراف بمركز الاحتلال فى مصر ، وقد نجح فى مسعاه ، اذ امتنعت الحــكومة التركية عــن هــذا الاعتراف ، أو ما يشبهه ، ولو صدر منها لكان له من الأثر فى اتجاه المسألة المصرية مثل ما كان لاعلان السلطان عبــد الحميد عصيان عرابى فى ابان الحملة الانجليزية سنة ١٨٨٢ ، فان هــذا الاعلان كان له أسوأ الأثر ، وكان ضربة شــديدة خذلت الحركة العرابية ، ولو وجد العرابيون فى الاستانة رسولا كالفقيد لتجنبوا هذه الضربة الأليمة

كان لدعاية الفقيد صداها فى الصحف التركية ، فأكبرت من شأن مصر ، وأعجبت بجهادها ضد الاحتلال ، ومجدت الحركة الوطنية المصرية ، حتى بدت على صفحاتها فكرة

تعـديل علاقات تركيا الرسـمية بمصر ، وجعلها علاقة دولتين مستقلتين تمام الاستقلال ، قال فى هذا الصدد جلال نورى أحد أحرار الترك ، ضمن مقالة له بجـريدة (كوريـيه دوريان) الصادرة يوم ١٩ يوليه سنة ١٩٠٩ ، بعد أن أيد مصر فى جهادها ضد الاحتلال : « على أن مصر عندما تتحرر لا يجوز أن تبقى ذيلا للدولة العثمانية كما هى اليوم ، فانه مقام أصبح لا يليق بها ، بل يجب أن تكون تركيا ومصر دولة ثنائية ، شبيهة بنظام النمسا والمجر »

وقد انتهز المترجم فرصة وجـود الخديو بالاسـتانة ، فأرسل اليه برقية ، ناشده فيها رد الدستور الى مصر ، وأعرب عن أمله فى أن تنال دستورها فى عهده ، فكانت هذه البرقية دعاية كبيرة للدستور ، وقد نشرتها معظم صحف الاستانة .

وعاد الفقيد الى مصر فى أوائل أغسطس ، ثم سافر فى سبتمبر الى سويسرا ، لحضـور مؤتمر الشبيبة المصرية بجنيف

مؤتمر الشبيبة المصرية بجنيف

نشطت الدعاية للقضـية المصرية فى أوروبا على عهد محمد فريد ، وكان من مظاهرها انعقاد مؤتمر للشـبيبة المصرية بجنيف فى شهر سبتمبر سنة ١٩٠٩ ، وقد نظم هذا المؤتمر لجنة من شباب الوطنيين ، واحتضن الفقيد هذه الحركة ، وعضدها على صفحات اللواء ، وساعد المؤتمر بماله ، وحث المصريين على الاشتراك فيه ، وتولى الأستاذ أحمد لطفى المحـامى الكبير تنظيم الرسـائل التى رغب أصحابها فى تقديمها الى المؤتمر ، واشترك فيه من أحرار الانجليز المستر كير هاردى زعيم حزب العمال البريطانى ،

والمستر بارنز ، والمستر كتل ، والمستـر هازلتون ، من أعضاء مجلس العموم

وافتتح المؤتمر يوم ١٣ سبتمبر سنة ١٩٠٩ ، واستمر منعقدا ثلاثة أيام ، وتليت فيه رسالة للمستـر ويلفرد بلنت ، اعتذر فيها عن عدم حضـوره المؤتمر ، وطعن فى سياسة الاحتلال البريطانى ، وخطب به من احرار الانجليز والارلنديين المستر كير هاردى ، والمستر كتل ، والمستر بارنز ، والمستر هازلتون معربين عن تأييدهم للقضـية المصرية

والقى الفقيد بالمؤتمر خطبة بالفرنسية ، ضمنها عرضا شائقا للحركة الوطنية المصرية ، ووصفا للنظام الذى كانت تعانيه البلاد فى عهد الاحتلال وقـد قوبلت بالتصـفيق والاستحسان من جميع الحاضرين

وقرر المؤتمر فى ختام جلساته الاحتجاج على الاحتلال، والمطالبة بالجلاء والدستور ، فنحا بذلك نحـو الفقيد فى مبادئه ، واحتج على الحكومة المصرية لاعادتها العمل بقانون المطبوعات ، ودعا الى عقد مؤتمر بالقاهرة لبحث مسـألة التعليم الحر البعيد عن رقابة الحكومة

وقصد المترجم بعـد انتهاء المؤتمر الى باريس ثم الى لندن ، وهناك التقى بالمستر ويلفرد بلنت نصير المسـألة المصرية ، ليستحثه على اثارتها على صفحـات الجـرائد الانجليزية ، وعاد الى مصر فى أكتوبر سنة ١٩٠٩

جهاد الزعيم سنة ١٩١٠

كانت سنة ١٩١٠ مليئة بالمعارك العنيفة ، بين الامة من جانب ، والحكومة والاحتلال من جانب آخر ، وقد قاد المترجم جيش الامة فى هذه المعارك بشجاعةوثبات ،وضاعف جهوده ، وشق للحركة الوطنيةطريق النصر ، وسطالعقبات التى اعترضتها ، والمكايد التى دبرت لها

خطبته فى المؤتمر الوطنى

اجتمع المؤتمر الوطنى (الجمعية العمومية السنوية للحزب الوطنى) يوم الجمعة ٧ يناير سنة ١٩١٠ بدار اللواء برآسة المترجم ، والقى فيه خطبة مستفيضة عن موقف الحركة الوطنية وموقف الحكومة تجاهها

واخذ يعدد مالقيته الحركة الوطنية من اضطهاد

تعميم التعليم الابتدائى

وطالب بتعميم التعليم الابتدائى المجانى قال : « ان نشر التعليم الابتدائى بين جميع طبقات الشعب ، من أقوى الوسائل لترقية الامة ، وأقرب السبل لانالتها الحرية والاستقلال ، ويجب أن **يكون قصدنا جميعا الوصول الى جعل التعليم الابتدائى الزامياومجانيا ، لكل مصرىومصرية ،** أقول مجانيا لانه لايمكن التوفيق بين الالزام ودفع أجرة على التعليم ، ولان جعله مجانيا للفقراء وبأجرة للاغنياء ، فيه جرح لعواطف الفقراء من التلاميذ ، الذين يرون انفسهم محتقرين فى نظر اخوانهم ومعلميهم ، فالديمقراطية الحقة ، والمساواة الحقيقية ، تقضيان بأن يكون التعليم الابتدائى مجانيا لجميع طبقات الامة ، فقيرها وغنيها ، بلا تمييز ،

حتى يشب التلاميذ على حب المساواة ، ويعرفون منذ نعومة اظفارهم أن لاتفاوت بين الناس الا بخدمة الامة ، وأن أقربهم الى الله أتقاهم ، لا أغناهم »

وطالب بأن يكون بكل عاصمة مديرية أو محافظة مدرسة ثانوية على الاقل

الفلاح والضرائب

وتكلم عن فداحة الضرائب التى تصيب الفلاح بالنسبة لمجموع المولين فى ذلك الحين فقال :

« وهناك مسألة اخرى يجب على نواب الامة الاشتغال بها ، وهى تحمل الفلاح المصرى أكبر جزء من الميزانية المصرية ، فكلكم تعلمون ان لجان تعديل الضرائب جعلت أساس تقديرها أن تكون الضريبة بنسبة ٢٨ فى المائة من الايجار ، بحيث لايزيد مايدفع عن الفدان عن ١٦٤ قرشا سنويا ، وتعلمون ان أصحاب الاملاك المبنية فى المدن المقرر فيها دفع عوائد أملاك كانوا يدفعون جزءا من ١٢ من ايجار أملاكهم أى ٨٪ تقريبا ، ثم زيدت بمقدار الربع من أول عام ١٩٠٩ ، ولكن من الغريب أن التجار لايدفعون شيئا ، وكذلك المصارف واصحاب الاموال المنقولة على العموم ، فمن اشترى بجميع أمواله أسهما من البنك العقارى أو الاهلى مثلا لايدفع للحكومة شيئا ، فى حين أن الفلاح الصغير الذى يملك قيراطا أو قيراطين يدفع ثلث ايراده ، وأذا نقص المحصول أو أتلفته الدودة باع ماشيته لدفع غائلة الصراف ، ومنعه من بيع ملكه تسديدا لمال الحكومة ، الذى يبذر باليمين والشمال ، فيجب على الكتاب والخطباء أن يطرقوا هذا الباب ، ويشرحوه شرحا وافيا ، حتى يقف الرأى العام على مايصيب الفلاح من الظلم الفادح بتحمله مايقصم ظهره من الضرائب ، وحتى يمكن أعضاء الشورى أن يجعلوا لهذه المسألة نصيبا من اهتمامهم وقت درس الميزانية للعام المقبل (١٩١١) ، ويجب

على المشتغلين بتشكيل النقابات الزراعية أن يهتموا بايجادها حتى تشتغل بتخفيف الضرائب عن الاطيان وتحسين حالة الفلاح المسكين الذى يكد طول سنته هو وزوجته وأولاده ، ولا يحصل الا على القوت الضرورى من الذرة ، واذا نقص محصول القطن عن سداد ماعليه من الايجار أخذ منه محصول الذرة كله أو بعضه ، فانظروا الى هذا التعس الذى عليه أساس العمران بمصر ، والذى لم تتغير حالته المعاشية ، بل هى هى حياة بؤس وشقاء ، وجهل لايماثله فيها فلاح آخر ، الفلاح المصرى أتعس فلاح فى العالم ، أتعس من الفلاح الروسى ، الذى يضرب بشقائه المثل ، ولا خلاص له من هذه الحالة الا بنشر التعليم الابتدائى وجعله اجباريا ، وبتشكيل نقابات زراعية للدفاع عن حقوقه أمام الحكومة وأمام الملاك الذين يزيدون عليه الاجارات بمناسبة وبغير مناسبة ، وامام المرابين الذين يأخذون منه مايبقى لهم بين جشع الملاك وظلم الحكومة

الرسوم الجمركية

وتكلم عن الرسوم الجمركية قال :

« وهناك مسألة أخرى جديرة بالاهتمام ، وهى مسألة الجمارك والمعاهدات التجارية التى تبرمها الحكومة مع الدول ، دون أخذ رأى مجلس الشورى ، ودون مراعاة صالح البلاد ، أو المبادىء الاقتصادية التى تقضى بضرب المكوس على الاصناف التى يوجد مثلها فى البلاد ، وعدم فرض شىء منها على ماتحتاج اليه البلاد من الحاصلات ، أو مايكون ضروريا منها للفقراء »

نقابات العمال

وقال عن نقابات العمال والتشريع الخاص بهم :

« العمال فى بلادنا مهملون كالفلاح ، فلا قانون يلزم المقاول

بدفع تعويض لمن يموت شهيد عمله ، أو يفقد أحد أعضائه فيصبح عديم الـكسب ، ومن الامثال العامية (ان الفاعل ديته أجرته) ، ولا الحكومة تفكر فى الدفاع عنه ، فهى كما قلنا وقررنا لاتهتم الا بدفع فوائد الديون ، أو هى شبه شركة لاستغلال وادى النيل

« نقابات العمال قوة هائلة تخضع لها الحكومات وتطأطىء رأسها أمامها ، ولقد اصبح حزب العمال فى انجلترا من الاحزاب المسموعة الكلمة بهمة من كرسوا حياتهم لخدمة هذه الطبقة من الاهالى ، مثل المستر كيرهاردى واخوانه ، وانى انتهز هذه الفرصة لاهدى وافر شكرنا لهذا النائب واخوانه من الانجليز والارلنديين ، الذين حضروا المؤتمر المصرى بجنيف فى شهر سبتمبر الماضى ، وعضدونا فى كل مطالبنا ، ووافقوا على جميع الاقتراحات والطلبات ، التى قررها المؤتمر المذكور

« بفضل مجهودات هذه النقابات ، وضعت قوانين فى انجلترا وفرنسا والمانيا ، تضمن لـكل عامل فى الصناعة او الفلاحة معاشا سنويا متى بلغ سنا معلومة ، ولم يكن لديه مايسد به الرمق ويمنعه من التكفف ، ولقد كان هذا القانون بانجلترا هو الباعث على تغييراساس ربط الضرائب ،وتحميل جزء عظيم لاصحاب الاموال من اللوردات والاغنياء ، ونشأت من ذلك هذه الازمة المالية الاقتصادية ، التى ربما جرت الى الغاء مجلس اللوردات ، أو على الاقل جـزء عظيم من اختصاصاته ، كل ذلك بفضل العمال ونقاباتهم ومجهوداتهم

« ولا سبيل لايجاد مثل هذه الحركة المباركة فى مصرحتى يصبح الصانع والمزارع فى مأمن من الفقر والتكفف عند الشيخوخة أو المرض ، أو لتحسين حالته المعاشية الا بالاكثار من فتح المدارس الليلية فى المدن والقرى ، لتعليمهم حقوقهم وواجباتهم ، وتفهيمهم أهمية النقابات وشركات

التعاون ، ولقد بدأ حزبنا المبارك فى تنفيذ هذه الفكرة ، فأنشأ فى العاصمة اربع مدارس للصناع ، فى أقسام الخليفة وبولاق وشبراوالعباسية ، تحوى كل منها نحو مائةوعشرين تلميذا من حرف مختلفة ، وصنائع متباينة ، فتجد النجار بجانب صانع الاحذية ، وقاطع الاحجار يكاتف الطباخ ، وهكذا ، وكلهم متشوقون للتعليم ، باذلون جهدهم فى التحصيل ، حتى أن الطالب منهم ليتمكن من القراءةوالكتابة فى أقل من ستة شهور ، وقد انتشرت هذه الحركة فى كثير من مدن القطر وقراه ، بفضل المخلصين العاملين من رجال الحزب الوطنى ، ومن غيرهم ، ولم يكتف أنصار العمال بذلك، بل أسسوا بقسم الخليفة جمعية للخطابة ، تعقد جلساتها مساء كل يوم خميس ، ليخطب فيها المعلمون ، والعمال بأنفسهم ، بعبارة تكاد تكون صحيحة ، ولقد حضرت احدى هذه الجلسات مع بعض الاخوان ، وسمعنا ما القاه اثنان من أعضائها ، وهما من صانعى الاحذية ، وكان كلامهما دائرا على وجوب اتقان الصناعة لمزاحمة الأجانب

« وسنسعى فى عامنا هذا الجديد فى تعميم هذه المدارس والجمعيات فى جميع اقسام المحروسة واننا لا نعدم فى كل قسم منها من يقوم بنفقتها والصرف عليها ، فان هذا العمل من أحسن مايمكن لاهل الخير التنافس فيه والصرف عليه ، فعليكم اخوانى بنشر مبادىء التعليم بين هذه الطبقةالتعسة، وتأسيس المكاتب الليلية ، ومساعدة النقابات بأموالكم وآرائكم ، وعلى رجال الشبيبة الحرة التبرع بالقليل من وقتهم فى القاء الدروس والمحاضرات النافعة فى هذهالمدارس والجمعيات ، حتى يترقى العامل الفقير ، ويدرك أن له حقا فى أن يعيش عيشة لا كعيشة البهائم »

وختم خطبته مطالبا الخديو بالدستور قال :

« اخوانى : الجناب العالى الخديوى موجود الآن بالمدينة المنورة ، بجوار قبر أشرف الكائنات ، وغدا تذكار توليتهعلى

الاريكة الخديوية ، ولذلك أقترح عليكم ارسال تلغراف الى سموه لتهنئته بعيده الميمون ، وللتوسل اليه بالمصطفى أن يرد الينا الدستور ، ليكون ذلك احسن اثر لقيامه بفريضة الحج المبرور ، تحفظه له الامة ، ويذكره له التاريخ مدى الدهور »

وختم خطبته بالاحتجاج على الاحتلال ، ومطالبة الخديو بالدستور ، ولقد جاءت هذه الخطبة من أجل خطب الفقيد ، لما احتوته من الآراء الصائبة ، والافكار الناضجة ، فى شتى المواضيع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتحليل المسائل الكبرى ، التى تتناول الحركة الوطنية فى جميع نواحيها ، وقد قوبلت بالتصفيق والاستحسان فى معظم مواضعها



رفض مد امتياز قناة السويس

فى أواخر سنة ١٩٠٩ ، وأوائل سنة ١٩١٠ ، شغلت الرأى العام مسألة كبرى ، تتصل بحيـــاة البلاد المالية والسياسية ، ونعنى بها مشروع مد امتياز قناة السويس ، وفحوى هذا المشروع أن المستشار المالى البريطانى مستر بول هارفى أخذ يفكر ــ بهواه ــ فى وسيلة يسد بها حاجة الحكومة الى المال ، فدخل فى مفاوضة مع شركة قنـــاة السويس ، لمد امتيازها أربعين عاما ، تلقاء أربعة ملايين من الجنيهات تدفعها الشركة للحكومة ، وجانب من الارباح من سنة ١٩٢١ الى سنة ١٩٦٨ ، وقد ظل المشروع فى طى الخفاء زهاء سنة ، وكان فى عزم وزارة بطرس غالى انفاذه بسرعة ، حتى لايزعجها احتجاج الصحف الوطنية ، ولـكن فريدا تمكن من الحصول على نسخة المشروع فى أكتوبرسنة ١٩٠٩ ، فبادر الى نشرها فى اللواء ، ثم قفى على أثرها ببيان أسرار المشروع واسبابه ، ومبلغ الغبن الذى يصيب مصر من ورائه ، وشرح ذلك فى سلسلة مقالات مستفيضة ، دلت على سعة المامه بدقائق المسألة المصرية وملابساتها ، من الوجهتين السياسية والمالية ، وخلاصة المشروع أن أجل امتياز الشركة محدد بحسب عقد الامتياز بتسع وتسعين سنة ، تبدأ من افتتاح القناة للملاحة أى من ١٧ ــ ١٨ نوفمبر سنة ١٨٦٩ ، وتنتهى فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ ، فاتفق المستشار المالى والشركة ، على ان تمدالحكومةالمصرية امتيازها أربعين سنة جديدة ، بعد الستين التى كانت باقية، بحيث تبدأ التسع والتسعون سنة ، من تاريخ التوقيع على

العقد الجديد ، فيمتد اجل الامتياز الى ٣١ ديسمبر سنة ٢٠٠٨ ، وفى مقابل ذلك تدفع للحكومة مبلغ أربعة ملايين جنيه ، على أربعة أقساط سنوية متساوية ، تبدأ فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٠ ، وتدفع لها أيضا من صافى أرباحها ، جزءا فى المائة ، يدفع من أول سنة ١٩٢١ ، بالنسبة الآتية : ٤٪ من سنة ١٩٢١ لغاية سنة ١٩٣١ ، و ٦٪ من سنة ١٩٣١ الى سنة ١٩٤٠ ، و ٨٪ من سنة ١٩٤١ الى سنة ١٩٥٠ ، و ١٠٪ من سنة ١٩٥١ الى سنة ١٩٦٠ ، و ١٢٪ من سنة ١٩٦١ الى سنة ١٩٦٨ ، ويكون صافى أرباح القناة مناصفة ، بين الشركة والحكومة من سنة ١٩٦٩ الى سنة ٢٠٠٨ ، أى فى فترة الامتياز الجديدة (بدلا من ان تكون هذه الارباح كلها لمصر ، طبقا لعقد الامتياز الاصلى)

فالمشروع هو عبارة عن تقدمة مالية لمصر ، لاقيمة لها ، مقابل مد امتياز الشركة أربعين سنة ، بدلا من ان تكون القناة وارباحها ، ملكا لمصر من سنة ١٩٦٨ ، أو بعبارة أخرى ، هو تنازل عن ملكية القناة ، هذه المدة الطويلة ، مقابل الحصول على أربعة ملايين جنيه ، وحصة من الارباح من سنة ١٩٢١ الى سنة ١٩٦٩ ، ومجموع ذلك نحو ٢٢ مليون جنيه

وقد حمل الفقيد على هذا المشروع حملات صادقة ، وكان نداؤه صيحة الخطر ، التى استجابت لها البلاد فى هذه المسألة ، فقامت بطوائفها وصحافتها ، تنادى بوجوب عرض المشروع على « الجمعية العمومية » ، قبل البت فيه ، وكادت الحكومة تبرم المشروع ، لولا الضجة التى أثارها الحزب الوطنى حوله ، فاضطرت تحت ضغط الرأى العام ، أن تتريث قبل البت فيه

وجاء المشروع وما لابسه من الاسرار ، حجة جديدة ، أيدت حركة المطالبة بالدستور ، اذ لو كان فى البلاد دستور ، لما فكرت الحكومة فى ابرامه ، دون مصادقة نواب الامة ،

فقويت بذلك حجج المطالبين بانشاء مجلس نيابى ، تتمثل فيه سلطة الامة ، وينقذ البلاد من عبث الاحتلال الاجنبى ، والاستبداد الداخلى ، وكذلك جاء حجة قوية ، على ان الحكومة التى كانت قائمة ، انما تعمل دائما على مايرضى الدولة البريطانية ، بغير ان تحسب للامة المصرية حسابا ، او تقدر لمصالحها او لمرافقها قدرا

اضطرت الوزارة تحت ضغط الرأى العام الى دعوة « الجمعية العمومية » للانعقاد لاحالة مشروع الاتفاق عليها ، فكان ذلك انتصارا كبيرا للحركة الوطنية ، ثم سكتت الوزارة عن تحديد يوم لانعقاد الجمعية ، حتى ظن انها قد عدلت عن المشروع ، ولكنها انتهت الى عرضه بعد ان ادخلت عليه تعديلا يسيرا

وجدد الفقيد تفنيد المشروع ، وكتب عدة مقالات عن اضراره المالية والسياسية

وبذلت الحكومة مساعى جمة لحمل أعضاء الجمعية على قبول المشروع ، ولجأت الى الوعود تارة والوعيد تارة أخرى ، ونشر الامير حسين كامل رئيس الجمعية حديثا أيد فيه المشروع

وانعقدت الجمعية العمومية فى اليوم المحدد لاجتماعها (٩ فبراير سنة ١٩١٠) برياسة الامير حسين كامل ، وافتتحها الخديو عباس الثانى ، وانتخبت الجمعية لجنة من خمسة عشر عضوا لدرس المشروع وتقديم تقرير عنه

ولم يرد فى الامر العالى الصادر بعقد الجمعية ولا فى خطبة الخديو أن قرار الجمعية سيكون قطعيا

وبعد تأليف وزارة محمد سعيد ، صرح رئيس الوزارة بجلسة ٤ ابريل سنة ١٩١٠ بأن الحكومة قررت أن يكون قرار الجمعية قطعيا ، وقد كان هذا التصريح استجابة لطلب الامة الاجماعى فى هذا الصدد ، وتحقيقا لرغبة بدت

من شركة القناة ، اذ أرادت أن تطمئن على سلامة الاتفاق، فاشترطت اقرار الجمعية العمومية

وفى أثناء نظر المشروع استقال الامير حسين كامل من رياسة مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، على اثر مقتل بطرس غالى باشا ، فصدر الامر الخديو فى ٧ مارس سنة ١٩١٠ بتعيين محمود فهمى الذى كان رئيسا للديوان الخديوى بدلا منه، وهو آخر رئيس لمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، اذ ألغيت الهيئتان بموجب القانون النظامى الصادر فى أول يولية سنة ١٩١٣ ، وحلت محلهما « الجمعية التشريعية »

وأتمت اللجنة التى انتخبتها الجمعية مهمتها ، ودرست المشروع دراسة مستفيضة ، ووضعت تقريرا مطولا ، تناولت فيه المشروع من كل نواحيه ، وانتهت الى رفضه ، واجتمعت الجمعية العمومية بجلسة ٢١ مارس سنة ١٩١٠ ، واستمعت الى التقرير ، الذى تلى فى تلك الجلسة، وبعد المناقشة فى المشروع وسماع دفاع الوزارة عنه قررت الجمعية بجلسة ٧ ابريل سنة ١٩١٠ رفضه باجماع الاعضاء ما عدا الوزراء ومرقس سميكة

وزارة محمد سعيد

على اثر مقتل بطرس غالى عهد الخديو الى محمد سعيد الذى كان وزيرا للداخلية فى تأليف الوزارة الجديدة ، فألفها فى ٢٣ فبراير سنة ١٩١٠ على النحو الآتى : محمد سعيد للرياسة والداخلية ، سعد زغلول للحقانية ، حسين رشدى للخارجية ، اسماعيل سرى للاشغال والحربية والبحرية، أحمد حشمت للمعارف ، يوسف سابا للمالية . وهم أعضاء الوزارة السابقة ، لم يزد عليهم سوى يوسف سابا

وبالرغم من أن الآمال كانت معقودة على أن الوزارة

الجديدة تساير الحركة الوطنية ، لما عرف عن محمد سعيد ، قبل أن يتولى الوزارة السابقة ، من ميوله الوطنية، الا أن وزارته كانت شرا على الحركة الوطنية من وزارة بطرس غالى ، التى كان هو عضوا فيها

فقد حاربت الوزارة صحيفة الحزب الوطنى « العلم » منذ صدورها ، فأصدرت فى ٢٠ مارس سنة ١٩١٠ ، قرارا بايقافها مدة شهرين ، بحجة انها خرجت فى كتاباتها عن حد « الاعتدال » ، وكان هذا القرار باكورة أعمال وزارة محمد سعيد ضد الحركة الوطنية

ورأى الفقيد الا يسكت صوت الحزب الوطنى مدة الشهرين ، فأصدر فى اليوم التالى لقرار الايقاف جريدة « الاعتدال » ، ثم « الشعب » و « العدل » و « الاعتدال » ثانية ، ثم عاد « الشعب » الى الظهور من ٢٥ مارس الى أن انتهت مدة ايقاف « العلم » فعاد «العلم» الى الظهور فى ٢٠ مايو سنة ١٩١٠

وفى عهد هذه الوزارة جاء الكولونيل تيودور روزفلت « Théodore Roosvelt » رئيس جمهورية الولايات المتحدة الاسبق (١) الى مصر ، عن طريق السودان فى مارس سنة ١٩١٠،وألقى بمدينة الخرطوم خطبة سياسية مجدفيها الاحتلال ودعا الى الخضوع لحكمه ، ولما وصل القاهرة ألقى خطبة أخرى بالجامعة المصرية ، عرج فيها على حركة المطالبة بالدستور ، التى كانت على أشدها فقال : « انه لا يمكن تربية الفرد تربية حقيقية بتلقينه بعض العلوم ، كما انه لا يمكن اعداد شعب للحكم الذاتى باعطائه دستورا على ورق ، لان تربية الامة لتصير أهلا لحكم نفسها ، ليست مسألة عشر سنين أو عشرين سنة ، بل هى مسألة أجيال

---

(١) هو قريب للمستر فرانكلن روزفلت الرئيس الاسبق لجمهورية الولايات المتحدة الامريكية

متتابعة ، ان بعض الجهلاء يعتقدون أن منح الامة دستورا على الورق ، وبخاصة اذا كان مفتتحا بعبارات فخمة ، من شأنه أن يمنح الامة قوة الحكم الذاتى ، مع أن شيئا من ذلك لا يكون بتاتا »

وضرب على هذه النغمة ، معارضا بذلك حركة المطالبة بالدستور فى مصر ، وجاءت خطبته تأييدا واضحا لسياسة الاستعمار البريطانى ، وطعنا مكشوفا فى استحقاق الامة للحكم الدستورى ، فأثارت سخط الرأى العام واستياءه ، وأرسل اليه الفقيد برقية احتجاج بالنيابة عن اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى

وارسل صورة هذه البرقية الى الصحف الاوروبية الكبرى ، وقررت اللجنة أيضا الاحتجاج على ادارة الجامعة، لسماحها بالقاء هذه الخطبة فى دارها ، ومنحها الخطيب لقب دكتور بعد القائه اياها ، وأقام الحزب الوطنى اجتماعا بمسرح « بيلوت باسك » بشارع عماد الدين ، ألقى فيه على فهمى كامل خطبة ردا على خطبة روزفلت ، وبعد انتهاء الاجتماع ، سار الحاضرون جميعا فى شكل مظاهرة هائلة ، يرفرف عليها العلم المصرى ، يؤمها الفقيد الى فندق « شبرد » ، حيث كان الكولونيل روزفلت ، وهناك نادوا بحياة الاستقلال والدستور وسقوط روزفلت ، وانهالت رسائل الاحتجاج عليه من كل صوب

شجاعة الفقيد فى مهاجمة الخديو

كان بديهيا كلما ازدادت « سياسة الوفاق » رسوخا ، أن يزداد الجفاء بين الخديو والفقيد ، لان سياسة الوفاق كان مقصودا منها كما أسلفنا ، محاربة الحركة الوطنية

ولقد جاهر الخديو بعدائه للفقيد حين رماه وأنصاره بالتسرع ، فى حديث له مع المسيو « جان رود » مكاتب

جريدة الطان الباريسية فى ابريل سنة ١٩١٠ ، اذ قال : « لقد اشتغلت دائما فى ترقية بلادى وتقدمها فى الحضارة ، ولكن بالاسف وجد قوم متسرعون جدا ، أخروا تقدمها الطبيعى بالحافهم فى مطالب سابقة لاوانها ، ومصحوبة بالضوضاء »

وعرج فى حديثه على الاحتلال والسير الدون جورست المعتمد البريطانى ، فقال : « ولى وطيد الامل فى القيام بمهمتنا ، بمساعدة البلد الذى يؤيد مصر تأييدا عظيما ، فى رفع شأنها وتمدينها ، وان وجود ممثل هذا البلد سير الدون جورست بيننا ، يعتبر ضمانة وثيقة لنا ، لتحقيق ذلك ، وقد سبق لى العمل طويلا معه عند ما كان مستشارا لوزارة الداخلية ثم المالية ، فى خدمة الحكومة المصرية ، وعلى هذا فقد اعتدنا المشاركة فى العمل »

فرد « الشعب » على حديث الخديو ، وكتب المترجم عدا ذلك مقالتين بتوقيعه كشف فيهما سياسة الوفاق ، وبلغ الذروة فى شجاعته الادبية تجاه سياسة الخديو حين قال :

« لا غرابة فى أن يهتم الرأى العام بحديث الجناب العالى الخديو مع مكاتب الطان المسيو جان رود ، فى هذه السنة ، ويكون موضوع حديث الملأ فى الأندية والمجتمعات ، وموضوع بحث وانتقاد الجرائد على اختلاف نزعاتها ومذاهبها ، لأنه أتى بعد حديثه الأول مع المسيو (رنى بيو) مكاتب الطان فى ٢٨ مارس سنة ١٩٠٧ ، ولا يخفى انه قد وقعت حوادث عظيمة فى خلال هذه السنين الثلاث ، غيرت وجه السياسة فى مصر ، بتغيير العلاقات بين سمو الأمير ، ومندوب الحكومة المحتلة ، صدر الحديث الأول والخديو يشكو ويتألم من اللورد كرومر وسياسته المبنية على العنف ، وأظهار الامير بمظهر الضعيف

امام الأمة والعالم ، وصدر الحـديث الثانى والخديو جذل طرب من السير الدون جورست ، وسياسته المبنية ظاهرا على اللين ، واظهار سموه بمظهر الآمر الناهى ، وان كانت الأوامر تأتى فى الحقيقـة من لنـدرة ، فتبلغ من الوكالة البريطانية الى الحكومة ، وهى تنفذها كأنها صادرة منها ، بناء على محض رغبة وارادة سـمو الأمير ، ولذلك رأينا بونا شاسعا ، بل تناقضا واضحا بين الحديثين ، خصوصا فيما يختص بحزبنا الوطنى الموقر ، فقد جاء فى حـديث سنة ١٩٠٧ ما يأتى : « ولقـد أخطأ القائلون ان المطالب الوطنية أخذت شكل حركة عدائية للأجانب وحركة تعصب دينى ، وانى أنكر ذلك بكل قواى ، فان الشعب المصرى طيب بفطرته ، ونزيه ومجد ، ومعتدل متسامح ، ومتى عومل برقة ورعاية ، يعرف كيف يجيب عن هذه الثقة »

« وقد تضمن حديث هـذا العـام أننا متسرعون فى الطلب بالحاف ، وأن تسرعنا هذا يؤخر تقدم البلاد ويبعد أجل الدستور »

« ولا أدرى ما الذى حمـل سـمو الأمير على اعتبارنا متسرعين وملحفين فى طلب الدستور ، مع أن مبادئنا لم تتغير من سنة ١٩٠٧ الى الآن ، بل ما زالت هى هى تلك المبادىء التى أساسها طلب الجلاء وطلب الدستور ، والتى تم عليها الاتفاق فى حياة المرحومين لطيف باشا سـليم ، ومصطفى باشا كامل ، فى ٢ ديسمبر سنة ١٩٠٦ ، قبل أن يعلنها المرحوم مصطفى كامل فى خطبته بالاسكندرية فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٧ بنحو سنة ، نعم هى هى مبادئنا التى بناء عليها سعينا فى حصول التوقيع من الأمة ، على طلب الدستور من سـمو الأمير ، وبناء عليها قدمنا الى جنابه العالى تلك العرائض فى ٢٩ ابريل سنة ١٩٠٨ ، فقبلها منا بكل بشاشة ، وشجعنا على أن نستمر فى هـذا الطريق ،

والحصول على كل ما يمكن من التوقيعات لتقديمها لسموه ، بعد عطلة الصيف ، وصرح لنا بنشر ذلك على صفحات (اللواء) ، وفعلا قدمنا باقى العرائض فى ديسمبر سنة ١٩٠٨ الى سعادة رئيس الديوان الخديوى ، بجواب منا نشر فى اللواء فى حينه ، فهل ما كان جائزا ومطابقا للعقل والحكمة فى سنة ١٩٠٧ ، أصبح يعتبر تسرعا والحافا فى سنة ١٩١٠ ؟ اذا كانت الظروف السياسية تضطر أحيانا رؤساء الحكومات الى المسالمة ، وتحملهم على أن يستقبحوا اليوم ما كانوا يرونه حسنا أمس ، فالأمم لا تغير مطالبها الطبيعية ، ولا تتقهقر مطلقا الى الوراء بمجرد استبدال كرومر بجورست ، فانهما فى عينها سواء ، كلاهما يمثل الاحتلال المقوت ، وكلاهما يخدم بلاده باخلاص لأمته ولحكومته ، وان اختلفت طريقة أحدهما عن طريقة الآخر فى الشكل ، فاذا كانت دواعى السياسة ومقابلة المجاملة بمثلها قضت على سموه بأن يظهر أستياءه مما يسميه تسرعا والحافا ، فلا يوجد لدينا ما يضطرنا لتغيير سياستنا أو تعديلها ، فاننا لا نداب نطالب بالجلاء والدستور حتى ننالهما ، ولا يقعدنا عن السير فى طريقنا ولا عن تنفيذ برنامج ٢ ديسمبر سنة ١٩٠٦ ، ما نراه من مظاهر سياسة الوفاق ، كما لا ينقص من همتنا رمينا بأننا متسرعون ، أو ملحفون ، اذ لا تسرع فى طلب الدستور ، ذلك الحق الطبيعى الذى منحه الخالق لكل أمة مهما كانت درجة رقيها ، فاننا نطلب حكومة نيابية تمثلنا تمام التمثيل

« يقول الجناب العالى ان تسرعنا هذا يؤخر الاصلاح الذى بدىء به بفضل سياسة الوفاق ، ونحن نقول انه لولا هذا التسرع الذى كان محبوبا فى سنة ١٩٠٧ واصبح ممقوتا فى سنة ١٩١٠ ، لما بدىء فى هذا الاصلاح ان كان

ما تمن به علينا الحكومة يسمى اصلاحا أو تقدما نحو الدستور

« ما هذا الذى حصلنا عليه بفضل سياسة الوفاق ؟ وما هذا الذى منحناه بمجرد فضل الحكومة لا بمساعى الوطنيين المخلصين ؟ أسؤال النظار بعد أن ظهر أنه لا شيء خصوصا بعد تصريح بعضهم بأنهم ليسوا ملزمين بالجواب ولا يقبلون المناقشة ؟ أهذا كل ما يمنون به علينا ؟ أتوسيع نطاق مجالس المديريات وأغلب قراراتها شورية وجلساتها سرية ، وكانت نتيجتها زيادة ضريبة نحو ٢٥٠ ألف جنيه على أصحاب الأطيان ، كان يمكن الحكومة اقتصادها من باب السودان ، أو مشتريات السكة الحديدية ، أو ماهيات كبار الموظفين الذى يشغلون وظائف لم تخلق الا لهم وفى كل سنة تزداد مرتباتهم ، كنا نود لو توسع الجناب العالى فى الشرح ، وعدد لنا بعض فوائد هذه السياسة ، التى أظهرنا للأمة ضررها ، من أول يوم بدىء فيها ، وأجمعت الأمة على أن ستكون نتيجتها وبالا على البلاد

« كيف نعد متسرعين وقد أجمع مجلس الشورى والجمعية العمومية ، حتى الاعضاء المعينون من قبل الحكومة ، على طلب ما ننادى به صباح مساء وهو الدستور . وماذا يراد منا حتى لا نكون معرقلين للمساعى التى تبذل لتوصلنا الى أمنيتنا ؟ أنسبح بحمد الاحتلال ونمجد رجاله وأعوانه من المصريين ، ونوافق على تبذير أموالنا أو على الاقل نسكت عن اظهار عيوبه للملأ ؟ هذا ما لا يكون أبدا ، ولو أقفلت جرائدنا ومنعنا من الاجتماع والخطابة ، بل ولو عوملنا بجميع أنواع الاهانة والتعذيب فلا ينتظر أحد منا أن نحيد عن مبدئنا مادام فينا عرق ينبض أو تجرى فى أجسامنا نقطة دم

« قال سمو الامير : انه يسعى لترقية البلاد بمساعدة

البلد الذى يؤيد مصر تأييدا عظيما فى رفع شأنها وتمدينها، وان وجود ممثل هذا البلد سير الدون جورست بيننا يعتبر ضمانة وثيقة لنا لتحقيق ذلك »

« فحق لكل قارىء أن يدهش عند تلاوة هذه الفقرة التى تعتبر مبدأ تاريخ جديد فى سياسة مصر ، فان هذا التصريح اعتراف صريح ، بأن لانجلترا شبه حماية أو حماية كاملة على مصر ، وهو ما يفهم من معنى تأييدهم لسموه فى رفع شأن البلاد وتمدينها ، اذ يجب على كل خادم مخلص للبلاد ، الا يقلل من شأن هذا التصريح ولا أن يهمله ويسكت عنه ، فان عواقبه ستكون عظيمة جدا على مستقبل مصر بازاء انجلترا ومركزها السياسى فيها ، كنا لغاية الآن نقول ان مركز انجلترا فى مصر غير شرعى أو مبنى على القوة الغشوم ليس الا ، ولما قال اللورد سالسبرى فى سنة ١٨٩٨ ان الانجليز دخلوا مصر بالسيف، أرسل اليه المرحوم مصطفى كامل باشا جوابه المشهور من باريس ، محتجا على هذه الدعوى الباطلة، ولكن ماذا يكون جوابنا الآن وقد صرح سمو الامير بأنه يسعى لترقية البلاد بمساعدة الانجليز ؟

« يكون جوابنا ان هذا التصريح لا يغير من مركز مصر شيئا ، ولا يؤثر فى حقوق الامة أقل تأثير ، هذا اذا كان مكاتب الطان عبر عن فكر الامير تمام التعبير ، ولم يحرف الكلم عن مواضعه ، ولم تعلن المعية السنية تصحيحه كما فعلت عقب حديث المستر ديسى فى مايو سنة ١٩٠٨

« ولذلك لا نطيل الشرح فى هذه النقطة الخطيرة ، مرجئين ايفاءها من البحث يومين أو ثلاثة حتى يؤيد هذا التصريح بسكوت المعية (١) عليه ، أو ينفى أو يعدل من قبلها ، وانا لمنتظرون »

---

(١) حاشية الامير

ولم يصدر من المعية أى بيان ينفى أو يفسر الحديث ، وتبين أنه حديث الخديو بنصه ، وازداد الجفاء بين الفريقين ، وسارت الوزارة فى طريقها معتزمة تأييد « سياسة الوفاق »

وسائل جديدة لقمع الحركة الوطنية

أمعنت الوزارة فى محاربة الحركة الوطنية ، فوضعت قانونا يقضى باحالة تهم الصحافة الى محاكم الجنايات ، بعد أن كانت من اختصاص محاكم الجنح ، والسبب الذى دعاها الى هذا التعديل ، أنها رأت تهم الصحافة تحاكم بحسب النظام القديم ، أمام درجتين : ابتدائية واستئنافية ، وفى هذا من الضمان للصحافة مافيه ، فضلا عن أن أحكام محاكم الجنح فى التهم الصحفية لم ترض الوزارة ، فرأت احالتها الى محاكم الجنايات ، ارهابا للصحفيين من ناحية ، ولكى تحرمهم احدى درجتى التقاضى من ناحية أخرى

وسنت قانونا آخر بتعديل نصوص قانون العقوبات ، لمعاقبة الاتفاقات الجنائية ولو لم يتوافر فيها أركان الاشتراك فى ارتكاب الجريمة ، وذلك لما رأته من براءة المتهمين بالاشتراك فى جريمة مقتل بطرس غالى لعدم توافر ركن الاشتراك ، وقد أشارت الوزارة الى هذا السبب فى مقدمة المذكرة الايضاحية التى وضعتها وزارة الحقانية لهذا القانون

وتناول التعديل أيضا ، منع نشر المرافعات فى القضايا الجنائية ، اذا رأت المحكمة أن فى نشرها بواسطة الصحف اضرارا بالنظام العام ، ثم تقرر المسئولية الجنائية على مديرى الصحف بالنسبة لما ينشر فيها ، حتى ولو لم تتوافر فيهم أركان الاشتراك الجنائى ، وأضاف القانون نصا جديدا يعاقب على التهديد بالكتابة أو بالقول ، ولو لم يكن مقرونا بطلب ، بعد أن كان القانون القديم لا يعاقب

الا على التهديد المقرون بسلب المال ، وكان الغرض الحقيقى من هذا التعديل معاقبة الشبان الوطنيين ، الذين كانوا يطوفون على أعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، لدعوتهم الى مناصرة الامة فى طلباتها

وكان من النتائج الاولى لاحالة جنح الصحافة الى محاكم الجنايات ، أن حوكم الفقيد أمامها ، وحكم عليه بالحبس ستة أشهر ، كما سيجىء بيانه ، ولو حوكم أمام محكمة الجنح لكان من المحقق أن تقضى ببراءته ، لان التهمة التى حوكم من أجلها لم يكن لها أساس من الحق والقانون

وتدخلت الوزارة أيضا فى حرية التمثيل ، فمنعت تمثيل الروايات التى ورد فيها لفظ الحرية والاستقلال ، كما منعت اخراج بعض الروايات التمثيلية ، ووضعت لائحة للمسارح هى أشبه اللوائح بقانون المطبوعات القديم

ولا مراء فى أن صدور هذه التشريعات الرجعية، كان نتيجة لتحالف الخديو والوزارة من ناحية ، والاحتلال من ناحية أخرى ، على الحركة الوطنية . وصدى لحديث الخديو الاخير فى جريدة الطان ، قال المترجم فى هذا الصدد بعنوان « سياسة الوفاق » :

« نحن نقول بكل صراحة كما قال المرحوم « مصطفى كامل ، عقب حديث المستر ديسى : ان الامة غير مرتبطة بما يقوله الامير فى مثل هذا الموضوع الخطير ، وأن بطانة سموه ووزارته يسيئان اليه أكبر اساءة فى عدم الاشارة عليه بتصحيحه ، اذ أن مثل هذا التصريح لا يمكن أن يروق فى أعين الشعب ، الذى لا يمكنه ان يصدق بأن أمة أجنبية محتلة بلاد أمة أخرى تساعدها باخلاص على ترقيتها وتمدينها فلسموه أن يثق بالمحتلين ، ويعتمد عليهم فى ترقية بلاده ، ولكن الامة بأجمعها ــ باعتراف السير الدون جورست ــ لا تثق بمقاصد المحتلين ، لا فرق بين أهل الطبقتين العليا

والوسطى ، ولا الغوغاء أنفسهم ، ويحق للامة أن لا تغير اعتقادها فى المحتلين ، بعد ما رأته منهم فى هذه المدةالطويلة، وكيف تغير اعتقادها فيهم ، وتصدق بحسن نيتهم ، بعد ان ظهر لها عكس ذلك ، من عهد دخولهم البلاد ، وبعد ما أتوه مع سمو الامير نفسه من ضروب التعسف فى مسألة الحدود ومسألة تعيين فخرى باشا ، وغير ذلك من المسائل التى لا تحصى ولا تعد ، كيف نجارى سمو الامير فى هذه السياسة ، والانجليز لم يقدموا أقل برهان على حسن نيتهم نحونا ، واخلاصهم فى مساعدتنا على التقدم ، بل هم على العكس لا يتركون وسيلة لاقتناعنا بعكس ذلك الا اتخذوها ، وآخر برهان على ما نقول التعديلات الجديدة التى يراد ادخالها على قانون العقوبات فيما يختص بالجنح التى تقع بواسطة الصحف ، أو طرق النشر الآخرى ، وفيما يختص بالاشتراك ، وتقديم هذه المشاريع الجديدة عقب نشر تقرير المعتمد البريطانى السنوى ، الذى يهدد فيه الامة والصحافة باستعمال القسوة معهم ، واحلال سياسة القوة محل سياسة اللين »



صوت مصر في أُوربا

جهاده الكتابى والخطابى

سافر الفقيد الى أوربا فى أوائل مايو سنـــة ١٩١٠ ؛ ليتابع دفاعه عن القضية المصرية ، وقام من هذه الناحيـــة بأعمال جليلة ، وجاهد فى سبيل الحركة الوطنيـــة أعظم جهاد ، فأظهر للملأ حقيقة الحال فى مصر ، وشرح المسألة المصرية ، ومطالب المصريين ، فى خطبه بباريس ، وليون ، ولندن ، واستوكهلم ، وفى مقالاته وأحاديثه فى الصـــحف الاوربية ، واشتراكه فى المؤتمرات الدولية ، حتى صارت المسألة المصرية ، موضع العناية والمناقشة فى الصـــحف والدوائر الاوربية

فما أن وصل الى باريس حتى ظهر أول سعى له فى الدعاية للمسألة المصرية ، وذلك أن الاستاذ شيلو مدرس آداب اللغة الفرنسية ، القى خطبة هامة بمدرســة العلوم السياسية ، حضرها جمع غفير من رجال السياسة والعلم والأدب ، تكلم فيها عن الحركة الوطنية المصرية ، وأفاض فى الثناء على مصطفى كامل ، وجهاد الحزب الوطنى وأعماله ومبادئه ، وخلص من خطبته الى أن مصر تستحق الاستقلال والدستور

ونشر الفقيد بجريدة « النوفيل » الباريسيـــة بعددها الصادر فى ٢٧ مايو حديثا طويلا عن المسألة المصرية ، دافع فيها عن مطالب الوطنيين وآمالهم

وظهر له بجريدة « الاكلير » الباريسية مقال عن الحركة الوطنية ، ووسائل الحكومة فى قمعها

ونشرت له جريدة « السييكل » حديثا آخر عن شئون مصر وأذاع فيجريدتي «الاكلير» و «المانشستر جارديان» الانجليزية احتجاجا قويا على الكولونيل روزفلت ، لمناسبة خطبة له بلندن ، ألقاها في شهر مايو سنة ١٩١٠ ، تعرض فيها ايضا لمصر ، وزعم ان الانجليز يحتلون مصر بتفويض منأوروبا ، وانهم أوصياء على مصالح المدنية ، وأنهم منحوها خير حكومة. قال في احتجاجه :

« زعم ذلك الخطيب في خطبته ، أن انجلترا تحتل مصر وتحكمها بتفويض منأوروبا ، ولاجرم أنه مخدوع في زعمه، فان انجلترا دخلت مصر بخديعة ، مدعية الدفاع عن العرش الخديوى ضد الثورة العرابية ، ولا يزال وزراؤها يعترفون الى اليوم بأن احتلالهم وقتى ، نعم ان هذا الاحتلال الوقتى لا يزال باقيا بعد ثمان وعشرين سنة ، وهو يهددنا بالبقاء ايضا ، ولكن مصر ليست مستعمرة انجليزية ولا تحتحماية الانجليز ، فقد اظهر المستر روزفلت نفسه انجليزيا ، اكثر من الانجليز ، ولا جدال في ان خطبته املاها عليه الحقد والانتقام اللذان لا يجدران بالرئيس القديم لاحدى الامم الكبيرة المتحضرة ، التى لم تخش الحرب ، ولم تهبالموت في سبيل استرداد حريتها من هؤلاء الانجليز انفسهم ، ولقد أراد روزفلت ايضا ان يقوم لانجلترا بخدمةمقابلالتسهيلات التى قدموها له في السودان ، ونسى ان مصر هى الدافعة لثمن كل ذلك ، لانها هى التى تتحمل وحدها مصاريف تلك البلاد »

وكان المترجم عدا ذلك لا يفتأ يغذى جريدة « العلم » بمقالاته ورسائله الوطنية ، يستحث فيها المصريين على مجاراة الامم الحية في تعلقها باستقلالها وحريتها ، ومن ابلغ ما كتب في هذا الصدد ، مقالة عن زيارته المنزل الذىولدت فيه « جان دارك » بقرية دومريمى « Domremy » بمقاطعة الفوج Voages بفرنسا ، قد كتب على دفتر الزائرين

بالمنزل المذكور الكلمة الآتية تحية لبطلة فرنسا الشهيرة :

« Hommage d'un patriote égyptien à la grande patriote française » 29 mai 1910 — Mohamed Farid.

« تحية من وطني مصري ، الى الوطنية الفرنسية العظيمة »
٢٩ مايو سنة ١٩١٠

محمد فريد

وكتب فى ٣٠ مايو سنة ١٩١٠ من « نانسى » مقالة بليغة عن ذكرى ١١ يونية سنة ١٨٨٢ تحت عنوان « جرح الوطنية لا يندمل » وكان لتضلعه فى التاريخ اسلوب رائع فى الحديث عن الذكريات الوطنية

والقى بباريس يوم ١٤ يونية سنة ١٩١٠ ، خطبة ضافية بالفرنسية ، عن الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى مصر ، وكان الاجتماع برآسة المسيو هربت ، العضو بمجلس شورى الدولة ، وحضور جمع حاشد ، من رجال السياسة والادب ، فدافع الخطيب عن حق مصر ، فى الجلاء والدستور ، وكان لخطبته وقع عظيم فى نفوس السامعين ، لما احتوته من الحقائق الدامغة ، عن سوء الحالة فى مصر ، من ناحية التعليم والرى ، والمالية والجيش والقضاء ، ونظام الحكم ، وعلق على الخطبة الاديب « الفريد دوران » الاستاذ بمدرسة اللغات الشرقية بباريس

وكتب المسيو « لانسان » وزير البحرية الفرنسية السابق ، مقالة فى جريدة « السييكل » مؤيدا هذه الخطبة

والقى يوم ١٨ يونية سنة ١٩١٠ خطبة اخرى بمدينة ليون ، فى حفلة راسها المسيو اوبلان العضو بالمجلس البلدى ، ووكيل محافظ المدينة ، نائبا عن المسيو هريو Herriot المحافظ « رئيس مجلس النواب ورئيس الوزارة ثم رئيس الجمعية الوطنية فيما بعد » ، وحضرها كثير من اساتذة الجامعة ورجال السياسة والصحافة والمصريون المقيمون بليون ، وقدم المسيو لوبلان الخطيب الى الحاضرين بقوله :

« ان حضرة محمد بك فريد هو رئيس تلك الفئة المملوءة شهامة واقداما ، وهى الحزب الوطنى المصرى ، الذى اخذ على عاتقه ان يعيد لبلاده حياتها ومجدها باستردادها حريتها وسعيه فى نشر التعليم والافكار الحديثة بين ابنائها »

ثم القى الفقيد خطبته فى تاريخ الحركة الوطنية ، وبيان اعتداء الاحتلال على حقوق مصر ومقاومة المصريين لسياسته، وخطب بعده المسيو جرفيه كورتلمون ، ثم الاستاذ ادوار لامبير ناظر مدرسة الحقوق الخديوية السابق والاستاذ بجامعة ليون

وذهب المترجم الى لندن ، ليواصل دفاعه عن القضية المصرية ، وحضر «مؤتمر الأمم المهضومة الحقوق» ، وألقى فيه يوم ٢٩ يونية سنة ١٩١٠ خطبة هامة باللغة الفرنسية ، ترجمت الى اللغة الانجليزية ، شرح فيها اعمال المحتلين فى مصر ومطالب الوطنيين ، ودحض التهم التى تفتريها الصحف الاستعمارية ، وقد تجلت فى هذه الخطبة روح الفقيد الوطنية ، وسعة اطلاعه ، والمامه بدقائق المسألة المصرية

قال فى مستهلها : « انى اعد نفسى سعيدا بالقاء هذه الخطابة فى انجلترا ، وأمام ملأ جلهم من الانجليز ، ولا ريب فانى أتمتع فى نفس انجلترا بحرية اكثر من الممنوحة لى فى مصرنا التعسة ، المحكومة بنفر من الاستعماريين الذين يضرون الامة الانجليزية من حيث يظنون لها النفع ، وانى اصرح لكم فى بدء خطابتى ، انى اوجه كلامى الى الامة الانجليزية ، لا بصفتها امة محتلة ، ولكن بصفة كونها امة حرة كما وجهت كلامى الى الامة الفرنسية فى الخطابات التى القيتها فى باريس وليون ، وكما اوجه الكلام الى اية دولة متمدينة اخرى ، **نحن لا نقبل ابدا الاعتراف بالاحتلال الانجليزى** ، فاننا نعتبره غير شرعى كما نعتبره مؤسسا على القوة الغشوم التى لا يجوز مطلقا ان تكون اساسا لحق من الحقوق ، واذا كان فى استطاعة الحكومة الانجليزية اعلان حمايتها على مصر ، او

الحاقها بممتلكاتها ، مدفوعة الى ذلك بتأثير الاستعماريين والماليين ، فان مركزها فى مصر سيظل كما كان غير شرعى ، فان القوة قد تغلب الحق ، ولكن لا تعلو عليه ، كما ان حقنا فى استقلال البلاد التى فيها ولدنا ، وفيها دفن اجدادنا هو حق لا يسقط مطلقا ، وكذلك وضع اليد عليها مدة طويلة ، او رفع الحماية عليها لا يسلبنا اياها ، وما دام الحق فى جانبى ، فلا تثريب على اذا تكلمت رافع الرأس عالى الصوت جازما ان الحق لابد ان يعلو ، وان مصالح انجلترا تحتم عليها اتخاذ الاصدقاء فى البلاد التى لها مصالح فيها ، فذلك خير لها من معاداة اهلها »

ثم اتى على خلاصة تاريخ الاحتلال منذ سنة ١٨٨٢ ، وكيف بسط الانجليز سيطرتهم على شئون مصر حتى أواخر عهد الخديو توفيق

ثم ذكر سياسة الاحتلال فى عهد الخديو عباس الثانى ، وكيف كان يعارضها فى اول عهده ، وتكلم عن تدخل اللورد كرومر فى شئون الحكومة ، وسلطانه عليها ، ثم استقالته على اثر حادثة دنشواى ، وشرح سياسة خلفه السير الدون جورست ، وكيف بدأ عهده باتفاقه والخديو ، وذكراستقالة وزارة مصطفى فهمى « نوفمبر سنة ١٩٠٨ » ، ثم تأليف وزارة بطرس غالى ، واعادتها قانون المطبوعات ، وكيف فقدت ثقة الشعب بأعمالها ضد الحركة الوطنية

وذكر الخطيب القوانين الرجعية التى سنتها الحكومة لمحاربة الحركة الوطنية ، والتى تقدم الكلام عنها

وقد قابل المجتمعون هذه الخطبة بالاستحسان العظيم ، والتصفيق المتواصل ، وهتفوا جميعا بعد انتهائها : لتحيى مصر ، لتحيى الوطنية ، ليسقط الاستعمار

ووقف الدكتور كلارك صديق المستر بلنت ، وقال تعليقا على الخطبة : « اننا نلوم الروسيا لعدم وفائها بالجلاء عن ايران ، ومن المنطق والعدل أن نلوم أنفسنا على عدم وفائنا

بالجلاء عن مصر » ، واعرب عن أمله فى أن يكون للمؤتمر تأثير قوى فى الرأى العام البريطانى ، فيصلح ما أفسدته الحكومة ، ويجبرها عن أن تفى بوعودها للمصريين

وكان لهذه الخطبة صدى بعيد فى مصر ، واكبر الشعب من الزعيم جرأته وشجاعته الادبية فى الجهر بمطالب مصر والنداء بها فى عاصمة الامبراطورية البريطانية

خطبته فى مؤتمر السلام باستوكهلم

انعقد المؤتمر الثامن عشر للسلام ومنع الحرب بين بنى الانسان بمدينة استوكهلم عاصمةالسويد ، فى‌شهر أغسطس سنة ١٩١٠ ، وكان مؤلفا من مندوبى جمعيات السلام فى العالم ، وأعضاؤه من صفوة العلماء فى مختلف البلدان ، تختارهم جمعيات السلام فى كل أمة ، ومن أغراضه البحث فيما يمنع الحروب وسفك الدماء بين الدول ، ومنع‌استعباد الامم بعضها لبعض ، وابطال حق الفتح ، وجعل كل أمة فى العالم حرة تحكم نفسها بنفسها ، واتخاذ التحكيم اداة لفض كل نزاع بين دولة واخرى ، او عدوان امة قوية على أمة ضعيفة ، وجعل أحكام التحكيم نافذة ، وقد أجتمع المؤتمر سبع عشرة مرة قبل انعقاده فى استوكهلم ، وصار له مئات الالوف من الاعضاء فى كل الممالك من أنصار السلام ، وانتشرت مبادؤه انتشارا عظيما ، فصار أداة للدعاية ضد الاستعمار وضد القوة ، فلما أوشك المؤتمر الثامن عشرأن ينعقد باستوكهلم ، كان‌الفقيد مقيما بباريس، بعد أن قضى مدة علاجه بفيشى ، فرأى الفرصة سانحةليرفع صوت مصر بين هذه المجموعة الراقية من مندوبى الامم المتحضرة ، فبادر الى الاشتراك فى المؤتمر ، وأرسل قيمة اشتراكه الى السكرتيرية ، فجاءه الرد بقبول عضويته ، فسافر من باريس الى استوكهلم وحضر جلسات المؤتمر ، وكان هو المصرى الوحيد بل الشرقى الوحيد الذى حضره

افتتح المؤتمر يوم أول أغسطس سنة ١٩١٠ ، فى حفلة فخمة ، حضرها وزراء السويد ووكلاء الدول الاجنبية ، واساطين العلوم والفنون والتجارة والصناعة ، وألقى البارون بوندى رئيس المؤتمر كلمة الافتتاح

ثم نهض بعده الكونت توب Taube وزير خارجية السويد ، فألقى خطبة شائقة رحب فيها بأعضاء المؤتمر ، واشاد بالغرض النبيل من اجتماعهم وهو اسداء الخير للانسانية ، وتفهيم الشعوب معنى التعاون والاخاء ، ونصرة العدل على الظلم ، وألمع الى ان القرارات التى يصدرونها ، هى صدى أصوات الضمائر الانسانية ، التى تنبه الشعوب من غفلتها ، وانه وان كان من العسير محو كل وسائل الحرب مادام العلم والايمان لم يتغلبا على العاطفة الوحشية الكامنة فى الانسان منذ نشأته ، لكن أنصار الحق والسلام ماضون فى مسعاهم ، عاملون على منع أسباب الحروب جهد استطاعتهم ، ثم نوه بمقام الوطنية فى الامم كافة ، واشار الى أن الميل الى السلام لاينبغى ان يؤدى الى تنازل الامم عن حقوقها وشرفها ، وأن الشخص الذى يتنحى عن القيام بواجب الوطنيين لاى سبب من الاسباب ، لايستحق أن يتمتع بسعادة الانتماء الى وطن من الاوطان ، كما أن الامة التى ليست أهلا لتضحية كل شىء فى سبيل المحافظة على حريتها واستقلالها اللذين هما أثمن مايملكه الافراد والامم ، تفقد حقها فى البقاء ، وأن واجب الدفاع عن الوطن وواجب توطيد السلام هما أمران متلازمان لايمكن فصل احدهما عن الآخر

واعرب عن أمله فى أن يكون من وراء مناقشات الاعضاء ماتنتفع به الانسانية نفعا عظيما خالدا

وقد ألقى الفقيد بالمؤتمر يوم ٥ أغسطس خطبة بليغة باللغة الفرنسية عن التعريف بالقضية المصرية

واقترح فى ختام خطبته على المؤتمر اصدار القرار الآتى :

« يظهر المؤتمر عطفه على الامة المصرية التى تعمل لبلوغ

غايتها بالوسائل السلمية ، ويذكر الدول العظمى الموقعةعلى المعاهدات الضامنة لمصر استقلالها بأن الحق والعــدالة ، وكذلك مصلحة التجارة الدولية ، كل هذه تقضى باستقلال مصر وحيدتها ، بضمانة الدول العظمى ، وبأن تكون محكومة بحكومة اهلية دستورية »

فتناقش المؤتمر فى المسألة المصرية ، وقرر تعديل الاقتراح بالصورة الآتية :

« بعد ان استمع المؤتمر بكل عناية الى أقوال حضرة محمد بك فريد فى شأن مطالب المصريين ، قرر اظهار عظيم عطفه على الشعب المصرى ، واحالة المسألة المعروضة الى لجنة المؤتمر فى برن ، اعترافا بما لها من الاهمية الدولية ، لادراجها ضمن المسائل التى ينظرها المؤتمر فى انعقــاده القادم »

وبذلك نجح المترجم فى جعل المسألة المصرية ضمن برنامج مؤتمر السلام ، وقد قرر المؤتمر ان يكون اجتماعه التالى فى أكتوبر سنة ١٩١١ بمدينة روما ، ثم حالت الحرب الطرابلسية التى نشبت فى ذلك التاريخ دون عقده فى موعده ، فتأخر الى السنة التى تليها ، اذ انعقد بجنيف فى سبتمبر سنة ١٩١٢ ، وخطب فيه الفقيد كما سيجىء بيانه

وعاد الفقيد الى باريس يوم ١٠ اغسطس سنة ١٩١٠ ، واستمر يدافع عن القضية المصرية فى الصحف ، فنشرت له جريدة « الاومانتييه » التى كان يديرها الزعيم الاشتراكى « جان جوريس » « Jean Jaurès » حديثا مهدت له بقولها :

« بينما نرى الثورة ناشبة فى الهند ، نجد مصر الحاضرة تحتج على محتليها الانجليز ، وقد كان مؤتمر السلام منعقدا منذ أيام بمدينة استوكهلم ، وأصدر قرارا فى مصلحة مصر ، بعد أن اقترح ذلك فريد بك زعيم الحركة الوطنية وخليفة مؤسس الحزب المرحوم مصطفى كامل باشا »

ثم قالت : « وقد رأينا ان نقابل حضرة فريد بك ،ونسأله عن الحركة الوطنية المصرية ، لانه أجدر شخص باطلاعنا عليها »

فسأله الكاتب : ماهو أصل حركتكم الوطنية ؟

فريد بك : ان الحركة الوطنية المصرية ، هي فى آن واحد ، حركة وطنية ديمقراطية دستورية ، ومنذ سنة ١٨٧٩ ، اخذ عرابى يطالب بدستور اعطاه الخديو ايانا فى سنة ١٨٨١ ، ولكنكم تعلمون ان الانجليز انتهزوا فرصة الجدال القائم بين الخديو والبرلمان ، وتدخلوا فى المسألة بقوتهم ، وسرعان ما اطلقوا قنابلهم على الاسكندرية ، وتسلطوا على البلاد

الكاتب : بأى طريقة تنفذ السلطة الانجليزية ؟ أليست مصر اسميا مستقلة ؟

فريد بك : نعم ، هو ذلك من الوجهة القانونية ، فان المعتمد البريطانى هو عبارة عن قنصل جنرال فقط ، لايمتاز بشيء عن بقية قناصل الدول

الكاتب : ولكن ماهى حقيقة الامر فى الواقع ؟

فريد بك : الحقيقة ان سلطة المعتمد البريطانى ، تعادل سلطة معتمد فرنسا فى تونس ، ويوجد بجانب كل وزير مستشار انجليزى ، هو فى الحقيقة صاحب الامر والنهى ، وكلمته هى العليا فى الوزارة ، ويوجد أيضا السردار ، وهو موظف انجليزى كبير ، يرأس الجيش المصرى ويحكم السودان

وشرح الفقيد الحالة فى مصر شرحا مستفيضا

حضوره المؤتمر البرلمانى

وحضر المترجم المؤتمر البرلمانى ، الذى انعقد فى أغسطس سنة ١٩١٠ ، بمدينة بروكسل عاصمة بلجيكا ، ولكنه لم يتمكن من الخطابة فيه ، لان مصر لم تكن الى ذلك الحين

بلدا دستوريا ، فلم يكن لها حق الاشتراك فى المؤتمر ، وانما أشترك فيه ، باعتباره نائبا عن جريدتى « العلم » و «البلاغ المصرى »

ونشرت جريدة « الاتوال بلج » « L'Etoile Belge » ـ الكوكب البلجيكى ـ حديثا له لمناسبة حضوره هذا المؤتمر ، قال فيه :

«ان مصر لسوء الحظ لم تشترك فى هذا المؤتمر ، وما ذاك الا لاننا ليس لدينا مجلس نيابى ، فقد ألغى الانجليز فى عام ١٨٨٢ مجلس نوابنا ، واحلوا محله مجلسا تشريعيا ، ليس له الا صوت استشارى ، وليس له ادنى رقابة على الشئون المالية »

ثم قال : « اننا نبذل الجهد لايقاف الرأى العام فى العالم اجمع ، بجميع الوسائل ، على حالتنا الحاضرة ، وهذه الحالة مخالفة لاحكام القانون الدولى ، نحن نريد ان ندافع عن مطالبنا بالاوجه الشرعية ، وهذه المطالب تنحصر فى كلمتين : الجلاء والدستور ، واننا نريد ان نصل الى الغاية المنشودة عن طريق السلام وبمساعدة الاحرار ، فى بلاد العالم كافة » ، وذكر قرار مؤتمر السلام باستوكهلم الخاص بالقضية المصرية ، وعرج على المؤتمر الوطنى ، الذى اعتزم عقده فى باريس يوم ٢٢ سبتمبر والذى سيجىء الكلام عنه

المؤتمر الوطنى ببروكسل

سبتمبر سنة ١٩١٠

رأيت مما تقدم فى الفصول السابقة كيف ان جهاد محمد فريد لم يقتصر على بث روح الوطنية ، ورفع لواء المقاومة فى مصر ، بل تخطى حدودها ، للدفاع عن قضيتها فى الخارج، بمقالاته واحاديثه فى الصحف ، وخطبه فى المحافل والمجتمعات

واعظم مظهر لهذا النوع من الجهاد ، هو مؤتمر بروكسل، فقد اعتزم فى سنة ١٩١٠ عقد مؤتمر وطنى بباريس دعا اليه اكبر عدد من رجال السياسة والادب والاقتصاد فى أوربا ، لكي يسمعهم صوت مصر ، ويطلع العالم الاوربى على احوالها وحقائقها ، ولكى يقف الملأ على ماعمله الاحتلال فيها ، ويتحقق كذب المفتريات التى تذاع عن مصر وعن الحركة الوطنية ، وقد اختمرت الفكرة فى ذهنه فى اوائل تلك السنة ، فعمل على اخراجها الى حيز التنفيذ ، فكان أن تألفت فى أغسطس سنة ١٩١٠ لجنة من بعض رجال الحزب الوطنى البارزين ، لتنظيم اعمال المؤتمر والدعوة اليه

وتحدد لانعقاد المؤتمر بباريس يوم الخميس ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٠ ، واتخذت لجنة تنظيم المؤتمر مكتبا لها بباريس بشارع جليله « Galilée » رقم ٦٣ ، واستأجرت القاعة العلمية الكبرى رقم ٢٨ بشارع سربون « Serpont » لعقد جلسات المؤتمر

ودعا المترجم الامة الى تأييد المؤتمر ، وكتب فى هذا

الصدد مقالة نفيسة تحت عنوان : « الى الامة المصرية » ، بعث بها فى اواخر اغسطس من باريس ، اذ كان يعد المعدات لعقد المؤتمر ، اظهر فيها فوائده ومزاياه مع نبذة عن المؤتمرات التى عقدها الحزب الوطنى ، وعرج على اخلاق الامة ، فدعا الى التحلى بالشجاعة الادبية ، لكى تقوى الحركة الوطنية

وبذل وأنصاره جهدا كبيرا فى تنظيم المؤتمر واعداد موضوعاته ودعوة أقطاب السياسة فى مختلف البلدان الى الاشتراك فيه ، لكى يأخذ مكانه اللائق به ، فيكون فى أبهى صورة وأروع مظهر ، وقد قبل الدعوة له صدور من صفوة رجال السياسة والادب والاجتماع ، فمن فرنسا : مدام جولييت آدم ، وقد منعها المرض من الحضور ، والمسيو بوكييه العضو فى مجلس النواب ، والمسيو بوفيزاج « Beauvisage » العضو فى مجلس الشيوخ ، والمسيو كولان العضو فى مجلس النواب ، والمسيو جرفيه كرتلمون ، والبارون جود فروادى كندى ، والمسيو جاسباران العضو فى مجلس النواب ، والمسيو لاجرديل مدير مجلة الحركة الاجتماعية ، والمسيو رويسان الاستاذ بجامعة بردو ، والمسيو جوستاف روانيه ، والمسيوأوجانيور« Augagneur » العضوان بمجلس النواب

ومن انجلترا وارلندا : المستر كيرهاردى « Keir Hardie » زعيم حزب العمال،والمستر ويلفرد بلنت « Welfred Blunt » نصير المسألة المصرية ، والمستر برنز ، والمستر ديللون ، والمستر كتل ، والمستر هازلتون ، أعضاء مجلس العموم

ومن المانيا : المسيو هوبتمان Hauptmann « العضوبمجلس نواب بروسيا ، والبارون فنلاند ياور اول ملك بافاريا ، والدكتور هوفر « Hofer »عضو مجلس الرشستاج الالمانى ، والدكتور وايجلت « Weigelt » الاستاذ فى الحقوق ، والذى صار المستشار القضائى للبنك الالمانى ، ورئيس لجنة

التموين العليا بألمانيا فى الحرب العالمية الاولى

ومن المجر : الدكتور جرسوين العضو ببرلمان المجر ، ومن ايطاليا : السنيور دوجوبرناتى « Degubernati » عضو مجلس الشيوخ ، والسنيور بوجيانو دكتور فى الحقـــوق ، ومن النرويج : المسيو جون لند ، مدير البنك النرويجى ومدير الجمارك بالنرويج ورئيس البرلمان سابقا ، ومن الروسيا : الكونتيس كستيكا ، وسليم بك بيبيتوف ، والامير والاميرة كتشوبى ، ومدام كتشدكوفا ، الحائزة للدكتوراه فى العلوم الاقتصادية ، وغير هؤلاء عشرات من رجال القانون ، ومشاهير الاطباء والمهندسين والكتاب ، من بلجيكا ورومانيا والسويد وتركيا ، وعشرات من الهنود والهنديات ، نذكر منهم : المستر كرشنا فرما ، الزعيم الهندى ، صـاحب جريدة « انديان سوسيولوجست » ، ومدام كاما محررة جـريدة « باندماترام » ، ومدير جريدة ذى تلفار الهندية

وقد قبل رآسة الشرف ، كل من المستر بلنت ، والمستر كير هاردى ، والمسيو أوجانيور ، النائب عن مدينة ليون فى مجلس النواب الفرنسى ، والسنيور دجوبرناتى ، العضو فى مجلس شيوخ ايطاليا

وبينما كان المؤتمر يوشك ان ينعقد ، قررت الوزارة الفرنسية ، وكان يرأسها المسيو بريان « Beriand » ، منع عقد المؤتمر بباريس ، مجاملة للحكومة البريطـــانية ، وارضاء لها

وابلغ المسيو تيسييه « Tisseur » مدير مكتب المسيو بريان الفقيد اسباب هذا القرار بقوله : « ان مؤتمركم له صبغة سياسية ، فهو يرمى الى المطالبة باستقلال مصر ، باجلاء الانجليز عنها ، فى حين أن الحكومة الفرنسية متعهدة فى الاتفاق الودى سنة ١٩٠٤ ، أن لاتطالب انجلترا بشىء من هذا القبيل ، فالسماح بعقد مؤتمركم يمكن أن يعتبر منافيا لروح الاتفاق الودى »

فاعترض الفقيد على هذا البلاغ ، ولكن ذهب اعتراضه سدى امام اصرار وزارة بريان على ماقررت

كان لقرار الحكومة الفرنسية وقع أليم فى نفوس المصريين، اذ ما كانوا يعتقدون ان باريس التى كانت مهد الحرية، ومشرق النور ، يضيق صدرها بقيام المؤتمر المصرى فيها، وهى التى تؤدى الثوريين والفوضويين ، بله الاشرار والمجرمين ، ولكن تحالف الاستعمار وتآمره قد وضع الحركة الوطنية امام هـذا القرار الجائر ، وكاد اليأس من انعقاد المؤتمر يستحوذ على النفوس ، وذلك لضيق الوقت ، وكثرة ماذهب من النفقات فى سبيل اعداد معداته بباريس ، ولكن همة الفقيد وزملائه قد تداركت الامر بحزم ، فانعقدت لجنة المؤتمر على الفور ، وقررت اقامته فى مدينة بروكسل ، فى الموعد الذى كان محددا له بباريس ، وكان الوقت لا يتسع حقا لذلك ، لان قرار المنع قد ابلغ للرئيس ، قبل الموعد المحدد لانعقاد المؤتمر بأسبوع ، ومع ذلك ، فقد تذرع المترجم واعضاء لجنة المؤتمر بكل ما لديهم من عزيمة وهمة ، حتى اجتمع فى بروكسل فى الموعد نفسه ، فكان انعقاده بها فوزا كبيرا للحركة الوطنية ، واحباطا لمكايد السياسة الاستعمارية

واقام الفقيد قبل مغادرته باريس حفلة بفندق الاليزيه بالاس ، يوم ٢١ سبتمبر ، ليتعارف فيها اعضاء المؤتمر وضيوفه ، وكانت هذه الحفلة ضمن برنامج المؤتمر ، فأقامتها اللجنة قبل الرحيل عن باريس ، اذ لم يشملها قرار المنع ، وقد حضرها كثير من مندوبى الامم ، ونواب البرلمانات الاوربية وعدد كثير من الهنود والشرقيين ، وكانت من أفخم الحفلات واروعها

اجتمع المؤتمر برآسة المترجم فى منتصف الساعة الخامسة من مساء يوم الخميس ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٠ بمدينة بروكسل ببهو صالون مودرن « Salons Modernes » بشارع

أوجست أورست « August Orst » ، واعلن الرئيس افتتاحه بين تصفيق الحاضرين وهتافهم

ثم ألقى خطبة ضافية بالفرنسية ، شرح فيها المسألة المصرية ومركز الاحتلال بازاء مصر واوربا ، وابان ان القضية المصرية لاتعنى مصر وحدها ، بل هى قضية عالمية ، تتصل بأمم الارض جميعا

ثم تكلم عن برنامج الحركة الوطنية واعلن انه يجتمع فى كلمتين الجلاء والدستور

وختم خطبته بكلمته المأثورة : « اننا نعرف كيف نصبر على المكاره ، ولكننا لانعرف التسليم لاعدائنا ، ولا التنازل عن مطالبنا »

وقد قوبلت الخطبة بالتصفيق من جميع الحاضرين

وتليت البرقيات ، والرسائل الواردة ، بتهنئة المؤتمر وتأييده ، ومعظمها من مختلف نواحى مصر وهيئاتها وجماعاتها ، وبعضها من انصار مصر فى الشرق والغرب

ثم تليت خطبة المستر ويلفرد بلنت . الذى اعتذر عن تخلفه عن الحضور ، لمرضه وشيخوخته ، وقد ضمنها تأييده للمصريين فى جهادهم ، وختمها بنصائح ثمينة ، تشف عن صدقه واخلاصه ، قال : « احذروا منا ، فاننا لانريد لكم شيئا من الخير ، لن تنالوا منا الدستور ولا حرية الصحافة ولا حرية التعليم ولا الحرية الشخصية ، ومادمنا فى مصر فالغرض الذى نسعى اليه من اجل البقاء فيها هو ان نستغلها لمصلحة صناعتنا القطنية فى منشستر ، وان نستخدم اموالكم لتنمية مملكتنا الافريقية فى السودان ، وان نستمر بأقل حياء من الماضى فى تنمية مشروعاتنا المالية الانجليزية الصهيونية فى بلادكم ، وان نقيد ايديكم وارجلكم لنجعلكم هدفا لاطماعنا الاقتصادية

« لم يبق لكم عذر اذا انتم انخدعتم فى نياتنا ، بعد ان وضح الامر فيها وضوحا تاما ، فاحذروا أن تنساقوا الى الرضى باستعباد بلادكم ودمارها »

ثم أخذ ينصح للوطنيين المصريين فقال : « ثابروا على ان تعارضونا معارضة جهرية جريئة كل يوم ، أطلبوا بلسان واحد وفى كل فرصة أن يوضع حد لما تتألمون منه، وأن نعود نحن الى حظيرة القانون ، وأن نسحب جنودنا من بلادكم ، وأن نكف عن التدخل فى شؤونكم ، اطلبوا ذلك ، فانكم بطلبه لا تخسرون شيئا ، اذ نحن غرباء فى بلادكم ، ومن حقكم أن تطالبونا بتركم ، ذكرونا دائما وبكل وسائل الاعلان بأن لا حق لانجلترا فى أن تتصرف عندكم تصرف السيد ، وأنكم لا تريدوننا حامين لكم ولا مستشارين ولا منظمين لادارتكم ، ولا تتركوا لنا عذرا نعتذر به لندعى لأنفسننا شيئا من ذلك

« أظهروا معاداتكم لنا بصراحة ، ولكن لا تظهروها بثورات سابقة للأوان لا تفيدكم شيئا ، بل بتلك الوسائل التى تستطيعها كل الشعوب التى تمنى بالأجنبى لتثبت له استياءها ، وهى مقاطعته فى معاملاته التجارية والرسمية وفى علاقات الأفراد بعضهم ببعض

« لا ، لم يبق لكم الا وسيلة واحدة لاقناعنا ، وهى أن تثبتوا لنا أن احتلالنا بلادكم مصدر تعب لنا ينمو دائما ومصدر خطر عظيم علينا اذا شبت الحرب ، اقنعونا بذلك، اذ فى اليوم الذى يفهم فيه ذهن جمهورنا الثقيل أن الفائدة من احتلال بلادكم لا توازى المتاعب والأخطار التى يسببها لنا ، نرى أنكم محقون ونترك بلادكم ، وثقوا بأننا لن نترك بلادكم قبل ذلك بلحظة واحدة »

وتلى بعد ذلك كتابان نفيسان من المستر ديللون ، والمستر كتل ، العضوين بالحزب الارلندى فى البرلمان الانجليزى ، بتأييد القضية المصرية ، وكان المستر كتل من خطباء مؤتمر جنيف فى سبتمبر سنة ١٩٠٩

قرارات المؤتمر

وفى الجلسة الختامية (٢٤ سبتمبر سنة ١٩١٠) وقف الأستاذ أحمد بك لطفي ، فألقى خطبة باللغة الفرنسية انتقد فيها أعمال الوزارات فى مصر ، ولخص أعمال المؤتمر وأغراضه ، ثم أصدر المؤتمر القرارات الآتيه :

(أولا) عدم شرعية الاحتلال ، وضرورة الجلاء العاجل عن مصر

(ثانيا) وجوب رد الدستور الى مصر

(ثالثا) بطلان اتفاقية السودان

(رابعا) وجوب الغاء قانون المطبوعات ، وقانون الاتفاقات الجنائية ، وقانون النفى الادارى

وقد شهد الذين حضروا المؤتمر ، وسمعوا الخطب التى القيت فيه والمناقشات التى دارت تعقيبا عليها ، أنه تناول جميع المواضيع ، التى تتألف منها المسألة المصرية ، من نواحيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة ، وقد جمعت هذه المواضيع فى كتاب ضخم باللغة الفرنسية ، اخرجته لجنة المؤتمر باسم (أعمال المؤتمر الوطنى المصرى ببروكسل)

Œuvres du Congrès National Egyptien tenu à Bruxelles le 22, 23, 24 Septembre 1910.

وهو من أهم المراجع فى تاريخ المسألة المصرية

ولقد كان لهذا المؤتمر صداه فى أوروبا وفى مصر ، ففى أوروبا كان له أثر كبير فى رفع شأن مصر والمسألة المصرية

فى العالم ، وتعريف الرأى العام فى مختلف البلدان أن الأمة المصرية أمة تجاهد فى سبيل استقلالها ، وأنها تأبى الضيم ولا ترضى بالاحتلال الأجنبى

لقد كان الظن فى المصريين أنهم من الشعوب الأفريقية المتأخرة التى ضربت عليهم الذلة والمسكنة ، وحكم عليهم بالخضوع والخنوع للاستعمار الأوروبى ، وأن الاحتلال البريطانى قد نهض بالأمة المصرية، وهذبها وعلمها ، وسلك بها سبيل الرقى والحضارة ، وأنها راضية بالاحتلال البريطانى مغتبطة به ، ولكن المواضيع التى طرقها أعضاء المؤتمر ، وتولوها بالدرس وعرضوها أروع عرض باللغة الفرنسية أو الانجليزية أو الالمانية ، قد أنارت أذهان الأوروبيين وطالعتهم بحقائق الأحوال فى مصر ، ومبلغ ما تعانيه من الاحتلال البريطانى ، فعلموا أن مصر قد سلكت سبل الحضارة والقوة والسلطان منذ عهد محمد على ، وأنها خطت فى هذه السبل خطوات واسعة ، وصارت دولة عظيمة مترامية الأطراف ، وظلت كذلك الى أن منيت بالاحتلال الانجليزى ، فتقلص عنها ظل العظمة والاستقلال وضعف شأنها بتأثير التحكم الأجنبى، وأنها برغم السيطرة الأجنبية لا تفتأ تجاهد فى سبيل حريتها وتناضل عن استقلالها ، فهى جديرة بأن تنال احترام الأحرار من مختلف الأمم ، فالمؤتمر الوطنى كان خير اعلان عن مصر المتحضرة المجاهدة فى سبيل أشرف المقاصد وأنبل الغايات

وكذلك كان للمؤتمر أثر بعيد فى مصر ، فقد أنار الأذهان والبصائر وكشف عن عمل الاحتلال الأجنبى ، وعرف الجيل الجديد من المواضيع التى ألقيت فيه ونشرتها صحيفة (العلم) بأكملها مبلغ تأخر البلاد فى عهد الاحتلال، فازداد تعلقا بالاستقلال ، كما ازداد يقينا بأن الجلاء هو رمز الاستقلال الحقيقى وعنوان المجد القومى الصحيح

ولقد كان من فضل هذا المؤتمر ، أن أثارت المواضيع التى طرقها اهتمام السياسيين والمؤلفين الأوروبيين ، ووجهتهم الى فهم المسألة المصرية على حقيقتها ، وكشفت لهم عن أباطيل ومفتريات وقرت فى أذهانهم بتأثير الدعاية الاستعمارية ، فأخذت الحقائق والبراهين تبدد سحب الكذب والتضليل ، ليظهر من ورائها نور الحق ساطعا

وصفوة القول أن مؤتمر بروكسل كان من أجل الاعمال التى تفخر بها الحركة الوطنية ويزدان بها تاريخ محمدفريد

عاد الزعيم الى مصر ، فبلغ الاسكندرية يوم٢١ ديسمبر سنة ١٩١٠ ، عاد الى الوطن بعد أن ظل بعيدا عنه نحو ثمانية أشهر قضاها متنقلا بين عواصم أوروبا ، مجاهدا مدافعا عن القضية المصرية ، عاد بعد أن بذل خلال هذه الفترة ما بذل من الجهود الجبارة فى سبيل رفع شأن مصر فى أعين العالم المتحضر ، فقد وقف خطيبا فى باريس ،ثم فى ليون ، ثم فى لندن ، يعلن للرأى العام حقيقة المطالب الوطنية ، ويترجم عن آمال مصر ، ويدافع عن حقها فى الحرية والاستقلال ، ثم حضر مؤتمر السلام فى استوكهلم، ورفع صوت مصر بين مجموعة الامم التى اشتركت فيه ، ورجع الى باريس يعد معدات المؤتمر الوطنى الذى اعتزم عقده فيها ، حتىإذامنعته الحكومة الفرنسية بادر الى عقده فىبروكسل ، وبعد انتهاء المؤتمر عادالى باريس ، ثمقصد الى المانيا ، ليبعث المسألة المصرية فى صحافتها ودوائرها السياسية ، وعرجعلى الأستانة لكى يحكم روابط الود بين مصر وتركيا ، ويحبط مساعي انجلترا فى دفع تركيا الى الاعتراف بالاحتلال ، هذا الى أحاديثه فى مختلف الصحف الاوروبية ، ومقالاته فى الصحف المصرية عن مشاهداته وخواطره وملاحظاته فى رحلاته ، وما تضمنته منالدروس الوطنية والآراء السديدة • قام الزعيم بهذه الجهود الموفقة

مدة غيبته عن الوطن ، فلا غرو أن قوبل من الشعب عند عودته بأعظم مظاهر التقدير والحفاوة فاستقبله الوطنيون بالاسكندرية استقبالا رائعا يوم ٢٨ ديسمبر سنة ١٩١٠ على ظهر الباخرة ، وعلى رصيف الميناء ، وفى الطريق الى فندق « متروبول » على شاطىء البحر ، ثم منه الى المحطة ، حيث استقل القطار فى اليوم نفسه ، وهناك احتشدت الجماهير ، وتعاقب الخطباء ، يشكرون الزعيم على جهاده للوطن ، فرد عليهم بالكلمة الآتية :

« ان كل مصرى ، وأنا فى المقدمة ، مدين لبلاده بروحه وماله وجسمه ، وفكره وكل قوته ، فاذا افتدى الانسان وطنه بكل ذلك لم يقم الا بالواجب ، والقيام بالواجب لا يستحق حمدا ولا شكرا ، بل ان الذى يتأخر عنه يستحق انتقادا شديدا ، لذا أرى نفسى غير مستحق لشىء مما قمتم به من المظاهر الجميلة التى لا أنساها »

ثم أخذ يوصى الحاضرين بالاتحاد والائتلاف ، ونبذ الشقاق والخلاف ، فهتفوا جميعا بحياته ، وحياة الاتحاد ، حتى تحرك القطار ، واستقبل بمظاهرات الحفاوة والحماسة فى محطات سيدى جابر ودمنهور وكفر الزيات وطنطا

ولما وصل الى محطة العاصمة ، كانت تموج بالجموع الزاخرة التى جاءت لاستقباله ، فتعذر عليه أن يشق طريقا وسط هذه الصفوف المتراصة ، حتى اضطر أصدقاؤه أن يتخذوا له طريقا من خلف المحطة ، لكى يمكنوه من الخروج منها ، وما أن علم المستقبلون بخروجه حتى هرعوا الى منزله بشارع شبرا رقم ٥٣ ، وهناك قابلوه فرحين مستبشرين ، وتعاقب الخطباء مرحبين بعودته ، شاكرين له حسن جهاده ، ورد الزعيم عليهم شاكرا لهم جميل عواطفهم ، فكان هذا اليوم يوما مشهودا فى تاريخ الحركة الوطنية ، ولقد تأثر الزعيم من هذه الوطنية الصادقة ، وشكر الأمة

على نبيل شعورها بكلمة بليغة ، تفيض وطنية وإخلاصا ، قال فيها :

« يعجز قلمي ويقصر لساني عن تأدية واجب الشكر للأمة المصرية الكريمة ، على مظاهر العطف التى قامت بها تكريما لأحد أبنائها ، ولقد كنت أرجو ألا يعنى مصرى ، بمقابلتى والاحتفاء بمقدمى ، لأنى لم أفعل شيئا فوق مايجب على كل وطنى ، فأستحق بذلك الشكر والثناء ، وما أنا الا أحد خدام الامة الذين يدينون لبلادهم بحياتهم ، وليست هذه الحياة الا وقفا على الوطن العزيز ، فاذا وهبته اياها وضحيتها فى سبيل اسعاده لا أكون قد قمت الا بالواجب المفروض على كل مصرى منا، ومن يتنحى عن القيام بواجب الوطنيين لأى سبب من الاسباب لايستحق أن يتمتع بسعادة الانتماء الى وطن من الاوطان ، كما قال وزير خارجية السويد فى مؤتمر السلام الاخير ، على أنى لن أنسى أبد الدهر تلك المظاهرات الجليلة التى تفضل بها الشعب المصرى الكريم، وانى لا أعتبرها موجهة الى شخصى فقط ، وانما هى آية من آيات وطنية الشعب الصادقة ، الدالة على حياته ورقى شعوره ، الناطقة بوجوده وجهاده ، وفقنا الله جميعا لنيل الحقين الشرعيين اللذين نسعى فى سبيلهما وهما الجلاء والدستور ، انه لما نقول سميع مجيب »

محمد فريد

محاكمة الزعيم
وجهاده سنة ١٩١١

كانت مقدمات سنة ١٩١١ تنذر بمـا سينال الزعيم فى خلالها من الشدائد والمكاره ، وكأن نور الايمان قد كشف له عن الغيب فتنبأ بما تخبىء له الحوادث ، وبما اعتزم أن يقابلها به ، اذ قال فى ختام خطبته آلتى ألقـاها فى مؤتمر بروكسل : « اننا نعـرف كيف نصبر على المكاره ، ولكننا لا نعرف التسليم فى حقوقنا ولا التنازل عن مطالبنا »

عاد الزعيم من أوروبا مرفوع الرأس ، مشـكورا على جهاده ، وقابله الشعب بأعظم مظاهر الحب والتقدير كماتقدم بيانه، وأزداد تعلقا به وتأييدا له ، فأثارت هذه المكانةالعظيمة حفيظة خصومه ، وكانوا ثلاثة حلفاء أقوياء : الاحتلال ، والخـديو ، والوزارة ، فرأى ثلاثتهم أن يقـابلوا الزعيم بضربات شـديدة ، لعلها ترهبه أو تلقى الرعب فى نفوس أنصاره وأعوانه ، فتفضهم من حـوله ، ومن هنا جـاءت سـنة ١٩١١ بداية المحن الكبرى ، التى استهدف لها الزعيم ، ولكنه ثبت لهـذه المحن ثبات الأبطال ، ومضى والمخلصين من أنصـاره وتلاميذه فى سبيلهم ، لا يثنيهم خوف ولا رهب ، ولا يغريهم نفع ولا رغب

اجتمعت الجمعيـة العمومية السـنوية للحزب الوطنى بدار (العلم) بشـارع الصنافيرى (على ذو الفقار الآن) صبيحة يوم الجمعة ٢٠ يناير سنة ١٩١١ ، برآسة الزعيم، وكان المجتمعون نحو ألفى عضو ، جاءوا من مختلف نواحى العاصمة والاسكندرية والأقاليم

ووقف الفقيد فى هـذا الجمع الحاشـد ، والقى خطبة جامعة عن تطور الحركة الوطنية ، فى العام الماضى (١٩١٠) ، ودعا الى المقاومة السلبية

انتهزت الوزارة فرصة ظهور كتاب (وطنيتى) للمرحوم الاستاذ على الغاياتى فى يوليه سنة ١٩١٠ ، فأوعزت الى النيابة باقامة الدعوى العمومية على المؤلف ، وعلى الفقيد والشيخ عبد العزيز جاويش ، لكتابتهما مقدمتين لهـذا الكتاب ، ومن الثابت أن الزعيم كان قـد كتب مقدمتـه دون أن يطلع على محتويات الكتاب ، وقبل أن يتم الأستاذ الغاياتى وضعه ، وسلمها اليه فى فبراير سـنة ١٩١٠ ، أى قبل اعداد كتابه للطبع ، ثم سافر الى أوروبا فى ٥ مايو وظهر الكتـاب فى يوليـه ، فلم يكن من سـبيل الى أن يراقب مايحتويه الكتاب ، أما المقدمة فى ذاتها فليس فيها مايؤاخذ عليه ، بل هى كلمة عامة عن تأثير الشعر فى تربية الأمم ، ومع ذلك عدته النيابة العامة شريكا للمؤلف فى التهمـة ، وبدأت بمحاكمة الشيخ عبد العزيز جاويش ، والاسـتاذ الغاياتى فى شهر أغسطس سنة ١٩١٠ ، حيث كان الزعيم فى أوروبا ، فحكم على الأستاذ الغاياتى غيابيا بالحبس سنة اذ كان فى أوروبا ، وعلى الشـيخ جاويش بالحبس ثلاثة أشهر ، وقد نفذ فيـه الحكم ، وكان الحـكم على الشـيخ جاويش نذيرا بالمصير الذى ينتظر الزعيم بعـد عودته ، ولعل الحكومة كانت تقصد تهديده بهذا المصير ، فلا يعود من أوروبا ، ولكنه لم يأبه لهذا التهديد ، واعتزم العـودة الى مصر ، بعد أن يتم جهاده فى أوروبا ، وأشاع خصومه أنه اعتزم أن لا يعود ، خوفا من الحكم عليه ، فنفى هـذه الاشاعة وهو فى أوروبا ، ونفاها عنـه فى مصر أصدقاؤه والأقربون ، وقد بلغ من تأصل الوطنية الصحيحة فى بيت الزعيم انه تلقى من كبرى كريمـاته خطابا بتـاريخ ١٤ اغسطس ، ترغب اليه فى الحضور قالت : « ولنفرض أنهم يحكمون عليك بمثل ما حكموا به على الشيخ عبد العزيز جـاويش ، فذلك أشرف من أن يقـال بأنكم هـربتم ،

وما تحملتم الهوان فى سبيل وطنكم » ، وختمت خطابها بقولها : « وأختم جوابى بالتوسل اليك باسم الوطنية والحرية ، التى تضحون كل عزيز فى سبيل نصرتها أن تعودوا ، وتتحملوا آلام السجن »

فهذه البطولة التى تتجلى فى ذلك الخطاب الكريم هى ثمرة الوطنية الحقة التى غرسها الزعيم فى أقرب الناس اليه ، وأعزهم لديه

لم يكد الزعيم يعود الى مصر فى أواخر ديسمبر سنة ١٩١٠ بعد جهاده المجيد فى أوروبا ، حتى أخذت النيابة العامة تحقق معه ، وقد تولى هذا التحقيق محمد توفيق نسيم بك (باشا) فاستجوبه يوم ٤ يناير سنة ١٩١١

ومن المؤلم حقا انه بينما كان الفقيد يجاهد فى أوروبا ويتحمل المتاعب والمشاق فى سبيل الدفاع عن قضية الوطن ، كانت الوزارة تدبر له هذه المحاكمة التى انتهت بدخوله السجن ، فلعل هذه هى المكافأة التى أعدتها له الوزارة مقابل جهاده الشاق الطويل

نظرت القضية أمام محكمة جنايات مصر يوم ٢٣ يناير سنة ١٩١١ ، فانعقدت المحكمة برآسة المستر دلبر وجلى، وعضوية كل من أحمد ذى الفقار وأمين على ، وجلس فى كرسى النيابة محمد توفيق نسيم ، وحضر الزعيم غير مصطحب أحدا من المحامين اكتفاء بأقواله فى التحقيق ، وأن التهمة فى ذاتها لا أساس لها من الحق والقانون ، فلا تحتاج الى دفاع

وقد سأله رئيس الجلسة عنها ، فأجاب قائلا :

« فى الوقت المنسوب الى فيه تقريظ الكتاب كنت غائبا عن مصر ، لأنه ظهر فى آخر يونيه وأنا سافرت الى أوروبا فى ٥ مايو ، أما المقالة فكتبتها قبل صدور الكتاب ، ولا علم لى بالمسائل التى فيه ، لأن كثيرا منها حدث ونظم شعره

فى غيابى ، ولما كتبت المقالة كتبتها باعتقاد أنها مما لا يعاقب عليه القانون »

فقال رئيس الجلسة انه لا يمكن لواحد أن يكتب عما لا يعتقده فكتابتك تدل على الاستحسان لما فى الكتاب

فأجاب الزعيم : « أنا لم أحسن الكتاب لأنى كتبت المقالة بدون أن أتعرض لما فى الكتاب ، وهى مما يصح أن ينشر فى جريدة أو مجلة أو كتاب ، وأنا قصدت بكتابتى الشعر من حيث هو »

وبعد أن انتهت المناقشة وقف محمد توفيق نسيم وترافع مرافعة استغرقت خمسا وثلاثين دقيقة ، أسرف فيها فى الاتهام ، واظهر ما لا يليق من الشماتة بالرئيس ، ثم خلت المحكمة للمداولة ، وبعد بضع دقائق عادت وأصدرت حكمها بحبس الزعيم ستة أشهر مع النفاذ !

قوبل الحكم بالسخط والمقت ، وعم الدهش أنصار الزعيم وخصومه على السواء ، وبدا أثر ذلك كله فى الصحافة الوطنية والأجنبية معا ، ذلك أن أحدا لم يكن يتوقع الحكم بادانة الرئيس ، بله الحكم عليه بهذا الحكم الصارم ، وتبين للجميع أن القصد من رفع الدعوى العمومية لم يكن محاكمته على أمر معاقب عليه ، وانما التنكيل به وبالحركة الوطنية ، والقاء الرعب والفزع فى صفوف أنصارها ، لينصرف الناس عنها ، تفاديا من مثل هذا الاضطهاد الذى لقيه الرئيس ، وقد تجلى هذا الغرض فى ملابسات القضية ، وفيما أشارت اليه بعض الصحف الموالية للاحتلال ، فقد ذكرت أن رآسة فريد هى التى جعلته يقوم بدور هام فى الواقعة التى اعتبرها القضاء معاقبا عليها ، وأن هذا الدور لا يقف عند هذه المقدمة التى كتبها ، وانما ترجع مسئوليته الى أبعد من ذلك ، فهى راجعة الى الخطة التى رسمها لحزبه ، والى المبادىء التى

نشرها بواسطة لسان حزبه ، والى الخطب التى القاها ، والتأثير الذى أوجدته فى نفوس أنصاره

وهذا القول معناه أن الزعيم لم يحاكم من أجل المقدمة التى كتبها ، بل من أجل موقفه العدائى من الاحتلال والحكومة ، وأن الغرض من محاكمته انما هو ارهابه ومعاقبته على اخلاصه فى جهاده

ولقد اشترك فى هذا الاضطهاد الحلفاء الثلاثة الذين جمعتهم « سياسة الوفاق » ، وهم الاحتلال ، والخديو والوزارة ، ومما يؤسف له أن يشترك الخديو والوزارة فى هذا الظلم ، وكان الأشرف لتاريخ مصر أن ينفرد به الاحتلال ، بأن يصدر هذا الحكم عن محكمة عسكرية بريطانية ، أما أن تصدر المحاكمة عن النيابة العامة، ومحكمة الجنايات المصرية ، فهذا الذى يلقى على الهيئات المصرية ، والاشخاص المصريين الذين اشتركوا فى هذه المأساة تبعة هائلة ، اذ كيف يقابلون جهاد الفقيد المجيد فى سبيل مصر وتحمله المشاق والتضحيات فى هذا الجهاد بهذا الظلم الصارخ ؟ وهو لم يكن فى جهاده يحارب الخديو ولا الوزارة بالذات ، بل كان يحارب الاحتلال ، فكيف استساغ الفريقان أن يكونا أداة الظلم والاضطهاد لحساب الاحتلال ؟ ولم يكن ثمة شك فى اشتراك الخديو والوزارة فى هذه المأساة ، لأن رفع الدعوى العمومية على زعيم الحركة الوطنية ، لا يمكن أن تنفرد به النيابة العامة وأن يكون الموعز به هو الاحتلال وحده ، بل ان مثل هذه القضية السياسية الهامة لا تقام الا بموافقة الحكومة ، وبتوجيه منها ، ولقد كان يجمل بالخديو أن يذكر للحركة الوطنية فضلها عليه فى اقصاء اللورد كرومر خصمه العنيد عن منصبه ، كما كان يجمل بسعد ، وقد كان يتولى وزارة الحقانية ، أن لا يأمر بهذه المحاكمة ، ولا يقر اقامة مثل هذه

الدعوى ، وهو المدين بمركزه فى الوزارات للحركة الوطنية ، اذ لولا جهاد مصطفى وفريد فى حادثة دنشواى لما تطورت سياسة الاحتلال ، ذلك التطور الذى كان من أولى نتائجه تعيين سعد زغلول المستشار بمحكمة الاستئناف وزيرا للمعارف ، فليس يخفى أن الحكومة البريطانية قررت تعديل سياستها بعد هذه الحادثة ، وكانت تعلم أن من أسباب سخط الأمة على هذه السياسة حصر السلطة فى أيدى المعتمد البريطانى والمستشارين الانجليز ، فأرادت أن تسند بعض المناصب الكبيرة الى الأكفاء من المصريين، وتترك لهم جانبا من السلطة . لعلها بذلك تخفف من سخط الأمة على الاحتلال ، وتجتذب فى الوقت نفسه الى صفها بعض رجالات مصر ، ومن المحقق أن اللورد كرومر هو المقترح تعيين سعد زغلول وزيرا للمعارف ، وهذه واقعة مسلم بها من الجميع، وقد صدر الأمر العالى بتعيينه فى أكتوبر سنة ١٩٠٦ فملابسات تعيينه تدل على أنه من نتائج حادثة دنشواى ، لأن سعدا كان مستشارا بمحكمة الاستئناف منذ سنة ١٨٩٢ ، واللورد كرومر كان معتمدا لانجلترا فى مصر منذ سنة ١٨٨٣ ، ومع ذلك لم يفكر فى اسناد الوزارة الى سعد زغلول المستشار ، الذى كان منقطعا الى قضائه فى محكمة الاستئناف ، فالتفكير فى تعيينه بعد وقوع حادثة دنشواى بنحو اربعة اشهر دليل على أنه أثر من آثارها ، وهو جزء من التغيير الذى انتوت الحكومة البريطانية ادخاله فى سياستها بمصر عقب الحادثة، ومن هنا يمكنك أن تدرك ما لمصطفى وفريد من الفضل فى هذا التعيين

وصفوة القول ان محاكمة الفقيد فى هذه التهمة كانت مأساة قضائية ، كما كانت مأساة وطنية واخلاقية ، تلقى ظلا كثيفا على تاريخ الحركة الوطنية

أما فريد ، فقد تلقى الحكم بقلب ثابت ، وجأش رابط ، واستمع الى الحكم فى الجلسة ، فلم يفارقه هدوءه الذى كان يلازمه من قبل ، ولم يبد منـه أى جزع أو وهن ، وأسلم نفسه الى النيابة فى طمأنينة وسكينة ، وطلب وهو ذاهب الى السجن (سـجن الاستئناف) بعض كتب ليطالعها ، وحضر هذا المشهد المؤثر كثيرون من أنصاره وتلاميذه الذين شهدوا الجلسة من أولها الى آخرها ، فبدت عليهم مظاهر الجزع والوجوم ، أذ صدمهم هـذا الحكم بما لم يكونوا يتوقعون ، فلم يكتموا حزنهم والهم ، وأجهش بعضهم بالبكاء حين رأوا الرئيس فى طريقه الى السجن ، فلامهم رحمه الله على جزعهم ، وطلب اليهم الثبات والشجاعة ، ونصح لهم أن يحتملوا الحكم بالجلد والصبر

وقد شعر الوزراء وأنصـارهم أنهم ارتكبوا أمرا ادا بالحكم على الرئيس ، واستهدفوا لسخط الرأى العام ، فأعلنوا أنهم يريدون اصدار عفو عنـه ، وأوفدوا اليه فى سجنه من ينبئه بذلك ، فجاءه كولس باشا مدير مصلحة السجون ، وخلا به فى غرفته ، وسأله عما يحتاج اليه من أسباب الراحة ، وأجابه الى كل ما طلب فى هذا الصدد ، ثم أمر عبد الرحمن أفندى سرى مأمور السجن بالابتعاد عنهما ، ففعل ، وبدأ كولس باشا يتحدث اليه بالفرنسية قائلا : « انى أسعى للعفو عنك اذا وعدت بتغيير خطتك » ، فأجابه الفقيد : « ان ما تطلبه مستحيل » ، فعدل كولس باشا وقال : « انى لا أطلب منك تغيير مبادئك بل تخفيف لهجتك » ، فرفض ، فقال له كولس باشـا : « أنت تريد اذن قضاء الستة شهور فى السجن » ، فقـال الزعيم : « نعم وأزيد عليها يوما ان أردتم » ، فأدرك كولس باشا أن لا سبيل الى مساومته ، وانصرف

وأكثرت بعض الصحف وبخاصة (الجريدة) ، وكان مديرها الاستاذ احمد لطفى السيد من التحدث عن العفو والدعوة اليه ، فقال الفقيد الى محدثيه : « أرجو أن تبلغوا لطفى بك السيد أن يتحاشى طرق هذا الموضوع ، فان هذا ما لا أقبله ولا أرغب فيه »

وبعد بضعة أسابيع زاره فى السجن الدكتور عثمان بك غالب ، موفدا من قبل الخديو ، ليعرض عليه من جديد مسألة العفو ، وقال له : ان الخدو مستعد للعفو عنه ، ورغب اليه أن يقدم طلبا بذلك ، فلامه الزعيم على مسعاه فى هذا الصدد ، وقال له : « أنا لا أطلب العفو ، ولا أسمح لأحد من عائلتى بطلبه عنى ، واذا صدر العفو فلا أقبله »

وقضى الزعيم مدة حبسه الطويلة فى سجن الاستئناف بباب الخلق ، قضاها صابرا ثابتا ، وكان يقطع الوقت بمطالعة الكتب ، وقراءة القرآن الكريم ، ودراسة اللغة الالمانية

قضى الزعيم الستة الاشهر المحكوم عليه بها ، وخرج من السجن صبيحة يوم الثلاثاء ١٨ يوليو سنة ١٩١١ ، وقد اخفت الحكومة عن الناس موعد الافراج عنه ، حتى تضلل الجماهير التى كانت ترتقبه حول سجن الاستئناف ساعة خروجه ، وكان المنتظر ان يفرج عنه مساء يوم ١٧ يوليو ، حيث تنتهى مدة سجنه ، وقد ظلت الجماهير ترقب خروجه منذ هذا المساء ، ولكن لم يؤذن له بالخروج الا فى الساعة الخامسة من صباح اليوم التالى

خرج الزعيم من السجن كما يخرج السيف من غمده ، خرج أقوى ما يكون ثباتا على الجهاد ، وعزما على الكفاح لأجل مصر ، وكتب يوم خروجه مقالا رائعا عنوانه (من سجن الى سجن) ، عبر فيه عن شعوره ، وهو فى السجن ، وعند خروجه منه ، وهو من أبلغ ما كتب الفقيد ، قال :

« مضى على ستة اشهر فى غيابات السجن ، ولم أشعر أبدا بالضيق الا عند اقتراب أجل خروجى ، لعلمى أنى خارج الىسجن آخر ، هو سجن الامة المصرية ، الذىتحده سلطة الفرد ويحرسه الاحتلال

« نعم ان كل امة هضم حقها وحرمت دستورها واستبدتبادارتها حكومة فردية تعززها الجيوش الاجنبية، لهى أمة سجينة ما دامت أمورها بيد غيرها ، تحكمها وزارة لا تتفق أعمالها مع شعور الامة ، ولا مع حاجات البلاد ، ويقول عنها عميد المحتلين ان لا وظيفة لها الا تنفيذ نصائح (أى أوامر) « حكومة جلالة الملك » ، حقيقة لم أشعر باى انشراح عند حلول أجل مفارقتى لهذه الغرفة الضيقة التى قضيت بها ستة أشهر قمرية ، أى مائة وستا وسبعين ليلة كاملة ، لعلمى انى خارج الى سجن أضيق ، ومعاملة أشد ، اذ أصبح مهددا بقانون المطبوعات ، ومحكمة الجنايات ، محروما من الضمانات التى منحها القانون العام للقتلة ، وقطاع الطريق ، فلا أثق أنى أعود لعائلتى ان صدر منى ما يؤلم الحكومة من الانتقاد ، بل ربما أوخذ من محل عملى الى النيابة ، فالسجن الاحتياطى ، فمحكمة الجنايات، الى السجن النهائى ، وستبقى حالتنا كذلك حتى نسترد الدستور وتفى انجلترا بوعودها المتكررة فتجلو عن بلادنا

« قضيت هذه المدة فى السجن دون ان اشعر بأقل ضيق، وكنت كلما شعرت بأن شيطان الضجر يسعى لان يجد الى نفسى سبيلا ، تذكرت ما قاساه خدام الوطن فى كل البلاد ، مثل الايطاليين والفرنسيين ، وأحرار الاتراك فى عهد عبد الحميد ، ومايقاسيه الآنأحرار بولونياوالروسيا فىسيبيريا ، وفى السجون ، من انواع العذاب ، كالضرب بالسياط والموت جوعا ، وهلم جرا ، فأقول فى نفسى ان هذا الحبس لاشىء فى جانب حبى لمصر ، أمى العزيزة ، فيذهب عنى الضجر، وتزداد عزيمتى اشتدادا

« حكم علي بالحبس ، فلقيت من قومي عطفا عظيما ، ومن جميع الجرائد المحلية على اختلاف مذاهبها ، وتباين لغاتها ، ميلا شديدا ، ومن جرائد احرار العالم الاوربي ، والعالم الاسلامي اجمع ، تقديرا لحكم محكمة الاستئناف ، لم يسمح قانون المطبوعات لجرائدنا بنقله ، فوجب علي شكرهم اجمعين شكرا جميلا

« ظن اعداء حزبنا الوطني ، وخشي محبونا ان يكون لحبسي هذا اقل تأثير في سير الحزب ونموه وانتشارمبادئه الحقة بين طبقات الشعب ، ووصولها الى اعماق قلوبه ، ولكن لله الحمد ، فقد برهن حزبنا اثناء اعتقالي بين جدران هذا السجن على انه حزب الوطن ، حزب الشعب ، لايؤثر فيه حبس رئيس ، كما لم يقف سيره موت مؤسسه رحمه الله ، فان حبس او مات رئيس قام بدله رؤساء متضافرون على مؤازرته ، متضامنون على نصرته ، عاقدون الخناصر على الوصول به الى غايتنا وغاية كل وطني « ولوكان منافقا » وهي الجلاء والدستور »

وختم مقالته بقوله :

« ان الحزب لم يقم على شخص معين ، بل هو قائم على اعناق نفر غير قليل من الرجال المعدودين ، الذين لايقفهم وعيد ، ولا تؤثر فيهم الوعود بالوظائف العالية ، ولا الرتب والاوسمة ، وان كان مايبذل في سبيل استمالتهم لسياسة الحكومة ، او السكوت عن المطالبة بالجلاء والدستور ، يذهب هباء منثورا ، ولا يترك ادنى اثر في وطنيتهم الصادقة ، واخلاصهم وتفانيهم في خدمة الامة ، دون ان يبالوا بمن يسقط منهم في ساحة هذا الكفاح ، او ينظروا لعدد من يضحي منهم في سبيل الشرف ، وخدمة المبادىء الحقة ، وهم في ذلك كالجند في ميدان القتال ، اذا سقط منهم واحد ضم الباقون صفوفهم ليسدوا الثلمة التي تحدث في هذا الفراغ ، وبذلك يصلون الى فتح قلعة الحرية ، وتقويض

« باستيل » حكومة الفرد ، ومعقل الاحتلال الاجنبى ، الا فليعلم الاعداء والمحبون ، ان حزبنا سيظل حزب التقدم ، وان شعارنا كان ولم يزل ، وسيكون دائما : الى الامام ! الى الامام ! »

وفى خلال غيبة الزعيم فى سجنه ، حدثت فتنة الخلاف بين المسلمين والاقباط ، وانعقد المؤتمر القبطى بأسيوط ، فى شهر مارس سنة ١٩١١ ، ثم المؤتمر المصرى بمصر الجديدة فى ابريل ـ مايو ، ردا عليه

وكان كلا المؤتمرين مظهرا يؤسف له من مظاهر الخلاف بين المسلمين والاقباط ، وكلاهما قد اجتمع والفقيد فى سجنه ، ولو كان حرا طليقا لما رضى بهذه المظاهر ، ولنصح باجتنابها ، ولامكنه ان يعيد التفاهم بين الفريقين ، لانه هو ومصطفى كامل ، اول من وضعوا اساس الوحدة القومية ، وجعلوا الوطنية عقيدة لجميع المصريين على السواء ، ومثل هذه المظاهر لم يفد منها سوى الاحتلال ، ولم تصدر عن نظر سليم فى الامور ، ولقد قيل وقت انعقاد المؤتمرين ان يد السير الدون جورست ، المعتمد البريطانى ، لم تكن بعيدة عن الدعوة اليهما ، ومما يؤيد ذلك ان الوزارة كانت مؤيدة عقد المؤتمر المصرى ، ردا على المؤتمر القبطى ، وهى التى فكرت فى اسناد رآسته الى مصطفى رياض باشا رئيس الوزراء الاسبق ، وقد أوعزت اليه بقبول الرآسة ، على شيخوخته ، ولو لم يكن الاحتلال مغتبطا بهذه الحركة ، أو راضيا عنها ، لما فكرت الوزارة فى تأييدها ، ومما يؤيد ذلك ايضا ان جميع مواضيع المؤتمر المصرى ، بله المؤتمر القبطى ، قد خلت من اى معارضة للاحتلال ، أو انتقاد لسياسته ، أو مطالبة له بتحقيق وعوده ، فى حين أن طابع المؤتمرات الوطنية فى ذلك العهد انما هو توجيه الامة لمقاومة الاحتلال والجهاد فى سبيل الاستقلال ، ومما يستوقف النظر حقا ان خطباء المؤتمرين لم يقولوا كلمة ضد الاحتلال ، ولم

يكن هذا منهج الفقيد فى خطبه ومقالاته ، ومما يشرف تاريخ فريد حقا ، انه لم يشترك فى هذه المظاهر التى تنافى منهجه ومنهج مصطفى فى تدعيم الوحدة الوطنية ، وقد كتب عن ذلك مايأتى فى مذكراته :

« فى اثناء حبسى ، شرع فى المؤتمر المصرى ، الذى جمعه محمد سعيد باشا ، بناء على رغبة السير الدون جورست لمحاربة الاقباط ، وبالتالى للتفريق بين الاقباط والمسلمين »

وقد ألقى الزعيم بدار العلم ، مساء الخميس ١٤ سبتمبر سنة ١٩١١ ، لمناسبة الذكرى التاسعة والعشرين لدخول الانجليز العاصمة ، خطبة ضافية عن حالة البلادالسياسية ، وكانت هذه اول خطبة سياسية جامعة القاها بعد خروجه من السجن ، وقد قوبل بالحماسة الفياضة والهتاف الشديد من المجتمعين الذين ازدحمت بهم دارالعلم بشارع الصنافيرى (على ذو الفقار الآن) ، وكانوا يزيدون على اربعة آلاف ، حتى ضاق بهم المكان ، واضطر الكثيرون منهم الى الوقوف

واخذ الفقيد فى هذه الخطبة يذكر المواطنين بيوم ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ويدعوهم الى الاستمرار فى مقاومة الاحتلال ، وتكلم عن مسئولية الوزراء فيما صارت اليه الحكومة من خضوع وولاء للاحتلال

ومن آيات شجاعته الادبية انه حمل على سياسة الخديو ، ودعاه الى الانضمام الى صفوف الامة فى جهادها ، قال :

« وضع الدستور مبدأ من أجل المبادىء بالنسبة لعلاقة الملوك بشعوبهم ، فجعل الحاكم مسئولا أمام امته عن عمل كل ما يأتيه ، جاء فى الحديث الشريف : « كلكم راع ، وكلكم مسئول عن رعيته » ، غير أن الملوك الذين نزعت منهم كل سلطة فعلية وعهد فى مهمتهم الى وزرائهم فى البلادالمستقلة الدستورية ، قررت القوانين الوضعية اخلاءهم من هذه المسئولية ، بعد ما ألقيت على رجال حكومتهم ، الذين

صاروا المسئولين الحقيقيين عن كل ما يحدث فى البلاد لأن القوانين واللوائح والاوامر ، لا يمكن تنفيذها الا بعـــد توقيعهم عليها ، ولا يكتفى بتوقيع الملك وحده ، ومع هذا فأولئك الملوك مع عدم مسئوليتهم لا يمكن أن يكونوا فوق الاحزاب ، بل هم بطبيعة الحال التى تقضى عليهم بانتخاب وزارتهم من حزب الاغلبية ، يكونون منفذين لجميع المطالب التى يطلبها ذلك الحزب ، كما حدث لحزب الاحـــرار فى انجلترا ، حيال ما طلبه بالنسبة لسلطة مجلس اللوردات

« هذا شأن الملوك فى البلاد الدستورية المستقلة ، التى لا تدخل لاجنبى فى ادارة شئونها ، والتى يقتصر الخلاف بين أحزابها على بعض المسائل الداخلية ، كمدة الخدمة العسكرية أو كيفية توزيع الضرائب ، أو جعل التعليم اجباريا ومجانيا أو ترتيب معاشات للعجزة والمقعدين من الاهالى ، وغير ذلك من الامور التى تختلف عليها الاحـــزاب ، أما فى بلد حكومته مطلقة ، وقد اغتصبه الاجنبى ، وسعى فى ابتلاعه ، والحركة السياسية دائرة فيه على اخراج الغاصب ، أو السكوت عنه والرضا به ، فى مثل هذا البلد يجب أن يكون ملكها أو أميرها اول المسئولين ، كما يجب أن يكون فى مقدمة الطالبين برفع يد الاجنبى ، ووضع حد لوجوده ، وتركه البلاد لاصحابها

« فى مثل هذا البلد يجب على الملك أو الامير أن يكون فى صفوف المدافعين عن حرية البلاد ، وعن العرش ، ذلك العرش الذى يمثل استقلال الامة ، ويستمد قوته منهـا دون غيرها ، ويجب على الجالس عليه ألا يعتمد فى ذلك الا عليها ، فهى عونه وهى قوته وهى سياجه ضـــد كل غاصب ، ولذلك فمن الحتم علينا أننا لا نطلب الدســتور ، ولا أى اصلاح آخر الا من الجناب العالى الخديوى ، فسموه هو النائب عن الامة ، والممثل لها ، والمكلف بالدفاع عن

حقوقها ، المطالب برد دستورها اليها ، وبالسعي فى وضع حد لتدخل الانجليز فى مصالح الحكومة ، كما أنه هـــو المكلف قبل كل مصرى بمطالبة الانجليز بالجلاء عن البلاد، والامة من صغيرها وكبيرها ، رجالا ونساء ، تساعده اذذاك على استرداد كل هذه الحقوق المغصوبة، وتضحى بأرواحها عند أقل اشارة منه ، مادام متحدا معها فى المبدأ والغاية ، وأن كل من يقول بعدم مسئولية سموه ، وانه خارج عـن الاحزاب، وبعدم جواز مطالبته بمساعدة الوطنيين المخلصين فى مساعيهم لخلاص البلاد ، لهم ألد أعدائه ، وهم المفرقون بينه وبين أمته ، وهم الممالئون للاجنبى ، وهم العاملون على ضياع البلاد »

وختم خطبته بالاحتجاج على الاحتلال، وأرسلت برقيات الاحتجاج فى هذا الصدد ، وقد قوبلت الخطبة من الحاضرين بأعظم مظاهر الحماسة والاعجاب

ونشرت الصحف جميعها نبأ هذا الاجتماع ، وماكان له من روعة ، ورحبت بخطبة الفقيد

سافر الزعيم الى أوروبا بعد القاء خطبته بأيام ، لحضور مؤتمر السلام ، الذى كان مزمعا عقده بروما فى أوائل اكتوبر سنة ١٩١١ ، وقد صحبته فى هذه الرحلة ، وكان معنا الاستاذ أحمد وفيق ، وسبقنا الى ايطاليا أحمد بك لطفى للغرض ذاته ، ولكن المؤتمر لم ينعقد ، وتأجل اجتمـاعه بسبب نشوب الحرب الطرابلسية

وقصد الفقيد لندن فى أوائل أكتوبر سنة ١٩١١ ، فما أن وصلها فى اليوم الرابع منه حتى دعاه المستر ويلفـرد بلنت الى حضور اجتماع كبير ، عقده الشرقيون النازلون بلندن فى ذلك اليوم ، ودعوا اليه أصـدقاءهم من أحرار الانجليز ، للاحتجاج على غزو ايطاليـا طرابلس الغرب (ليبيا) فلبى الدعوة ، وحضر الاجتماع ، فقابله الحاضرون

بالاجلال والاحترام ، وجلس فى صدر المكان بجانب المستر بلنت ، وراس الاجتماع اللورد لامنجتون ، وجلس بجانبه المستر براون المستشرق المعروف ، وتعاقب الخطباء فى هذا الاجتماع ، محتجين على عدوان ايطاليا ، ثم دعى الفقيد الى الخطابة ، ولم يكن على استعداد للدعوة ، ولكنه ارتجل خطبته باللغة الفرنسية ، حمل فيها على الغزو الايطالى خاصة ، وعلى السياسة الاستعمارية الاوروبية عامة ، والقى التبعة فى عدوان ايطاليا على جشع انجلترا وفرنسا ، وسبقهما اياها فى الاعتداء على الشعوب الشرقية

فقوبلت هذه الكلمات بالتصفيق الحاد ، وهتف الحاضرون للفقيد ، وهنأوه على حبسه فى سبيل دعوته ، فشكرهم بما وسعه المقام ، ودعوه الى اجتماع تال للغرض نفسه ، يعقد تحت رئاسته ، يوم السبت ٧ أكتوبر سنة ١٩١١ ، فلبى الدعوة شاكرا

عقد الاجتماع الثانى يوم ٧ أكتوبر بقاعة (كوكستون هول) برئاسة المترجم ، وحضره جمع كبير من الشرقيين ، على اختلاف مللهم ، ونحلهم وجنسياتهم ، فخطب فى عدوان أوروبا عامة على الشرق والاسلام ، واعتداء ايطاليا الاخير خاصة، وواجب الامم الشرقية حيال هذه الاعتداءات المتكررة التى لا تقف عند حد

ثم عرج على تآمر الدول الاوروبية على افريقية واقتسامها اياها وعلى روح العدوان المتأصل فى الدول الاستعمارية

ودعا المصريين والشرقيين الى التطوع لنجدة الطرابلسيين (الليبيين) ، وانتهى الاجتماع بقرار اجماعى بالاحتجاج على عمل ايطاليا ومقاطعة البضائع الايطالية والصد عنها

وعاد الى باريس ، ونشرت له جريدة السييكل حديثا عن القضية المصرية

وعرج على الاستانة ، فلقى من صحافة الاستانة ومن دوائرها السياسية والاجتماعية كل حفاوة واجلال ، ثم غادرها عائدا الى مصر فوصلها فى منتصف نوفمبر سنة ١٩١١

حفلته لبعثة الهلال الأحمر

اتجهت عزائم المصريين الى مساعدة الطرابلسيين فى دفاعهم المجيد ضد الغزو الايطالى ، فأمدوهم بالمال والبعثات الطبية والتطوع فى صفوفهم ، وظهرت مصر بمظهر التضامن فى العروبة ، مما أقر لها الزعامة بين الامم العربية خاصة والشرقية عامة

وقد تألفت لجنة عليا برئاسة الامير عمر طوسون فى أكتوبر سنة ١٩١١ ، لجمع التبرعات للمجاهدين فى طرابلس ، وانهالت عليها التبرعات من كل صوب ، وتألفت البعثة الطبية الاولى لمعاونة جرحى الحرب الطرابلسية من الدكتور نصر فريد ، والدكتور حافظ عفيفى ، والدكتور محمد كمال ، والدكتور سيد شكرى ، وكانوا من أنصار الحركة الوطنية ، وأقام لهم الفقيد حفلة تكريم وتوديع فى فندق شبرد مساء ٢٩ نوفمبر سنة ١٩١١ ، تبودلت فيها الخطب الفياضة بالعواطف الكريمة ، وسافرت البعثة من القاهرة قاصدة ليبيا يوم ١١ ديسمبر ، فودعوا بالمحطة توديعا حماسيا

وفى ١٩ ديسمبر سنة ١٩١١ قررت الوزارة تعطيل جريدة (العلم) ثلاثة شهور بحجة « سلوكها مسلك الطعن فى الحكومة بما يحمل الناس على كراهتها » ، ولانها نشرت فى العدد الصادر بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩١١ مقالة انتقدت الاحتلال واتهمته بأنه أوعز الى الحكومة بالامتناع

عن أيصال التلغرافات التى كانت القوة المحاربة فى طرابلس ترسلها الى الاستانة عن طريق مصر ، ومع أن الوزارة لم تكذب هذا النبأ فانها اتخذت نشره ذريعة الى تعطيل جريدة العلم

وقد أصدر الفقيد جريدة (الشعب) بدلا من العلم ، وبدأ ظهورها يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١١



الزعيم في المنفى

استهلت سنة ١٩١٢ والحرب الطرابلسية على أشدها، والامة المصرية متجهة بقلوبها صــــوب المجاهـدين العرب فى ليبيا ، تمدهم بالعون والمال والتأييد ، واظهر المجاهدون من آيات الشجاعة والبطولة فى مقاومة العدوان الايطالى مازاد اعجاب العالم بهم ، ودل على أن روح الحياة والحرية والاباء كمينة فى نفوس الشرقيين كافة ، لا ينقصها الا من يذكيها وينظمها ، ويجعل منها قوة لا يستهان بها للتغلب على العبودية والاستعمار

وكانت سنة ١٩١٢ أشد على الحركة الوطنية فى مصر من سابقتها ، اذ امعنت الوزارة فى الضغط والعســـف ، وافتنت فى وسائل الاضطهاد والتنكيل

واجتمع المؤتمر الوطنى صباح يوم الجمعة ٢٢ مارس سنة ١٩١٢ بدار « العلم » بشارع الصنافيرى برياســـة المترجم

والقى المترجم خطبة ضافية عن الحركة الوطنية وتطورها فى العام المنصرم (١٩١١) ، وختمها بقوله :

« اللهم طهر قلوبنا من أدران النفاق ، ونق أفئدتنا من جراثيم الخنوع والاستسلام ، حتى ندرك أن لنـا كرامة تجب المحافظة عليها ، ووطنا يجب الدفاع عنـه بالانفس والاموال ، وحقا فى الحرية تجب المطالبة به ، انك انت الوهاب ! »

وقد قوبلت الخطبة فى اكثر مواضعها بالتصفيق والهتاف والتأييد ، واصدر المؤتمر قرارا بتجديد الاحتجاج على الاحتلال ، وأرسل برقية بذلك الى وزير خارجية انجلترا ،

وأصدر قرارا آخر بطلب رد الدستور الى الامة ، وارسال برقية بذلك الى الخديو ، تضمنت الاعراب عن أمل المؤتمر فى أن يعلن الخديو اجابة هذا الطلب فى خطابه الذى سيفتتح به « الجمعية العمومية » يوم ٢٥ مارس سنة ١٩١٢ ، فقوبل القرار بالتصفيق الحاد ، والاستحسان العام

محاكمة الفقيد للمرة الثانية

لم يكد يمضى يومان على خطبة الزعيم فى المؤتمر الوطنى ، حتى شرعت الحكومة فى اتخاذ الاجراءات لمحاكمته ، فجاءه اخطار على يد ضابط بوليس فى الساعة العاشرة من مساء الاحد ٢٤ مارس ، بمنزله بحلمية الزيتون ، للحضور الى دار النيابة صباح الاثنين ٢٥ مارس ، فذهب فى الموعد المحدد ، فاذا بالنيابة تستجوبه فى بعض فقرات وردت فى خطبته ، واعتبرتها تحريضا على كراهية الحكومة ، وما أن علم كبار المحامين بهذا الاستجواب حتى هرعوا الى دار النيابة ليقفوا الى جانبه ، فحضر منهم : أحمد لطفى وعبد العزيز فهمى وأحمد عبد اللطيف ومحمود فهمى حسين ، وشهدوا الاستجواب ، وقد كان جواب الزعيم عن سؤال النيابة :

« ان معظم عبارات الخطبة تدل على انها من قبيل انتقاد أعمال الحكومة ، ولفت نظرها الى ما يجب عمله ، وهو أمر تنادى به يوميا جميع الصحف التى نشر بعضها خطبتى حرفيا كالعلم واللواء ، ونشر بعضها فقرات منها مع التعليق عليها بما يفيد الاستحسان أو الاستهجان ، طبقا لخطة كل واحدة منها ، وهو أيضا من قبيل ما يحصل من انتقاد أعمال الحكومة فى مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، فلا يجوز اذن الخروج بما ورد فى خطبتى عن

الغرض المقصود منه ، وهو مجرد الانتقاد الواجب على كل مصرى يعرف الواجب عليه »

وقد قوبلت اجراءات النيابة بالدهش والاستغراب من الناس جميعا ، ذلك أن خطبته لم يكن فيها شىء يستوجب اية مسئولية ، ولكن الاحتلال وصنائعه قد ساءهم أن يظل الفقيد حاملا لواء الحركة الوطنية ، وكانوا يظنون أن ما ناله من قبل من سجن سيثنيه عن جهاده ، فلما رأوه ماضيا فى طريقه ، وان الجمعية العمومية للحزب الوطنى قـــد اجتمعت كعادتها ، والقيت فيها الخطب ، وارسلت برقيات الاحتجاج على الاحتلال ، اعتزمت الحكومة أن تعمل على اعادة الزعيم الى السجن بغير جريرة ارتكبها ، لكى تخفت صوته ، وبذلك تتراجع الحركة الوطنية ، وتقف حركتها .

وترامت الانباء من المتصلين بالدوائر الوزارية أن الحكومة قد صممت على أن تدخله السجن ، كلما خرج منه ، وانتهى التحقيق باقامة الدعوة العمومية على الفقيد بتهمة التحريض على كراهية الحكومة وبغضها وازدرائها ، وقد استقـــال سعد زغلول ، وكان وزيرا للحقانية ، من الوزارة فى مارس سنة ١٩١٢ أثناء التحقيق مع فريد ، وصرح فى حـــديث له مع المرحوم أمين الرافعى أن الاجراءات التى اتخذت ضده لم يؤخذ رأيه فيها ، وكان ذلك من الاسباب التى عجلت باستقالته (العلم لسان حال الحزب الوطنى ، عدد ٥ ابريل سنة ١٩١٢) وكان هذا موقفا محمودا من سعد . وذكرت صحيفة العلم ايضا (عدد ٢ ابريل سنة ١٩١٢) ان اجراءات التحقيق والسير فى الدعوى اتخذت دون اخذ راى الوزير المستقيل ، وكانت المخابرة فيها دائرة بين رئيس الوزارة « محمد سعيد » والنائب العام

هجرة الزعيم الى المنفى

وقد ادرك خاصة اصدقاء الفقيد من السرعة التى اتخذتها

الحكومة فى التحقيق معه ، ومن المعلومات الوثيقة التىأفضى بها اليهم المتصلون بالدوائر الوزارية أن نية الحكومة اتجهت الى شل حركته وابقائه رهن السجون ، بواسطة سلسلة من المحاكمات لا تنتهى ، بحيث اذا خرج من سجنه تخلق له تهمة جديدة ، يدخل بسببها السجن ثانية ، وعلموا عند ابتداء التحقيق معه يوم الاثنين ٢٥ مارس انه سيصدر الامر بالقبض عليه فورا ، قبل انتهاء التحقيق ، وقد طلبت الوزارة من على بك ماهر ، الذى تولى التحقيق مع الفقيد ، اصدار أمر بالقبض عليه ، فرفض قائلا انه لا مسوغ لهذا الامر ، وأن الخطبة ليست فيها اية مسئولية جنائية ، فلم يرض الحكومة هذا الموقف المشرف ، وقررت نقل التحقيق من يده ، وعهدت به الى على بك توفيق رئيس نيابة مصر ، وكان الغرض من هذا التدخل أن يقبض على الفقيد فورا

فتداول أصدقاؤه الرأى فيما يجب أن يعمل لاحباط هذه المؤامرة التى دبرها الاحتلال والحكومة ، ثم اجمعوا على ضرورة هجرة الزعيم الى المنفى ، لكى يمكنه أن يتابع جهاده فى الخارج ، ويرفع صوت مصر ، وينادى بحريتها واستقلالها ، ويعبر عن مطالبها وآمالها ، فى جو حر طليق، وكان مما اتفقوا عليه أن معاناته لمتاعب النفى وشدائده أهون من أن يبقى طوال السنين ، رهن السجون ، ممنوعا من الحركة ، مغلول القلم ، معقود اللسان ، بله ما يكون غير ذلك من الاهانة والشماتة من خصوم الحركة الوطنية

فلما انتهى التحقيق الاول يوم الاثنين ٢٥ مارس ، ذهب الفقيد الى منزل اسماعيل بك لبيب بالحلمية الجديدة ، وهناك وضعا خطة الهجرة ، واتفق معه على أن يرافقه فى السفر ، وتناولا الغداء معا ، ثم نزلا وقصدا نادىالحزب الوطنى بشارع المغربى (عدلى باشا الآن) ، ومن هناك

ذهب اسماعيل بك الى محل كوك للاستعلام عن البواخر المسافرة الى الخارج ، فوجد أن الباخرة الروسية « الملكة أولجا » ستقوم من الاسكندرية ، قاصدة بيريه فالاستانة فى اليوم التالى (الثلاثاء ٢٦ مارس) ، فقررا السفر فيها

وكان الوقت ضيقا ، ولكن الظروف كانت تقتضى الاسراع فى العمل ، لان الحكومة كانت جادة فى استصدار أمر القبض على الزعيم

وكان يشغل الزعيم فى هذه اللحظة أمر عائلى دقيق ، وهو كيف يخبر زوجته بما اعتزم عليه ، اذ لم تكن تعلم أن الاقدار ستفرق بينها وبين زوجها العظيم ، وقد حرص منذ أن استدعاه ضابط البوليس بالامس على عدم ازعاجها بفحوى خطاب النيابة ، ولما سألته عن سبب حضور الضابط فى تلك الساعة المتأخرة من الليل أخبرها أنه حضر ليستشيره فى قضية له ، فلما اعتزم الهجرة ، وتواعد هو واسماعيل بك لبيب على السفر من القاهرة فى صبيحة اليوم التالى ، لم ير بدا من أن يفضى اليها بأمر التحقيق ، وبما صحت عليه عزيمته ، فأخبرها يوم الاثنين ليلا بجلية الامر ، وأفهمها ضرورة سفره ، وأوصاها بالجلد والصبر ، وقد طلب اليها أن لا تخبر أولاده ولا أحدا من العائلة بما اعتزم عليه ، حتى لا ينزعجوا ، وزاد فى الاحتياط من هذه الناحية ، اذ طلب اليها أن لا تطلعهم على صحف الصباح (الثلاثاء) لكى لا يقرأوا فيها تفاصيل استجوابه بالنيابة ، وكانت زوجته كما أسلفنا آية فى الوفاء ، وعلو النفس ، وسمو الاخلاق ، فاستقبلت القضاء بالرضا وشجعته على السفر وتحمل مشاق النفى

وفى صباح الثلاثاء ٢٦ مارس سنة ١٩١٢ ، استقل الفقيد القطار ، من محطة الزيتون حتى كوبرى الليمون ، ثم ركب قطار الساعة السابعة صباحا ، قاصدا الاسكندرية

وقابله بمحطة العاصمة وبالقطار كثيرون من اخوانه ومعارفه فأخبرهم أنه ذاهب الى الاسكندرية ، ليترافع فى قضية بالمحكمة المختلطة ، ورافقه فى القطار اسماعيل بك لبيب ، وتغديا بالاسكندرية معا فى فندق « آبات » ، وبعد الغداء قصدا الى الباخرة الروسية الراسية فى الميناء ، وكان اسماعيل بك قد اشترى لنفسه تذكرة ، اما المترجم فركب دون تذكرة ، لكى لا يعرف أحد من رجال الضبط بعزمه على السفر ليحجزوه ، واحتجب فى الباخرة بغرفة اسماعيل بك حتى انتهى مفتش الحجر الصحى من المرور ، فلم يلحظ وجوده ، وبعد تحرك الباخرة أدى ثمن التذكرة ، معتذرا بأنه لم يجد الوقت الكافى لأدائه فى مكتب الشركة بالاسكندرية

وتحركت الباخرة فى نحو الساعة الرابعة مساء ، وبعد هنيهة اجتازت البوغاز ، وما لبث الفقيد أن صعد على ظهرها وأخذ يسرح الطرف فى شواطىء المدينة ، ومعالمها البادية ، وهى تحتجب رويدا رويدا ، وكلما أوغلت الباخرة فى اليم ، زاد تحديقه اليها ، لكى لا يفوته أن يلقى النظرة الاخيرة على أرض الوطن وسمائه ، وظل واقفا يرنو ببصره الى أفق مصر ، حتى توارت الباخرة بين لجج البحار ، وغاب الافق عن الابصار ، وكانت هذه اللحظة آخر عهده برؤية مصر ، ثم وقف هنيهة ينظر الى حيث المعالم الغائبة عن بصره ، الماثلة صورتها فى فؤاده ، ولسان حاله يذكر قول «الشريف الرضى » :

وتلفتت عينى فمذ خفيت عنها الطلول تلفت القلب

ولكم فكر عندئذ فى الارض التى أحبها ، واضطر الى مفارقتها ، والسماء التى عشقها ، وارغم على هجرها ، وزوجته وبنيه ، وأهله الذين يحبهم ويحبونه ، فباعدت الأقدار بينه وبينهم ، وأصدقائه وأنصاره وتلاميذه

الذين يحنو عليهم ، ويأنس لهم ، ويطمئن اليهم ، والنيل الذى هام به ، وتعلق بوحدته أن لا تنفصم ، ثم يراه قد حيل بينه وبين مائه العذب ، فلا يعود يتذوقه ، ولا تكتحل عيناه برؤيته ، ولن يراه وهو ينساب بين شواطئه الجميلة مختالا بين المزارع الغناء ، والمناظر البديعة ، والمدن والقرى القريبة والبعيدة ، التى أحبها وأحب ساكنيها من أعماق قلبه !

وهكذا كتب على الزعيم المخلص لقومه وامته ، أن يكون جزاؤه على بره واخلاصه ، الهجرة من وطنه ، وكتب على مصر التى ترحب بالقريب والبعيد ، وتؤوى الاشرار والمجرمين ، وطريدى العدالة من مختلف الملل والنحل ، أن تضيق فلا تتسع لابنها البار الكريم !

وعلى كل ما ناله من المحن ، فقد حافظ على شجاعته وثباته ، واعتصم بصبره وايمانه ، فلم يدركه خوف ولا فزع ، ولا أصابه جبن ولا هلع ، ولم يظهر عليه أى ضعف ولا وهن ، بل بدا كأنه فى رحلة عادية من رحلاته السابقة

ولما وصلت الباخرة الى ثغر (بيريه) باليونان عزم على النزول الى البر ليأخذ طريقه الى أثينا ، لحضور مؤتمر المستشرقين ، الذى كان محددا لانعقاده يوم ٧ ابريل ، وكان مشتركا فيه من قبل ، وسبق له حضوره بمدينة الجزائر ، ولكن اسماعيل بك ثناه عن عزمه ، خشية ان تسلمه حكومة اليونان الى مصر ، وكانت حكومة ضعيفة ممالئة لانجلترا ، فعمل الفقيد بنصحه ولم ينزل الى البر

وصل الاستانة صباح ٣١ مارس سنة ١٩١٢ ، وهناك استقبله المصريون بالترحيب والتكريم ، ولقى من الحكومة العثمانية (فى بادىء الامر) كل احترام وحفاوة ، واستأجر منزلا متواضعا بضاحية « صارى بار » على البوسفور وارسل فى استدعاء عائلته من مصر ، فجاءته فى شهر يونيه سنة

١٩١٢ واقامت معه ، فاطمأنت نفسه ، وعاش هنيهة عيشة هنيسة ، بين زوجه وأولاده ، وكان يقضي الوقت بالمنزل والاشتغال فى حديقته ، ويقضي جزءا منه فى استقبال مواطنيه الذين كانوا فى مصيفهم بهذه الجهة ، واصبحت داره ملتقى المصريين الاحرار القادمين من مصر ، ولم يكن يذهب الى الاستانة الا قليلا ، لنشر مقالاته فى جريدة « الجون ترك » التى كان يصدرها جلال نورى باللغة الفرنسية ، وجريدة « الهلال العثمانى » للشيخ عبدالعزيز جاويش

ولكن لم تدم هذه الحال طويلا ، فانه منذ تألفت وزارة احمد مختار باشا فى يوليه سنة ١٩١٢ ، وكان من أعضائها كامل باشا صديق الانجليز المشهور ، تبدل موقف الحكومة التركية حياله ، وحيال المصريين كافة ، وبدأت المخابرات بين الحكومة المصرية والحكومة التركية فى اغسطس سنة ١٩١٢ لتسليم من ترى حكومة مصر تسليمهم ، ففطن الزعيم الى هذا التحول ، واعتزم الرحيل عن الاستانة ، وكاشف زوجته بذلك ، فوافقته على عزمه ، واذ كان ينوى حضور مؤتمر السلام بجنيف فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٢ ، فقد قدم سفره شهرا ، وسافر الى باريس ، ولم يمض على سفره اسبوعان حتى صدر أمر بالقبض عليه وترحيله الى مصر ، ولما لم يجدوه اكتفوا بتفتيش منزله بصارى يار ، فلم يعثروا فيه على شيء

ومكث فى باريس بضعة ايام ، ثم سافر منها يوم الخميس ٥ سبتمبر قاصدا الى جنيف ، واقام بها الى حين انعقاد مؤتمر السلام بها

جهاده فى المنفى

وقد تابع الفقيد جهاده فى منفاه ، وكان اول عمل بارز له فى سبيل رفع صوت مصر عاليا ، حضوره مؤتمر السلام

العام الذى انعقد بمدينة (جنيف) بسويسرا فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٢ ، وكان قد مهد الى ذلك بحضوره المؤتمر السابق باستوكهلم سنة ١٩١٠ كما تقدم بيانه ، ثم تأسيسه جمعية السلام العام بوادى النيل التى اعتمدتها اللجنة الدائمة للمؤتمر بمدينة (برن) ضمن جمعيات السلام المرتبطة بالمؤتمر ، وقد وزع الفقيد على اعضاء اللجنة مجموعة اعمال المؤتمر الوطنى المصرى الذى انعقد ببروكسل سنة ١٩١٠ ، ومجموعة خطبه ، ليقفوا على حقائق المسألة المصرية ، فدرست اللجنة مسألة مصر ، وقررت أحقية مطالبها وعرضها على المؤتمر ، وألقى فى المؤتمر خطبة ضافية فى الدفاع عن القضية المصرية ، فقرر المؤتمر احقية مصر فى الجلاء ومطالبة بريطانيا بتنفيذه خدمة للسلام العام

طيرت شركة هافاس قرار المؤتمر ضمن أنبائها التلغرافية الهامة ، وكان هذا القرار فوزا جديدا للقضية المصرية ، ودعاية كبرى لها بين مجموعة تمثل الامم المتحضرة كافة ، وقد أكبر الوطنيون هذا الجهاد الموفق من الزعيم فى منفاه ، كما أعجبوا ببعد نظره وحسن اختياره للوسائل العالمية فى رفع صوت مصر ، واقناع أعضاء المؤتمر بأن الجلاء عن مصر هو خدمة للسلام العام ، ولقد كان الوطنيون يغتبطون بمقالة تنشر فى الصحف الاوربية دفاعا عن القضية المصرية ، فكم كان ابتهاجهم لصدور مثل هذا القرار من مؤتمر عالمى ، يتألف من نحو اربعمائة مندوب يمثلون صفوة رجال العلم والسياسة والاقتصاد والقانون فى مختلف الامم !

رحل الزعيم بعد انتهاء المؤتمر الى السويد بدعوة بعض أصدقائه ، ممن تعرف بهم فى مؤتمر جنيف ومؤتمر استوكهلم ، وشاهد معالم الرقى والحضارة ومنشئات البر والاحسان فى هذه البلاد ، ووصفها فى مقالة شيقة ، نشرت بالعلم يوم ٣ نوفمبر سنة ١٩١٢ ، عنوانها : (أسبوعان فى ضواحى استوكهلم) ، وصف فيها زيارته لبعض المستشفيات

وملاجىء العجزة بهذه المدينة ، فذكر ان عدد ما بها من المستشفيات والملاجىء يزيد على ماكان يوجد بالقطر المصرى كله من هذا النوع ، مع ان سكانها لا يبلغون سكان الاسكندرية ! ووجد مابها من النظام والنظافة لانظير له فى غيرها من البلدان، ورأى الخادمات يغسلن ارض الغرف والمماشى التى بينها بالصابون ، وجميع خدم المستشفى من الفقــراء عديمى الكسب ، أو من العجزة أو النساء عديمات المعين ، ويعطى لــكل منهم أجرة قليلة ، فضلا عن المأكل والمسكن والملبس ، وقد لفت فى مقالته نظر ديوان (وزارة) الاوقاف الى مايمكن عمله للتيسير على الفقراء من ايراد الاوقاف الغنية ، ذات الغلة الوافرة ، اذ لم يكن بمصر وقتئذ سوى ملجأ واحد للعجزة بطره ، وملجأ للنساء بجهة رحبة عابدين ، وهو شيء قليل جدا ، اذا قورن بايراد الاوقاف الخيرية

ثم زار بلجيكا ، ووصفها فى مقالة بديعة نشرت فى عدد ٧ نوفمبر سنة ١٩١٢ ، وتضمنت أحسن وصف لحالتهــا السياسية والاقتصادية والاجتماعية

الارهاب فى مصر

ساد البلاد بعد نفي المترجم جو من الارهاب ، تعددت فيه وسائل الضغط ، وكثرت الوشـــايات والسعايات ، واستهدف الوطنيون لشتي ضروب العسف والاضطهــاد ، وسمت الحكومة فى مطاردة الحركة الوطنية ، وضرب نطاق من التجسس حولها ، واستخدمت فى سبيل ذلك الوعــد والوعيد ، لالقاء التخاذل فى صفوفها ، وكان مما اتخــذته للتنكيل بها ان لجأت الى المحاكمات الرهيبة لتلقي الرعب فى قلوب انصارها وتبعث الفزع الى نفوسهم

وفى ٧ نوفمبر سنة ١٩١٣ قررت الوزارة تعطيل جريدة (العلم) لسان حال الحزب الوطني نهائيا ، لانها نشرت مقالا للفقيد عن رأيه فى الحرب البلقانية ، وما اصاب تركيا فيها

من الهزائم ، وكان قد حمل كامل باشا الصـــدر الاعظم مسئولية الحالة التى انتهت اليها ، فساء الحكومة ان يطعن فى رجل اشتهر بولائه للانجليز ! فقررت لذلك تعطيـــل العلم نهائيا

وقد عادت جريدة (الشعب) الى الظهور ، واتخذها الحزب الوطنى لسان حاله بعد اقفال «العلم» ، وتولى امين الرافعى رياسة تحريرها ، كما كان يتولى رياسة تحـرير (العلم) منذ فبراير سنة ١٩١٢

المترجم ونادى المدارس العليا

كان « نادى المدارس العليا » يضم صفوة الشباب المصرى فى ذلك العهد

وقد كان المترجم واسع الاطلاع ، مشغوفا باقتناء الكتب ، وله مكتبة نفيسة تحوى مجموعة كبيرة من الـكتب القيمة فى التاريخ والادب والسياسة والاجتماع ، وقد فكر فى اهداء النادى هذه المكتبة ، حتى يعم النفع بها ، فبدأ فى اكتوبر سنة ١٩٠٨ باهدائه خمسمائة كتاب ، اختارتها لجنة من اعضاء النادى ، وتمت هذه الهدية فى الاجتماع الذى عقد ثانى ايام عيد الفطر (٢ شوال سنة ١٣٢٦ — ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٠٨) لتبادل المعايدة بين أعضائه ، فشكره المرحوم عمر بك لطفى رئيس النادى على هذه الهدية العلمية الثمينة، وانتدب النادى بعد ذلك وفدا برآسة عمر بك لطفى وعضوية محمد افندى زكى على وأمين افندى الرافعى أمين مكتبة النادى ليبلغوه شكر النادى ، فقابلوه يوم ٢١ ديسمبر سنة ١٩٠٨ ، وقدموا له كتاب شكر رقيق ، هذا نصه :

« سعادة المفضال محمد بك فريد الافخم

« ان النادى يقدم لسعادتكم أبهى آيات الشكر ، واجمل عبارات الامتنان على أكبر هدية علمية وصلت اليه الى الآن ،

فان الكتب النفيسة الجليلة التى تكرمتم بها عليه ، ستكون موردا عذبا للطلاب ، ومنهلا صافيا لمنتجعى الآداب ، ولقد اصبح النادى بفضلكم يحق له ان ينادى بأن لديه كتباقيمة ، فعسى أن يقتدى بكم أفاضل القطر فى تشجيع نوادى العلم والادب ، حتى ترتقى بفضله مصر ويبلغ اهلها نهاية الارب »

رئيس النادى

عمر لطفى

فشكرهم الفقيد على هذه العواطف ، واعرب عن شعوره بأنه لايستحق شكرا على هبته ، لان ما أهداه اياه ان هو الا جزء مما يجب عليه نحو دار تضم صفوة الناشئة المصرية.

وفى سنة ١٩١١ اهدى اليه جميع الكتب التى تحتويها مكتبته النفيسة ، فصارت مكتبة النادى من أغنى المكاتب ، وقد قدر النادى هذه الهدية العلمية حق قدرها ، فوضعها فى دواليبها المهداة من الفقيد فى غرفة خاصة ، وضعت بها صورته فى اطار جميل بأعلى أحد الدواليب

وبعد أن رحل الزعيم الى منفاه ، سعت الوزارة فى قطع الصلة الروحية بينه وبين النادى ، فطلبت فى سنة ١٩١٢ من عزت شكرى رئيس النادى محو اسم المترجم من عداد اعضائه ! بحجة الحكم عليه ، وانه صار بذلك « مجرما » ! فهال عزت شكرى الامر ، وكاشف الوزراء الذين كلموه فى شأنه بصعوبة تنفيذ هذا الطلب ، لتعلق الطلبة بالمترجم ، فهددوه باغلاق النادى ، اذا لم يتم ماطلبوه فى اسبوع ، وتحت تأثير هذا التهديد عرض عزت شكرى الامر على مجلس ادارة النادى ، فرفض اعضاء المجلس بالاجماع هذا الطلب ، قائلين أنهم يفضلون اقفال النادى على قبول هذا العمل الذى ينطوى على نكران الجميل ، فأبلغ عزت بك الوزراء هذا القرار ، فطلبوا اليه بدلا من شطب اسمه ان يطلبوا منه استقالته تلغرافيا ، فرفض المجلس ذلك ايضا ،

واصر الطلبة على رفض هذا المسعى المنكر ، فسكتت الحكومة ازاء هذا الاصرار

وقد آلمت الفقيد هذه الحركة الوضيعة التى بدت من الحكومة ، اذ لم يكن يتوقع ان تصل بها شهوة الاضطهاد الى هذا الدرك الحقير ، فتتدخل فى شأن عضويته بناد يضم الطلبة الأوفياء ، الذين يحبهم ويحبونه ، فضلاً عما له على النادى من يد لم يجاره فيها احد ممن طلبوا شطب اسمه ، وخفف عنه هذا الالم موقف اعضاء النادى وتمسكهم بعضويته ، ودفاعهم عن كرامته فى غيبته ، حتى انتهت الحادثة باحباط مسعى الحكومة .

هذا ، وقد ظل النادى يؤدى رسالته الوطنية والاجتماعية ، حتى اقفل بأمر السلطة العسكرية البريطانية سنة ١٩١٤ ، فى أوائل الحرب العالمية الاولى





الزعيم محمد فريد فى أواخر حياته

جهاد الفقيد سنة ١٩١٣

استهلت سنة ١٩١٣ ، والزعيم فى منفاه ، والحالة فى اوربا مضطربة بسبب الحرب البلقانية ، وصوت السلام خافت ، ومنطق الحق مغلوب ، والافق الدولى ملبد بالغيوم ، منذر بوقوع الحرب العامة ، التى اندلع لهيبها فى أغسطس من العام التالى (١٩١٤)

أما فى مصر ، فالاحتلال والحكومة ماضيان فى حربهما للحركة الوطنية ، حربا لاهوادة فيها ، فالصحافة الوطنية مضطهدة ، والوزارة واقفة لها بالمرصاد ، وحرية الاجتماعات ممنوعة ، واجراءات الارهاب والاحكام الصادرة فى القضايا السياسية قد القت الفزع فى النفوس ، والفقيد فى منفاه لايتصل بمصر الا بواسطة اخوانه وذوى قرباه وتلاميذه المخلصين

وكان المرحوم امين الرافعى يتولى رياسة تحرير صحيفة الحزب الوطنى من فبراير سنة ١٩١٢ (الى أن أوقفها فى اواخر سنة ١٩١٤ احتجاجا على الحماية البريطانية) ، وقد وقفت لها الحكومة بالمرصاد ، وبخاصة بعد الحكم على الفقيد فى أبريل سنة ١٩١٢ ، وهددتها بالتعطيل اذا هى نشرت مقالاته التى كان يرسلها من منفاه

ولم تجتمع الجمعية العمومية للحزب الوطنى فى تلك السنة (١٩١٣) ، وكانت هذه اول مرة لم ينعقد فيها اجتماعها السنوى منذ تأسيس الحزب ، وهى أول سنة بعد نفى الزعيم ، واغلق نادى الحزب فى تلك السنة كذلك

ولم ينظم الحزب موكبه المعتاد سنويا ، للاحتفال بذكرى مصطفى كامل ، اذ منعت الحكومة سيره ، كما حظرت القاء الخطب على قبره ، واقتصر احياء ذكراه على اجتماع أقيم مساء يوم الاثنين ١٠ فبراير سنة ١٩١٣ بمدفنه بالامام ، حيث تليت آى الذكر الحكيم ، ووضعت باقات الزهور على ضريحه الطاهر

.وكان من طغيان الحكومة كذلك ان منعت نصب السرادق الذى اعتادت الشبيبة اقامته للاحتفـــال بالمولد النبوى الشريف

وفى يناير سنة ١٩١٣ اجتمعت اللجنة الادارية للحـزب الوطنى ، وقررت الاحتجاج على اتفاقية السودان ، واجتمعت ايضا يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٣ لمناسبة ذكرى دخـول الانجليز العاصمة سنة ١٨٨٢ ، وقررت تجديد الاحتجاج على الاحتلال ، ثم أرسلت برقية بهذا الاحتجاج الى السير ادواردجراى وزير خارجية بريطانيا

وقد سبق القول ان المترجم زار بلجيكا بعد انتهاء مؤتمر السلام بجنيف ، وقد عاد منها الى باريس ، فوصل اليها فى اول نوفمبر سنة ١٩١٢ ، واقام بها خمسة ايام ، ثم عاد الى انفرس ، واقام بها الى ١٠ نوفمبر ، وسافر الى جنيف من طريق لوكسمبرج ، فوصلها يوم ١٢ نوفمبر ، واقام بها الى اواخر فبراير سنة ١٩١٣

وفى أثناء مقامه بجنيف ، تعرف ببعض الشرقيين النازلين بها ، من احرار الامم الشرقية ، ودعا نحو خمسة عشر منهم الى وليمة اقامها لهم يوم ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٢ ، فلبوا دعوته ، واقترح عليهم تأسيس جمعية باسم (جمعية ترقى الاسلام) ، فقابلوا الاقتراح بالتأييد والارتياح ، وتأسست الجمعية فعلا ، ولقد كان الفقيد دعامتها ، واكبر مؤسسيها ، وهو الذى وضع لها لائحـــة تتضمن اغراضها ونظامهـــا ، وتتلخص الغاية التى تنشدها فى تقوية روابط التضامن بين

الامم الاسلامية ، وبعث روح النهضة الفكرية والاقتصادية فيها ، واتخذت الجمعية (جنيف) مركزا لها ، واصدرت مجلة باللغة الفرنسية باسم (مجلة جمعية ترقى الاسلام)

وقد انضم الى الجمعية بعض افاضـــل المسيحيين من الشرقيين ، فكانت نواة لعصبة امم شرقية ، وكذلك انضم اليها بعض الشخصيات الكبيرة من الاوربيين ، مثل بييرلوتى الاديب الفرنسي الكبير ، والمستر ويلفرند بلنت ، نصـــير المسألة المصرية ، والمسيو الفريد دوران « Alfred Durand » الاستاذ بكليـــة اللغات الشرقيـــة بباريس ، وكلود فارير « Claude Ferrere » الاديب الفرنسى الكبير ، وغيرهم

وصدر العدد الاول من المجلة ، فى ثوب قشيب باللغـــة الفرنسية ، فى فبراير سنة ١٩١٣ ، واخذت تصدر بانتظام ، يدبجها يراع الفقيد ، وكثير من كتاب الشرقيين والاوربيين ، وظلت تصدر الى أن أوقفت فى خلال الحرب العالمية الاولى

وفى أغسطس سنة ١٩١٣ سافر الى (الهاى) عاصمة هولندا ، لحضور مؤتمر السلام الذى انعقد بها خلال هذا الشهر ، وحضر أغلب جلسات المؤتمر ، وزاد صلاتهبالاعضاء الذين تعرف اليهم فى المؤتمرات السابقة ، وتحدث اليهم فى شئون مصر وحركتها الوطنية

ولم تفارقه دسائس الاحتلال فى اثناء مقامه فى الهاى ، فبينما كان المؤتمر مجتمعا نشرت صحف المدينة تلغـــرافا ورد اليها من لندن ينبىء باكتشاف مؤامرة من الطلبـــة المصريين بانجلترا لقتل اللورد كتشنر معتمد انجلترا فىمصر، وان المكلف بالقتل شاب مصرى من طلبة العلم بلندن وممن لهم علاقة بمحمد فريد رئيس الحزب الوطنى ، وان ذلك الشاب قد سافر من اجل ذلك الى مصر لتنفيذ القتل ،فلفت هذا التلغراف انظار اعضاء المؤتمر ، واخذوا يتساءلون عما اذا كان الفقيد هو المعنى بهذا التلغراف ، فنفاه فى شدة

وحزم ، واكد لهم أنه حديث خرافة ، ثم اتضح بعد ذلك أن الخبرمكذوب ، وقد اختلقهاحد أعداء الفقيدالسياسيين، للتعريض بسمعته لدى أنصار السلام من أعضاء المؤتمر

ولما انتهى مؤتمر الهاى قصد المترجم الى باريس ، وهناك التقى بالمصريين المقيمين بها ، وفى يوم ٣ سبتمبر سنة١٩١٣ الموافق ٣ شوال سنة ١٣٣١ هجرية ثانى يوم عيد الفطر ، اقاموا وليمة عشاء برياسته فى قهوة سوفليه « Soufflet » احتفالا بهذا العيد ، ثم ألقى الفقيد خطبة وطنية اسلامية دعا فيها المصريين والامم الاسلامية كافة الى متابعة الجهاد لتحرير أوطانهم

ووافق يوم ٩ نوفمبر سنة ١٩١٣ عيد الاضحى (١٠ ذى الحجة سنة ١٣٣١) ، فأقام وليمة أخرى بباريس ، جمعت كثيرا من المسلمين المختلفى الاجناس ، ودعا اليها بعض الشرقيين المسيحيين ، وبعض الافرنج المشتغلين بالاسلام ، وحضرها نحو خمسين مدعوا من المصريين والترك والفرس ، وحضرها المسيو ألفريد دوران « Alfred Durand » الاستاذ بكلية اللغات الشرقية بباريس ، والمسيو جرفيه كورتلمون الصحفى الفرنسى ، وبعض مندوبى الصحف ، وخطب الفقيد فى ضرورة تضامن الشرقيين وتضافرهم ، وخطب فى الحفلة كل من الاستاذ الفريد دوران والمسيو كورتلمون

وعاد المترجم الى جنيف فى ديسمبر سنة ١٩١٣ ،للاقامة بها ، ولبى دعوة جمعية ابى الهول ، التى كان يرأسها الدكتور يحيى أحمد الدرديرى ، اذ اقامت حفلة تكريم له فى فندق بلفى Belle Vue مساء ٣١ ديسمبر ، لمناسبة عيد جنيف ، وكانت الحفلة بالغة منتهى الرونق والبهاء ، وألقى فيها بعض الشبان عدة خطب فى تمجيد الفقيد والمبادىء الوطنية فى شخصه ، وخطبهو فيهم حاثاالشباب

على الثبات على هذه المبادىء بعد اتمام دراستهم وعودتهم الى الوطن ، ونصح لهم بالحياة الحرة ، والانصراف عن المناصب الحكومية ، لانها تخمد فى نفوسهم جذوة المبادىء الوطنية ، قال فى هذا الصدد : « ان المناصب تؤثر فى ضعاف العزائم ومحبى الابهة وعشاق الرتب والنياشين ، وهو ضعف وراثى فى كثير من الشبان المصريين ، لايؤمل ان يزول مرة واحدة ، بل لابد من مرور زمن طويل حتى تتربى ملكة الوطنية الحقيقية فى نفوسنا »

انتخابات الجمعية التشريعية فى مصر

كان الفقيد فى منفاه بأوربا حين أنشئت « الجمعية التشريعية » سنة ١٩١٣ ، وفى أثناء الانتخابات لعضويتها ، وبالرغم من ان نظام الجمعية كان افتياتا على حق الامة فى الدستور ، فان الفقيد قد استحث الامة على حسن اختيار اعضائها ، لكى تتألف منهم هيئة تدافع عن حقوقها ومصالحها ، وتكون اداة للجهاد القومى ، واصدرت اللجنة الادارية للحزب الوطنى منشورا الى الشعب بتاريخ ٢٥ اكتوبر سنة ١٩١٣ ، بتوجيه عنايته الى حسن اختيار المندوبين الخمسينيين ، ثم انتخاب اعضاء الجمعية ، مهما كان رأيها غير قطعى ، وظهر الحزب بمظهر الوطنية الحقة ، اذ حث الامة على انتخاب الاكفاء للنيابة من اى حزب كانوا ، ولو كانوا من غير اعضائه

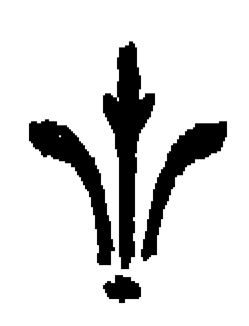
وكان من بين المرشحين الذين أيد الحزب انتخابهم سعد زغلول فى قسمى السيدة زينب وبولاق ، فقد عقدت عدة اجتماعات انتخابية أيد الوطنيون فيها ترشيحه ، ومن اهم هذه الاجتماعات اجتماع اقيم بالحلمية الجديدة فى يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩١٣ ، فى سراى محمود محرم رستم ، عضو اللجنة الادارية للحزب الوطنى ، خطب فيه شباب الحزب وأنصاره فى تأييد انتخاب سعد ، ووقف سعد فى

ختام الاجتماع ، فشكرهم على شعورهم الشريف ، وبفضل هذا التأييد فاز فى الانتخاب ، وغير خاف ان وكالته للجمعية التشريعية قد مهدت له زعامة الوفد فى نوفمبر سنة ١٩١٨

كتب الفقيد ما يأتي فى مذكراته قبل ظهور نتيجة انتخابات الجمعية التشريعية :

« جميع الاجتماعات الانتخابية التى حصلت بالقاهرة وبعض جهات الارياف ، كان الصوت العالى فيها لرجال الحزب الوطنى ، فالحركة فى الحقيقة من اعمال الحزب ، وان كانت الظروف السياسية منعت اللجنة الادارية من الظهور فيها ، ويظهر ان سيكون سعد زغلول من ضمن المندوبين عن القاهرة ، أما انتخاب سعد فيغضب الخديو ، ومما يزيده غضبا ان الحزب الوطنى عضده وساعده بقوته »

وبعد أن فاز سعد بعضوية الجمعية التشريعية ارسل له المترجم برقية تهنئة بنجاحه فى الانتخاب



جهاد الفقيد سنة ١٩١٤

تابع الزعيم سنة ١٩١٤ جهاده فى منفاه ، وتابعت الحركة الوطنية سيرها فى مصر ، متبعة تعاليمه وارشاده ، محتذية مثاله فى الثبات على النضال ، ومقاومة الاضطهاد ، وتذليل العقبات

وقد بقى بجنيف طيلة شهر يناير سنة ١٩١٤ ، الى أن جاءته دعوة لحضور مؤتمر الاجناس المضطهدة « Nationalities & Subjects Races Conferences » الذى انعقد بلندن فى شهر فبراير سنة ١٩١٤ ، فبادر الى تلبية الدعوة وسافر الى لندن ليحضر المؤتمر ، ويرفع فيه صوت مصر ، وقد أكبر المصريون فى انجلترا جهاد الزعيم ، فقابلوه بأعظم مظاهر الحفاوة والتكريم ، واجتمعوا لاستقباله بمحطة فيكتوريا يوم وصوله ١٥ فبراير ، وحيوه أجمل تحية وهتفوا له هتافا عاليا ، ورافقوه الى فندق امبريال ، حيث نزل به

بدأ انعقاد المؤتمر يوم الاثنين ١٦ فبراير سنة ١٩١٤ ، برآسة السير هنرى كوتون « H. Catton » ، وحضره كثير من مندوبى الهنود وغيرهم من الشعوب الشرقية الاسيوية والافريقية المهضومة الحقوق ، وكثير من الطلبة المصريين بجامعات انجلترا ، وبعض اعضاء البرلمان البريطانى والصحفيين ، فلما دخل الفقيد مكان الاجتماع حياه المؤتمر بتصفيق حاد طويل ، واجلسه الرئيس الى جانبه ، وخطب السير هنرى كوتون عن حرية الصحافة فى الهند ومصر ،

ثم قرأ عدة رسائل برقية وردت الى المؤتمر بتأييده من كثير من كبار رجال السياسة والجمعيات السياسية ، ومنها جمعيات الطلبة المصريين بأوروبا ، ثم أشار الى سروره العظيم بوجود فريد بك الى جانبه ، وانضمامه الى لجنة المؤتمر ، وأطراه بقوله : « انه أحد الرجال العظماء الذين يقدرون مبدأ التضحية والذين تعذبوا فى سبيل خدمة قومهم » ، فقابل الحضور هذه الكلمات بالتصفيق الطويل

ثم ألقى الفقيد خطبة باللغة الفرنسية بلسان طلق بليغ ، وظهر على الحاضرين الذين كانوا يعرفون تلك اللغة ، وبخاصة الصحفيين ، اعجابهم بقدرته فى اللغة الفرنسية وحسن ادائه بها

ثم قام أحد أعضاء لجنة المؤتمر ، وترجم خطبته الى الانجليزية ، وكان موضوعها وصف حالة مصر وقانون الصحافة فيها ، وكانت موجزة خالية من أى تكلف ، فحازت استحسان الحاضرين ، واشارت اليها الصحف الانجليزية وعلقت عليها ، ثم تكلم الدكتور روثر فورد ، مدافعا عن حرية الصحافة ، وتطرق الى الكلام عن تحرير مصر ، ونادى بمبدأ « مصر للمصريين »

وفى ختام الجلسة قرر المؤتمر ارسال برقيتين الى الخديو والى الجمعية التشريعية بالغاء قانون المطبوعات ، والقوانين الاخرى الاستثنائية ، والعفو التام عمن حكم عليهم بمقتضاها

وبعد ان حضر المترجم المؤتمر ، قضى بقية الزمن القصير الذى مكثه بلندن فى زيارات متصلة لعارفى فضله من الانجليز وحفلات تكريم متعددة ، أقامها له أعضاء الجمعيات المصرية

وعرج المترجم على بلجيكا بعد عودته من لندن ، وذهب الى « لييج » « Liege » ، حيث إقام له نادى الاتحاد الاسلامى حفلة تكريم يوم اول مارس سنة ١٩١٤ ، وكان أعضاؤه من شباب الاقطار الشرقية ، وحضر الحفلة جميع

الشرقيين المقيمين بالمدينة ، او الذين جاءوها من مختلف المدن البلجيكية ، فقام رئيس النادى وكان البانيا ، ورحب بالضيف الكريم ، وعبر عن شعور اخوانه نحوه ، ومما قال ان الطلبة الشرقيين بأوروبا يرون فيه الراس المدبر ، والقوة العاملة ، وطلب اليه أن يتفضل بقبول رآسةالشرف للنادى ، فقبلها شاكرا ، ثم تلاه طالب شرقي بقسم التجارة بجامعة ليبج ، وشكر الفقيد على قبوله رآسة شرف النادى وشرح أدوار جهاده الذى استحق الاعجاب

ودعته الجمعية المصرية فى نوشاتل « سويسرا » الى زيارتها لمناسبة تأسيسها فلبى الدعوة وقصدها يوم ٩ مايو سنة ١٩١٤ ، وأقامت له الجمعية مأدبة تكريم خطب فيها بعض اعضائها ، والقى الفقيد كلمة حثهم فيها على التضامن ، والتمسك بالمبادىء القويمة والفضائل الوطنية

وعاد من نوشاتل الي ليبج تلبية لدعوة جمعية ابى الهول بها ، لالقاء خطبة جامعة فى المسألة المصرية ، فى حفلة اعدتها لهذا الغرض مساء يوم ١٢ مايو سنة ١٩١٤ ، دعت اليها صفوة القوم من اساتذة الجامعة ورجال القضاء والمحاماة والصحافة والطب والهندسة ، حتى بلغ عدد الحاضرين بها نحو الف شخص ، وكان الفقيد خطيب الاجتماع ، فألقى خطبة فياضة ، بدأها بشكر الامة البلجيكية التى قبلت انعقاد المؤتمر الوطنى المصرى بمدينة بروكسل فى سبتمبر سنة ١٩١٠ ، بعد ان رفضت الحكومة الفرنسية عقده فى باريس ، ثم اعرب عن سروره للتحدث عن المسألة المصرية امام صفوة مختارة من الامة البلجيكية التى قاست كثيرا من الآلام تحت نير الحكم الاجنبى ، وقال انها اعرف من غيرها بشدة ما يقاسيه غيرها من التدخل الاجنبى ، ثم تكلم عن الحرية ، وما تعانيه الحركة الوطنية من الاضطهاد فى مصر ، وذكر قانون الاتفاقات الجنائية ، وقانون المطبوعات

والشدة فى تطبيقه ، وتكلم عن الجمعية التشريعية ، فأبان نقص نظامها الاساسي وعدم امكانها القيام بمهمتها ، مادامت الحكومة غير خاضعة لصوت الامة ، وختم خطبته بقوله انه سيظل ثابتا على مبدئه ، عاملا على خطته ، لانهاض امته ، مهما قاسى فى ذلك السبيل من شدائد وما لقى من صعوبات

وقد قوبلت خطبته بالتصفيق المتواصل والاعجاب من جميع الحاضرين ، وعرج الفقيد فى هذه الرحلة على بروكسل وبعض مدن بلجيكا .



جهاد الزعيم

فى الحرب العالمية الأولى

كان الزعيم فى جنيف ، حين أعلنت الحرب بين انجلترا والمانيا فى اغسطس سنة ١٩١٤ ، وكان الخديو عباس الثانى لا يفتأ من قبل يسعى الى الصلح معه ، ويوفد اليه رسله لهذه الغاية ، فلما اعلنت الحرب العامة ، جدد هذا المسعى ، فقبل المترجم الصلح معه ، على أساس ان يعلن الدستور ، وارسل اليه بالاستانة خطابا فى ٢٢ اغسطس سنة ١٩١٤ ، يهنئه بنجاته من حادث الاعتداء عليه ، وينصح له بمنح الامة الدستور ، ثم قصد الى الاستانة ، والتقى به هناك « وكان لم يخلع بعد » ، وتم الصلح بينهما على هذا الاساس ووعده الخديو باصدار مرسوم يعلن فيه الدستور ، وقد ابدى الخديو لخاصة رجاله اغتباطه بالصلح مع الفقيد ، وامتدحه فى حديثه معهم ، ومما قال عنه : « انه رجل مبادىء ، لا يتغير مهما قاسى فى سبيل المحافظة على مبادئه »

وفى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، أصدر الخديو منشورا الى الامة المصرية ، باعلان الدستور الكامل فى مصر ، ولكن بريطانيا اعلنت حمايتها الباطلة على مصر فى ديسمبر سنة ١٩١٤ ، وخلعت الخديو عباس عن العرش ، ونصبت بدله السلطان حسين كامل ، وشتتت شمل الوطنيين

وكان طبيعيا وقد اعلن الانجليز حمايتهم على مصر واستمسكوا باحتلالها ، ان ينضم الفقيد الى الجانب المحارب لانجلترا فى الحرب العالمية الاولى ، وهو المؤلف من المانيا وتركيا والنمسا ، وكان جوابه للذين سعوا فى الاتفاق مع الانجليز فى اوائل تلك الحرب: « ان اى اتفاق مع الانجليز لا يمكن الا ان يكون على اساس الاعتراف بالحماية او الاحتلال ، وهذا مالا يمكن التفكير فيه مطلقا »

وقد سئل وقتئذ عما يكون العمل فيما لو هزم الاتراك وانتصر الانجليز فقال : « نجتهد حينذاك فى بعث الثورة فى مصر ، اما الاعتراف بالحماية مهما كان شكلها ومهما اعطانا الانجليز من الامتيازات فلن يمكن مطلقا »

وهذا الذى كان يقوله سنة ١٩١٥ ، قد وقع تماما فى مصر ، اذ شبت الثورة سنة ١٩١٩ بعد خروج انجلترا ظافرة من تلك الحرب

على أن الزعيم وتلاميذه قد حافظوا على مبدئهم « مصر للمصريين » ، وقد دعا الفقيد المصريين الى التمسك به حيال الترك ، كما تمسك به حيال الانجليز ، حتى لا يفهم من تأييدهم لتركيا فى الحرب انهم يقبلون التبعية لها او التنازل عن استقلال مصر ، وصنع فى جنيف أواخر سنة ١٩١٤ شعارا على دبوس صغير جميل الصنع ، مكتوب عليه « مصر للمصريين » يحمل فى العروة ، ظل يحمله هو واخوانه المصريون فى الاستانة ، وفى اى بلد حلوا به ، اعلانا بتمسكهم بالقومية المصرية

ونقم منه الامير سعيد حليم رئيس الوزارة التركية هذه النزعة ، وابلغه ذلك حين كان بالاستانة فى نوفمبر سنة ١٩١٤ ، بواسطة سيف الله باشا يسرى ، ومما قاله له فى هذا الصدد : ان الصدر ناقم منه ومن الحزب الوطنى قولهم دائما « مصر للمصريين » ، وانه بلغه عنه انه قال : « ان الجيش العثمانى لا يمكث فى مصر بعد جلاء الانجليز عنها اكثر من اربع وعشرين ساعة ، ثم يجلو هو عنها » ، ونصح له باسم الصدر ان يقلع عن الخوض فى مثل هذا الحديث ، والا اتخذت ضده اجراءات شديدة ، فأجابه الزعيم بأنه مصر على شعاره ومبدئه ، وان مصر للمصريين لا محالة ، لا يتحول قط عن ذلك ، ولم يكترث لتهديدات الصدر ولا لتحذيراته

وتبين الفقيد ان هذه الافكار ليست فقط افكار الامير سعيد حليم ، بل شاركه فيها خلال الحرب معظم زعماء الترك ، وبخاصة طلعت وجمال ، وكانوا يكتمون نياتهم حتى يتم لهم فتح مصر ، فيعيدون النظر فى نظامها ، ويتصرفون فيها كما يريدون ، ولذلك لم يرضوا بأن يقيدوا أنفسهم فى بداية الحرب بأى عهد نحو مصر ، وقد آنس منهم المترجم هذه النيات ، برغم كتمانهم اياها ، واستشفها من خلال مناقشاتهم ، وما كان يترامى اليه من احاديثهم الخاصة ، ولذلك زادته هذه الحقائق تمسكا بأن تكون « مصر للمصريين » ، لا للترك ولا للانجليز ، ولا لاى دولة اخرى ، وتمسك بهذا المبدأ ، وجهر به علنا ونادى به فى الاستانة وفى النمسا والمانيا وسويسرا ، وجابه به كل رجال السياسة ، من ترك وانجليز والمان ونمساويين ومحايدين

سافر المترجم من الاستانة فى ديسمبر سنة ١٩١٤ ، وقصد الى النمسا ثم الى المانيا ، وأخذ يتصل برجال السياسة والصحافة ، ويعرفهم بموقف مصر وقضيتها ، ويدافع عن استقلالها وكرامتها ، ثم قصد الى سويسرا فى اوائل سنة ١٩١٥ ، حيث جعل معظم اقامته بها مدةالحرب ومنها كان ينتقل الى البلاد الاخرى كلما اقتضى ذلكالدفاع عن مصر ، وكان — ولا ريب — القوة العاملة فى التمسك باستقلال مصر والمحافظة على حقوقها

وقد أصدر فى جنيف سنة ١٩١٥ جريدة اسبوعية بالفرنسية باسم « Echo de l'Egypte » « صدى مصر » ، ولكن الحكومة السويسرية منعت استمرار صدورهابحجة منافاتها لحياد سويسرا ، ولكن الواقع ان ذلك كان مجاملة لانجلترا ، ولم يظهر من هذه الجريدة الا العددان الاول والثانى

وقد ساء زعماء الترك تمسك الفقيد بمبدأ « مصر للمصريين » فنقموا منه هذه النزعة ، واسروا له الضغينة فى انفسهم ، فلما ذهب الى الاستانة فى فبراير سنة ١٩١٦ ، وجد حوله جوا من الشكوك ، ونطاقا من الرقابة والتجسس ووقع الجفاء بينه وبينهم ، حتى لقد بلغ بهم الامر ان اتهموه بأعمال عدائية ضد تركيا ، وما لبث الاتهام ان اتخذ شكلا جديا ، وصار موضع تحقيق ، تولاه مدير الامن العام ، بناء على تعليمات طلعت وزير الداخلية ، وقد وقف الفقيد فى هذا التحقيق موقفا مشرفا ، برهن فيه على انه زعيم الاستقلال وحامل لوائه حقا

ذلك انه التقى بالمحقق فى ادارة الامن العام يوم الاربعاء ٢٣ فبراير سنة ١٩١٦ ، فابتدره الفقيد بقوله : اريد أن اعرف قبل كل شىء ، هل انت تسألنى بصفتك مدير الامن العام وانا امامك بصفة متهم ، او انك تكلمنى بصفتك مندوبا عن طلعت بك للاستعلام عن بعض نقط يضيق وقته عن ان يسألنى عنها ، لانك لو اعتبرتنى متهما فلا اجيبك عن شىء مطلقا ، ولا ادافع عن نفسى بل اقول لك — كما قلت للانجليز فى مصر — افعلوا ما شئتم ، فبيدكم القوة استعملوها كما تريدون ، واما اذا كان الامر استعلاما بسيطا ، فأجيبك على ما تريد

قال المترجم فى مذكراته : فأجابنى مدير الامن العام بآدابهم التركية المبنية على الرياء والنفاق : استغفر الله افندم ، نحن اخوان ، وحاشا ان نتهمك ، اننا نريد فقط ان نستعلم منك عن بعض النقط

وانتهى النقاش بينهما بان قال لمدير الامن العام بكل انفة وشمم : « ليس بهذه المعاملة تستميلون المصريين ، فان هذه المعاملة الفظة لو علمت فى مصر — ولا بد انها تعلم — تضركم وتعرقل مساعيكم ، ولابد لكم من صداقة المصريين ، والاتفاق

معهم اتفاق الند مع الند ، والقرين مع القرين ، والا اكلتكم اوروبا ، بل اكلكم الالمان اصدقاؤكم الان »

وختم كلامه بقوله : « هاك ما عندى من الاقوال ، ارجو ان تبلغها حرفيا مع جميع ما قلته لك من الملاحظات التى طلعت بك ، وتبلغه استيائى من هذه المعاملة وهاتيك المراقبة الشديدة ، فان اراد بيانا اوضح فأنا مستعد للاجابة ، مع العلم بأنى اعتبر نفسى حرا فى ان اقابل من اريد ، برغم جواسيسكم العديدين »

فبهت مدير الامن العام من هذه اللهجة الحازمة فى الجواب وابلغ الفقيد انه سينقل حديثه الى طلعت بك ، ثم سافر المترجم من الاستانة فى ابريل سنة ١٩١٦ قاصدا جنيف ، ناقما من الترك سياستهم نحو مصر ، واعتزم الاقامة بسويسرا حتى تنتهى الحرب

وقد سقطت وزارة سعيد حليم فى فبراير سنة ١٩١٧ ، وخلفه فى الصدارة طلعت باشا ، وزار هذا برلين فى مارس سنة ١٩١٧ ، وكان الفقيد قد غادرها قبل مجيئه ، وكتب فى مذكراته ما يأتى : « أثناء اقامتى فى هذه البلدة « بلانكبرج » « Blankenburg » قرأت فى الجرائد خبر مجيىء طلعت باشا الصدر الاعظم الى برلين ، وبما انى اعلم علم اليقين ان هذا الرجل لا يحبنى بسبب دفاعى عن حقوق مصر ، وطمعه هو فى استرجاعها ولاية عثمانية بسيطة ، حمدت الله على بعدى عن برلين ، حتى لا اضطر لمقابلته او لمجرد زيارته ، اما هذه الزيارة ففى غير محلها ، لان وزراء تركيا يسعون دائما لزيارة الامبراطور ، ولا احد من وزراء المانيا يزور الاستانة ، او يهتم بزيارة سلطانها ، فهذا الترامى تحت اقدام المانيا ليس من السياسة فى شىء ، وقد عدت الى برلين مساء الخميس ٢٦ ابريل سنة ١٩١٧ »

مذكرة الفقيد الى المؤتمر الدولى باستوكهلم

ولما علم المترجم بقرب انعقاد مؤتمر دولى اشتراكى فى استوكهلم ، قصد اليها فى مايو سنة ١٩١٧ للدفاع عن القضية المصرية ، وتعرف مدة اقامته بها بمدير جريدة استوكهلم داجبلاد Stockholm Dageblad ونشر فى جريدته يوم ١٠ يونية سنة ١٩١٧ مقالة بعنوان « يجب تحرير مصر » ، وبقى بهذه المدينة شهرين يدافع عن قضية مصر ، ثم سافر الى المانيا للاستشفاء فى ويزبادن ، ثم رجع الى استوكهلم حيث انعقد المؤتمر فى اكتوبر من تلك السنة ، وقدم اليه مذكرة قيمة عن القضية المصرية ، شرح فيها خلاصتها ، وذكر طرفا من نقض انجلترا لعهودها فى الجلاء ، وكيف اعلنت الحماية الباطلة على مصر فى ديسمبر سنة ١٩١٤ ، واثبت ان حق مصر فى الاستقلال لم يتأثر لا من الاحتلال ولا من الحماية ، قال فى هذا الصدد :

« ان حرية الشعوب لا تنتقل ولا تفقد بمضى المدة ، ولا تستطيع الدول أن تتصرف فيها بمعاهدات كما تتصرف فى السلع ، وانى اقرر ان اية امة لا تستطيع أن تتصرف فى نفسها ولا فى وطنها ، تصرفا يضر بحقوقها ، لان الوطن ليس ملكا لجيل من الاجيال ، بل هو ملك للاجيال الماضية والمستقبلة ، ولا تستطيع انجلترا ان تتمسك باى معاهدة او عقد أو وثيقة سياسية من هذا القبيل ، وعلى فرض وجودها فلا يمكن التمسك بها قبلنا »

مذكرته الى الدول المتحاربة والمحايدة

وقدم الى الدول المتحاربة والمحايدة مذكرة بتاريخ ١٠ اكتوبر سنة ١٩١٧ ، طلب فيها الى الدول جميعا عند انعقاد مؤتمر الصلح أن تقر استقلال مصر التام وحريتها ، وبرهن على ان سلام العالم ومصالح الدول تقتضى هذا

الاستقلال ، وأن حيدة قناة السويس لا تكون فعليـــة ، مادام لاية دولة أجنبية جنود فى مصر

ولما وضعت الحرب أوزارها فى نوفمبر سنة ١٩١٨ ، وقامت الثورة الداخلية فى ألمانيا ، غادرها الفقيـــد الى سويسرا فى أواخر نوفمبر ، وقصدها الوطنيون المصريون الذين كانوا بألمانيا وبالاستانة ، وأخذوا يعدون العـــدة لاسماع مؤتمر الصلح صوت مصر

فلما عقد مؤتمر الصلح فى باريس أرسل الفقيد تقريرا فى ٥ ديسمبرسنة ١٩١٨ الىالرئيس ويلسون عقبوصوله الى باريس ، وأردفه بثان فى أواخر ديسمبر ، وبثالث فى أوائل يناير سنة ١٩١٩

وقد ختم أول تقرير له بالطلبات الآتية :

١ ــ استقلال وادى النيل استقلالا تاما
٢ ــ قبول مصر فى عصبة الامم
٣ ــ تمثيل مصر فى مؤتمر الصلح
٤ ــ ضمان حرية قناة السويس والملاحة فيها

ويتضمن التقرير الثانى شرحا وتأييدا للمطالب المذكورة وقد استند فيه الى ما أعلنه الرئيس ويلسون من حـــق الامم فى تقرير مصيرها ، والتقرير الثالث فى تفصيـــلات القضية المصرية

الفقيد وثورة سنة ١٩١٩

كتب الفقيد فى مذكراته ما يأتى تحت عنوان « الثورة فى مصر » :

« من الامور التى كانت غير منتظرة ما حصل بمصر فى شهرى مارس وابريل من هذه السنة ــ ١٩١٩ ــ ، وهو قيام ثورة عامة ، اشتركت فيها الامة بجميع طبقاتهـــا ،

واتحد فيها الاقباط والمسلمون مطالبين باستقلال مصر التام ، وخلاصة ظهورها أن حسين رشدى باشا طلب من الانجليز عقب التوقيع على الهدنة مع ألمانيا ، أن يسافر الى لندرة مع عدلى باشا ناظر المعارف، لشرح حالة مصر لوزارة الخارجية البريطانية ، والاتفاق معها على مصالح الوطـن المصرى ، فوعده الانكليز بالسفر ، ولكنهم أبلغوه فى شهر مارس سنة ١٩١٩ أن رجال الحكومة الانكليزية مشتغلون الآن بمسألة المؤتمر ولا يمكنهم التفرغ لمناقشـــة الوزراء المصريين ، فاستقال فى ديسمبر سنة ١٩١٨ ، وبقى مصرا على استقالته ، رغما من الحاح الانكليز والسلطان عليه ، ثم قبلوا أن يسافر مع عدلى باشا ولكنه طلب أن يصرح كذلك للوفد ، الذى ألف فى أثناء ذلك من سعد زغلول باشا وزملائه ، ليسافر الى لوندرة وباريس ، مطالبا باستقلال مصر ، فرفض الانكليز بتاتا ، ثم قبل السلطان استقـــالة الوزارة فى أول مارس سنة ١٩١٩ ، وفى ٦ منه أستـــدعى الجنرال وطسون ، قائد الحامية الانكليزية ، سعد باشا ، واسماعيل صدقى باشا ، ومحمد محمود باشا ، وحمـــد الباسل باشا الى مركزه ، واظهر لهم استياء حكومته من تدخلهم فى سياسة البلد ، واتهمهم بعرقلة مساعى الحكومة الاصلاحية ، وهددهم بمحاكمتهم عسكريا ، ثم قبض عليهم فى مساء نفس ذلك اليوم ، وقرر اعتقالهم فى جزيرة مالطة ، وأرسلوا اليها فعلا ، فكان خبر القبض عليهم ونفيهم خارج القطر سببا لمظاهرات فى مصر وطنطا وغيرهما مؤلفة من طلبة المدارس العليا والثانوية والازهريين ، وكثير من الشبان الموظفين والمحامين ، بل والقضـــــاة ، وقد انتهت هذه المظاهرات بسلام ، ولكن حصل فى بعضها تصادم مع رجال البوليس وجيش الاحتلال ، استعملت فى أثنائها البنادق ، فقتل وجرح كثيرون ، فى مصر وطنطا واسكندرية وغيرها ،

فزاد غضب الامة لهذه الفظائع ، وشكلت فى الحال عـدة جماعات لتخريب السكك الحديدية ، وحرق المحطـات ، وقطع أسلاك التلغراف والتليفون فى جميع أنحاء القطـر من الاسكندرية الى أسوان . وامتدت الحركة الى جميـع المديريات ، وبما أن الجنرال « اللنبى » كان وقتئـذ فى باريس ، صدر اليه الامر بالعودة بأسرع ما يمكن ، معينـا مندوباساميا للحكومة الانكليزية، بدل الجنرال ونجت باشا، وأعطى سلطة مطلقة فى ادارة القطر المصرى عسكريا ومدنيا فعاد مسرعا ، ولكنه أراد مزج اللين بالشـدة ، فمع أصداره أوامر مشددة بمجازاة البلاد والقرى ، التى يحصـل بجوارها تخريب فى السكك الحديدة ، بحرقها بواسـطة الطيارات ، وتشكيله جملة فرق سيارة لتمنع الحركات الثورية فى البلاد ، وتأليفه عدة محاكم عسكرية لمحاكمـة القائمين بالحركة ، أصدر أمرا بارجاع سعد باشا ورفاقه من النفى ، وبالتصريح لهم ولمن يريد السفر الى أوربا ، فحصلت مظاهرات فرح كبيرة فى العاصمة بهذه المناسبة ، ولـكنها انتهت بتدخل الجنود الانكليز ، وقتـل وجرح كثيرون ، كذلك استرضى رشدى باشا بوعود ــ لا نعلم ما هى ــ حتى قبل تشكيل وزارة جديدة فى ٩ ابريل سنة ١٩١٩ ، دخل ضمنها عدلى يكن باشا ، وعبد الخالق ثروت باشا ، وحسن حسيب باشا ، وجعفر ولى باشا ، ومدحت يكن باشا ، وبالطبع لا يتيسر ذكر تفصيل كل ما حصـل بمصر أثناء ذلك فى هذه المذكرات الصغيرة ، ولكن الذى يمكن قوله أن هذه الحركة لم تكن فى الحسبان ، وان ما أظهـره المصريون من التضامن والاتفاق ، ماكان أحد ليحلم به ، خصوصا اشتراك السيدات فى المظاهرات ، واتفـاق الاقباط والمسلمين لدرجة أن قسـوسهم كانوا يزورون علماء المسلمين فى الجامع الازهر ، والشيخ بخيت نفسـه

زار بطريرك الاقباط ، وصنع الاهالى بمناسبة هذا الوئام أعلاما جديدة ، وضعوا بها الصليب مع النجمة من الهلال : وكان المتظاهرون يحملون أعلام جميع الدول حتى المحايدة ، ما عدا العلم الانكليزى

« وممن أتى من المصريين عقب هذه الحوادث «الدكتور» سليم افندى القلماوى الطالب فى كلية جنيف ، وكان قد سافر الى مصر فى أوائل صيف سنة ١٩١٤ ، ولما أعلنت الحرب منع من العودة مثل كثير غيره، فقص علينا تفصيلات هذه المظاهرات بصورة أحيت الامل فى قلوبنا ، وأوجدت عندنا الاعتقاد المكين بأن هذه الامة العريقة فى القدم لن تموت مطلقا ، وأنها لابد حاصلة على استقلالها يوما ما »

وقد وقف الفقيد من الوفد المصرى ، الذى ألف برياسة سعد زغلول ، موقفا مشرفا ، ضرب فيه المثل الاعلى فى الوطنية لمن تزعموا الحركة بعده ، وبرهن على مبلغ تضحيته وانكاره لذاته ، فى سبيل وحدة الصفوف ، فقد تألف الوفد وهو فى منفاه ، وكان تأليفه فى الجملة من عناصر لا يثق فى اخلاصها وثباتها على النضال ، ولا فى تمسكها بحقوق البلاد ، ومع ذلك ضن بالوحدة الوطنية أن تنصدع ، فآثر الوقوف منه موقف التأييد والتعضيد ، على أن هذا الموقف النبيل قد قوبل مع الاسف بنقيضه ، من الوفد وزعيمه . كتب الفقيد عن موقفه من الوفد ما يأتى :

« انى أعتقد أن الوفد لا يتأخر عن الاتفاق مع الانجليز، لو وجد منهم صدرا رحبا ، ولا يبقى يطالب فعلا وباخلاص حقيقى باستقلال مصر التام ، الا حزبنا ، الحزب الوطنى ، ولكننا لم نرد الآن الظهور بمظهر الانشقاق ، فأظهرنا رضانا عن هذا الوفد ، وتشجيعنا له ، مع اعتقادنا بعدم اخلاص معظم رجاله ، وفى ٢٠ ابريل سنة ١٩١٩ وصل الوفد الى باريس ، وهو مؤلف من عشرين عضوا ، تحت

رياسة سعد باشا زغلول ، ولما اطلعت على خبر وصوله أسرعت بتهنئته بتلغراف هذا نصه :

« نحيى فيكم الوطن الغائب ، ونرجو لكم كمال التوفيق والنجاح »

« ولكن سعدا لم يجاوبنى على تلغراف التهنئة الذى أرسلته اليه » (تأمل !)

وأرسل من «تريتيه» Territet بسويسرا ، حيث كان يستشفى من مرضه ، رسالة الى الامة ، بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ٩ ١٩ ، لمناسبة ذكرى احتلال الانجليز العاصمة وهى آخر رسالة له قبل وفاته ، رحمه الله ، قال :

صوت من وراء البحار

« اخوانى المصريين الاعزاء

ان الصوت الذى يناجيكم اليوم لصوت منعتهالظروف عن الارتفاع فى صحف مصر ، من نحو سبع سنوات ، ولكن منعه عن الارتفاع على ضفاف وادى النيل ، لم يكن عقبة تعوقه عن الدفاع عن القضية المصرية فى عواصم أوربا ، سواء قبل هذه الحرب أو فى أثنائها أو بعدها

« ان صوت هذا الضعيف لم يخفت يوما واحدا ، ولم يتأخر عن القيام بما تفرضه عليه الوطنية طرفة عين ، بل كان يزداد قوة ونشاطا، كلما تراكمت امامهالموانع وتكدست العقبات

« ان هذا الصوت يناجيكم اليوم من وراء البحار، ليهنىء الامة المصرية على تضامنها وتضافرها فى المطالبة بحق أمنا المظلومة « مصر » ، لا فرق فى ذلك بين أبنائها وبناتها ، مسلمين وأقباط ، مما كان له دوى فى أوربا ، أخرس المتهمين اياهم بالتعصب الدينى ، وهم يعلمون انهملكاذبون.

وقضى القضاء الاخير على دعوى أن « المصريين اتفقوا على الا يتفقوا »

« انني لعاجز عن وصف ما شملنا من السرور نحن معاشر المصريين المقيمين خارج الديار ، عند وصول هذه الاخبار المنعشة الينا ولو انها كانت تأتينا مقتضبة مبتورة ، حتى أصبح المصرى فى أوربا عالي الراس مفتخرا بمصريتـــــه أضعاف ما كان يفخر بها قبل الآن

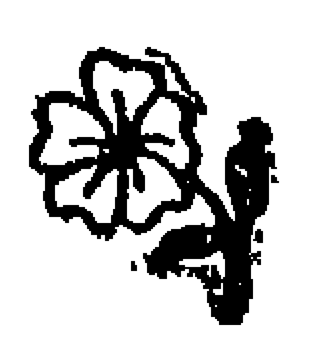
« اننا كنا ننتظر صحف مصر انتظار الظمآن للماء ، لنقف منها على أخبار هذه الحركة المباركة ، وهاتيك المظـاهرات السلمية ، ونشكر الله على هذه النتيجة الحسنة ، التي دلت على أن ما القاه مؤسسو الحركة الوطنية من البذور فى تلك الارض الخصبة قد نبت وترعرع ساقه ، ثم أزهر وظهرت ثماره الشهية التى قد قرب زمن جنيها ، كل ذلك بفضل نشاط الشبيبة العاملة ، وارشاد الشيوخ لها الى أحسن طريق لجنى أشـــهى تلك الثمار ، وهو الاستقلال التـــام ، بفضل جهود الامة بلا تباطؤ أو تواكل أو اعتماد على الغير ، لا يؤثر فيها غدر السياسيين ، أو نكرانهم لما أعلنوه واذاعوه من مبادىء عادلة ، استعملت ستارا لاخفاء مطامع أشعبية تغريرا وتضليلا للوصول الى استعباد شعوب كريمة لاتطلب الا أن تعيش فى بلادها آمنة مطمئنة ، صديقة لسواها من الامم ، وأن تعاملهـا تلك الامم معاملة الند للند ، والقرن لقرنه ، طبقا لحقوق الامم الطبيعية وللقانون الدولى ، لكن لاتتطيروا أوتفرحوا لكل ما يصل اليكم ، حتى اذا ما انقشعت سحب الاوهام وظهرت شمس الحقيقة ، لا تكون حالـكم كالمسافر فى الصحراء ، يرى السراب فيظنه واحات غناء ، فاذا ما وصل اليه لا يجده شيئا ، واياكم أن تنسوا عبر التاريخ ، وليكن دائما أمام أعينكم ، فمنه تعلمون الحقيقة ، ولتنتظروا خاتمة الاعمال لاصدار حكمكم عليها

« أيها الاعزاء : اكتب هذه السطور اليوم ، وذكرى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ تملأ فؤادى حزنا وأسى على مصرنا العزيزة ، وما انتابها من الحوادث القاضية على استقلالها ، ولكنى أرى فجر الامل يرسم على الافق خطا من النور اللامع نامل ان يكون طليعة حريتنا المنشودة واستقلالنا المرجو

« فسلام عليك أيها الوطن المفدى ! سلام على النيل وواديه ! سلام على الاهرام وبانيه ! سلام على خدام مصر المخلصين ! سلام على شهداء الحرية !

تريتيه فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٩

محمد فريد



وفاة الزعيم

كان الفقيد يشكو وهو فى مصر من مرض الكبد الذى اعتراه وهو بعد فى سن الشباب ، وكان يذهب الفينة بعد الفينة الى « فيشى » ، للاستشفاء منه ، ولما هاجر من مصر الى أوروبا ، تأثرت حالته الصحية بسبب الغربة ، وتنقله فى البلاد الاوروبية ، واجهاد نفسه فى العمل المتواصل ، من الكتابة فى الصحف والمجلات ، والخطابة فى المحافل والمؤتمرات ، ومقابلاته للمصريين والشرقيين والاوروبيين ، ومراسلاته لهم ولاصدقائه وتلاميذه فى مصر ، ورحلاته المستمرة لرفع صوت مصر ، والاعراب عن مطالبها وآمالها فأثرت فيه هذه الجهود المضنية ، وزاد فى تأثيرها جو أوروبا البارد الذى لم يألفه فى الشتاء ، فكانت سنوات المنفى سببا لاعتلال صحته

وفى يونية سنة ١٩١٦ قصد مدينة تارسب « Tarasp » بسويسرا للاستشفاء بحماماتها من مرض الكبد الذى عاوده فى تلك السنة

وفى اوائل يولية قصد الى حمامات شولس « Schuls » بسويسرا ايضا ، للاستشفاء من هذا الداء ، وفى سبتمبر قصد الى حمامات راين فلدن « Rheinfelden » على شاطىء الرين باشارة من الأطباء ، ولكن المرض لم يفارقه

وفى سنة ١٩١٧ أشار عليه الاطباء بالعلاج فى ويزبادن « Wiesbaden » وقصدها فى أغسطس من تلك السنة ، فلم يفده العلاج بها شيئا

وفى مارس سنة ١٩١٨ احس بمرض الاستسقاء ، وهو فى برلين ، فدخل احد المستشفيات الخاصة يوم ٢٢ مارس

للعلاج ، ومكث به الى يوم الاربعاء ٣ ابريل ، اذ شفى منه شفاء مؤقتا

وفى يوم ١٩ يولية سنة ١٩١٨ عاد الى سويسرا حيث قصد حمامات « تارسب » التى استشفى بها سنة ١٩١٦ ، ثم قصد سان مورتز « Saint Moritz » حيث تحسنت صحته نوعا ، وذهب منها الى المانيا فى سبتمبر سنة ١٩١٨ ثم رجع الى سويسرا فى اواخر نوفمبر من تلك السنة

وفى سنة ١٩١٩ اعتلت صحته بسبب اشتداد مرض الكبد ورشح الماء فى تجويف البطن ، مما استدعى « بزله » من وقت الى آخر ، فقصد فى شهر ابريل سنة ١٩١٩ مصحة ليمان « Leman. » بسويسرا ، على مقربة من بحيرة ليمان « بحيرة جنيف » ، واقام بها نحو ستة اسابيع ، شعر فى بدايتها بتحسن يسـير ، ثم زال هذا التحسن وساءت حالتـه ، فنصحه الدكتور شرونف « Schrumph » الذى كان يعالجه مدة اقامته فى برلين بالتوجه الى حمامات باسوج « Passug » بسويسرا ، فسافر اليها فى ١٧ يونية سنة ١٩١٩ ، وقضى ليلة فى زوريخ للاستراحة بها ، ثم وصل الى هذه الحمامات فى ١٨ منه ، ففحص طبيب الحمامات حالته ، ورسم له العلاج اللازم من الاستحمام ولكن ماء الرشح زاد بسرعة ، فكتب الى الدكتور شرونف يستنصحه ، فأرسل اليه تلغرافا يطلب اليه أن يسافر من فوره الى مستشفى سـمادن Samaden بجوار سـان مورتز بسويسرا ، لعمل البزل به ، فسافر من باسـوج فى ٢٢ منه ، ووصل الى مستشفى سمادن ، وبعد ظهـر اليوم التالى حضر الدكتور شرونف بنفسه ، واشترك مع طبيب المستشفى فى العلاج ، فأخرجا ماء الرشح الذى بلغ مقداره تسعة لترات فاستراح على الفور ، واقام بالمستشفى ثمانية ايام ، ثم سافر يوم ٢٩ يونية الى سان مورتز ،

لان جوها يعين على النقه من المرض ، وكان طبيب المستشفى يتوقع ضرورة اعادة البزل بعد عشرة ايام ، ولكنه قضى بسان مورتس شهرا كاملا ، دون ان يشعر بحاجة الى اعادة البزل ، واذ شعر بالراحة والقدرة على العمل ، سافر يوم ٢٩ يولية الى مدينة « لوسرن » لحضور المؤتمر الدولى الاشتراكى الذى انعقد بها ، فقصده ليرفع فيه صوت مصر ، وبعد ان حضر المؤتمر عاد الى جنيف التى كان يتخذها مقرا له ، وفيها زاد ماء الرشح ، فاستحضر طبيبا بزله يوم ٢٤ اغسطس سنة ١٩١٩ ، ثم يوم ٣ سبتمبر ، وكان الدكتور عبد العزيز عمران يلازمه فى اوروبا منذ سنة ١٩١٣ ، فنصحه بالدخول فى مستشفى جنيف ، لكى يتبع فيه نظاما علاجيا يخفف وطأة المرض ، فعمل الفقيد بنصيحته ، ومكث فيه مدة

وقد ظهر ماء الرشح ثانية ، فنصحه أطباء المصحة بالتوجه الى برلين ، لاجراء عملية جراحية فى الوريد الكبدى ، على يد طبيب اخصائى ، وهى عملية قيل انها تشفى الترشيح المائى ، وكان كل من الدكتور عبد العزيز عمران ، واسماعيل بك لبيب ، يتناوبان ملازمته بالمصحة ، فعرض عليهما الامر ، فوافقاه على السفر الى برلين ، فغادر « تريتيه » وقصد الى المانيا ، ونزل بفريدريكسهافن على الحدود الالمانية ، وهناك عمل له البزل لاخراج ماء الرشح ، لظهوره بسرعة ، وبعد ان استراح قليلا واصل السفر الى برلين ، ولازمه هناك الدكتور عبد العزيز عمران واسماعيل بك لبيب ، ودخل مصحة الدكتور ستوكمان بالدار رقم ٩٧ من شارع مارتن ، استعدادا للعملية الجراحية التى أشير عليه بها ، ولكن ماء الرشح زاد زيادة كان يستحيل معها اجراء العملية الجراحية ، فبزل له الماء مرتين فى هذه المصحة ، وانحطت قواه على أثر البزل الثانى

الوفاة ــ ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩

حافظ الزعيم فى أثناء مرضه الاخير على شجاعته وصبره ، وتجلت وطنيته فى ساعة الخطر ، كما كانت تتجلى فى ساعات الجهاد العصيبة التى كان يواجهها فى كل أدوار حياته

ولما لمح شبح الموت يقترب منه فى الايام الاخيرة ، قال لمن حوله : « لست اخاف الموت ، لان الموت حق لابد منه ، ولكن كل ما كنت أتمنـاه ان ارى مصر متمتعة بتمـام استقلالها »

ولما أيقن انه سوف يفارق الحياة ، دون ان يرى استقلال بلاده ، استسلم للموت ، وجمع اخوانه الموجودين حوله ، وأوصاهم بالاتحاد ، وان يبثوا بين أبناء الوطن هذه الروح السامية التى تحفظ كيانهم ، وتقرب استقلالهم ، وقال فى النهاية : « انى انا واولادى وكل عزيز لدى فداء لمصر ، لقد قضيت بعيدا عن مصر سبع سنوات ، فاذا مت فضعونى فى صندوق ، واحفظوه فى مكان امين ، حتى تتاح الفرصـة لنقل جثتى الى وطنى العزيز ، الذى افارقه وكنت اود ان أراه »

ثم دخل فى دور الغيبوبة ، واسلم الروح فى منتصف الساعة الحادية عشرة من مساء يوم السبت ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩

وابلغ الدكتور عبد العزيز عمران النبأ الفاجع الى اخوانه المصريين ببرلين ، فاجتمعوا ، يعروهم الحزن ، ويحز فى نفوسهم الالم ، واخذ يعزى بعضهم بعضا ، وما لبث الخبر ان استفاض فى انحاء العاصمة الالمانية ، ونشرت الصحف فيها نبأ وفاة الفقيـد ، ورثاه كتابها ومحرروها ٠ واهتزت الاسلاك البرقية حاملة نعيه الى مصر وسويسرا والعواصم الاوروبية ، وقرر المصريون الاحتفال بتشييع جنازة الزعيم

ببرلين احتفالا يليق بمقامه ومنزلته ، ووضع جثمانه بعد تحنيطه فى تابوت من الحديد لكى يمكن نقله الى مصر بعد سنوح الفرصة ، عملا بوصيته

وفى اليوم التالى شيعت الجنازة من المصحة فى احتفال مهيب ، ســـــار فيه المصريون ، وعدد كبير من الشرقيين والالمان ، وكان اليوم ممطرا ، اكفهرت فيه السماء ، وهبت العواصف ، فكان ذلك مشاركة من الطبيعة فى الحزن على الزعيم الراحل

وقبل تحرك الجنازة ، القى الشيخ عبد العزيزجاويش، امام جثمان الفقيد ، كلمة مؤثرة فى وداعه ، قال :

« أيها السادة : أأمام جثة هامدة ، وميت لا يعى ، نحن واقفون ؟ كلا !... ثم كلا ! انما نحن وقوف امام صفحات من تاريخ الجهاد الاكبر ، فى سبيل الحرية البشرية ، فى سبيل الذود عن الحقوق الطبيعية ، للشعوب الانسانية ، فى سبيل مصارعة الامم القوية ، ذوات المطامع الاشعبية

« نحن وقوف امام هذا الراحل الكبير ، الذى كانت حياته مثالا كاملا للمتشبهين ، وقدوة صالحة للعاملين ، فها هى تلك صفحاتها الناصعة ، ترينا كيف جمع فقيدنا العزيز ، الى صلابة العزم ، جهادا لا يوهنه الملل ، ولا يوهيه الانحلال ، كما ضم الى الصراحة البالغة ، فى كتابته وكلامه ، اقداما يستهزىء بالغوائل ، ويسخر من كارثات النوازل ، لقـد رأيناه رحمه الله يوم ساقه الانكليز الى السجن بمصر ، فما كان اذ ذاك اقل ابتساما منه ، يوم فارقه بعد ستة اشهر كاملة ، قضاها فى غيابته وظلماته

« ضيق الانجليز المذاهب على فقيدنا ، واخذوا الابواب والمسالك، على قلبه ولسانه، فلم ير بدا من مفارقة وطنه ، وأولاده وعشيرته ، اذ خرج يلتمس فضاء يسع صيحاته ، التى ضاق عنها فضاء بلاده ، وقرت دونها آذان أعدائه

« جاهد الرئيس فى سبيل تحرير بلاده ، وكان يرجو ان لا تعاجله منيته ، قبل أن يراها خالية من ظل الجبابرة المغتصبين ، فكنا نخشى وقد سارعت اليه المنون أن يحزنه حرمانه من نيل امنيته ، واكتحال عيونه بشمس الاستقلال والحرية ، مشرقة على ربوع وطنه العزيز ، ولكننا رأيناه رحمه الله ، قبيل وفاته قرير العين ، مشروح الصدر ، اذ ابصر كيف تشيد امته النجيبة ، على ما اقامه هو وسلفه الصالح مصطفى كامل من الدعائم المتينة ، صرح الحرية والاستقلال ، ذلك الصرح الذى سيعانق يوما ما الاهرام ، ويدوم ما تعاقب الجديدان » الى أن قال :

« واذا كانت حياة الرجال ايها السادة خيرا للامم التى يخدمونها ، فكم منهم من افاد بمماته بمقدار ما افاد بحياته ، ليس فريد بتلك الجثة الهامدة ، والنسمة الجامدة ، وانما هو تلك النفس الابية ، والقدوة الصالحة ، والذكرى الطيبة التى سيجددها بلى الايام ، ويوالى نشرها انطواء العصور والاجيال ، فطوبى لمن سن سنة حسنة ، وطوبى ثم طوبى لمن اقتدى بالعاملين »

« والآن نستودعك الله أيها الرئيس المحبوب ، فنم مغمورا برحمة الله واحسانه ، مزودا من امتك بالدعوات الصالحة ، والذكرى العاطرة ، والحب الدائم ، والسلام عليكم ورحمة الله »

ثم سارت الجنازة الى مقبرة المسلمين ببرلين ، ثم حفظ التابوت بكنيسة بالقرب من المقبرة ، لكى يمكن نقله الى مصر ، والقى البارون اوبنهايم كلمة بالالمانية فى رثاء الفقيد ، ونثرت على النعش الزهور والرياحين المقدمة من وفود المصريين والشرقيين والاوروبيين

وبقى التابوت وديعة لدى حارس الكنيسة ، وظل اصدقاء الزعيم وتلاميذه يزورونه ، ويضعون الازهار على

التابوت ، وبقى كذلك الى ان نقل الى مصر فى يونيه سنة ١٩٢٠

ووصل نعى الزعيم الى مصر بطريق البرق مســاء يوم ١٧ نوفمبر ، ونشرت الصحف النبأ الاليم ، فعم الحزن ارجاء البلاد ، ونبه نعيه ضمير الشعب الى تقدير الزعيم الراحل ، بعد أن كاد ينسى فضله، ويغمر ذكره بين أمواج الحوادث ، واخذت الصحف تؤبنه بما يستحقه مقامه فى الحركة الوطنية

نقل رفاته الى مصر

كانت فكرة نقل رفات الفقيد الى مصر تجول فى خواطر الكثيرين ويرونها فرضا على المصريين ، واجبا أداؤه ، اذ لايليق بالامة أن تدع رفات زعيمها البار بها ، بعيدا عن أرض الوطن ، بعد أن ضحى بحياته من أجلها ، وجاهد بماله وروحه فى سبيلها ، وقد شهدت الامة عناية كبرى من الوفد المصرى بنقل رفات اثنى عشر طالبا مصريا توفوا فى حادثة اصطدام القطار الذى كان يقلهم على الحدود الايطاليـــة النمسوية فى مارس سنة ١٩٢٠ ، وبادر الى نقل جثثهم الى مصر على نفقته — وقام بالواجب فى هذا الصدد — ولكنه الى جانب ذلك لم يفكر فى نقل رفات الزعيم الشهيد الى مصر ، حتى قيض الله رجلا من كبار النفوس ، قام وخده بهذا الواجب المقدس ، ذلك هو المرحوم الحاج خليل عفيفى التاجر بمدينة الزقازيق

وقد يأخذك الدهش من أن يقوم بهذا الواجب عن الامة بأسرها فرد ليس من الزعماء ولا من الرؤساء والكبراء ، وكيف لم يتسابق هؤلاء الى القيام بهذا العمل ، وهم أجدر به من سواهم ، ولكن هكذا قدر أن يكون الحاج خليل عفيفى هو الذى يضطلع بهذه المهمة السامية الجليلة ، فبرهن على

انه كبير فى نفسه ، كبير فى وطنيته ، وقد تطوع اليها من تلقاء نفسه ، غير متأثرة بايعاز أحد ، أو ملبيا دعوة أحد ، بل لبى دعوة ضميره ، ورأى أنه لايليق أن يبقى جثمان الزعيم العظيم بعيداً عن مصر ، فاعتزم أن يسافر الى ألمانيا ويتولى بنفسه وعلى نفقته الخاصة نقل الرفات الطاهر الى مصر ، جزاه الله خير الجزاء ، وأسكنه فسيح جناته

وكانت المهمة تحتاج الى شيء كثير من الجهد ، لما اعترضها من عقبات ، ذللها الحاج خليل عفيفي بهمته ووطنيته ، فما أن اختمرت لديه الفكرة حتى نهض لتنفيذها ، فأخذ ترخيصا من الحكومة المصرية بنقل الرفات الى مصر ، وابحر من الاسكندرية يوم الجمعة ٥ مارس سنة ١٩٢٠ قاصدابرلين، عن طريق فرنسا ، ولم يكد يصل الى باريس حتى علم بنشوب ثورة الدكتور (فون كاب) ببرلين ، فأقام بباريس حتى استقرت الاحوال فى العاصمة الالمانية ، ثم سافر اليها فوصلها يوم ٢٨ أبريل

ثم أخذ يسعى فى طلب الترخيص له من الحكومة الالمانية بنقل الرفات ، وقد اعترضته فى بادىء الامر ، عقبة شكلية ، وهي صدور قانون فى أبريل سنة ١٩٢٠ بعدم جواز نقل جثث المتوفين من المانيا الى بلاداخرى ، فسعى لدى الحكومة الالمانية فى أن تأذن له بتحقيق أمنيته ، وساعده فى مسعاه الدكتور عبد العزيز عمران واسماعيل بك لبيب ، وسعيا لذلك لدى الحكومة الالمانية ، وكذلك عاونه محمد أفندى سليمان التاجر المصرى المقيم ببرلين ، والبارون أوبنهايم

وحدث فى خلال اقامته ببرلين أن الحكومة الفرنسية طلبت الى المانيا الترخيص لها بنقل جثمان ضابط فرنسى مات بها ، فأذنت لها الحكومة الالمانية بنقله على سبيل الاستثناء ، فارتكن على هذه السابقة وأعاد الرجاء على الحكومة بأن تأذن له بنقل جثمان الفقيد ، فنجح فى مسعاه ، وصدر له الاذن بذلك ، ثم قصد الى حكومة النمسا لتأذن

له بمرور الرفات فى بلادها ، فأذنت بذلك ، وحصل بعد جهد من الحكومة الايطالية على ترخيص بالمرور فى بلادها أيضا ، لكي يبحر من ثغر تريستا

وبعد أن تم له الحصول على هذه الرخص ، اتفق والمصريون المقيمون ببرلين على الاحتفال بتشييع رفات الزعيم الى محطة برلين ، وقد نقل الرفات يوم الجمعة ٢١ مايو سنة ١٩٢٠ الى المحطة ، فى جنازة سار فيها جميع المصريين المقيمين بها ، ووضع فى عربة خاصة بالقطار ، فسار به الى تريستا ، حيث أقلته الباخرة (حلوان) التى أبحرت يوم ٣ يونيه قاصدة الاسكندرية ، فوصلتها صبيحة يوم ٨ يونيه

وقد أبرق الحاج خليل عفيفى الى الصحف بنبأ قيام الباخرة ، فاستعدت الامة لاستقبال جثمان الزعيم ، وتشييع جنازته فى الاسكندرية والقاهرة

وتألفت بالاسكندرية لجنة برعاية الامير عمر طوسون ، ورياسة المرحوم احمد يحيى باشا ، للاحتفال بالجنازة عند وصول جثمان الفقيد

وفى الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة والاربعين من صباح يوم الثلاثاء ٨ يونيه سنة ١٩٢٠ ظهرت الباخرة (حلوان) فى عرض البحر ، ودخلت البوغاز فى منتصف الساعة السادسة ، يرفرف عليها العلم المصرى منكسا ، وعلى ظهرها التابوت المحتوى على رفات الزعيم ، وفى الساعة السابعة والدقيقة الخامسة عشرة رست امام رصيف الجمرك ، فصعد اليها أعضاء لجنة الاحتفال يصحبهم أعضاء اللجنة الادارية للحزب الوطنى ، وحيوا الرفات خاشعين ، وحيوا الحاج خليل عفيفى أحسن تحية ، شاكرين له فضله وأريحيته وعمله المبرور

وشيعت جنازة الفقيد فى الاسكندرية والقاهرة باحتفال مهيب ، واشتركت طبقات الامة كافة فى توديع الزعيم الشهيد

شخصية الزعيم

فى شخصية محمد فريد ، اجتمعت الفضائل الوطنية ، والمبادىء السامية ، وصفات الزعماء الحقة ، الى جانب الاخلاق الكاملة ، والطباع الكريمة ، فهو حقا أمة فى رجل ، ورجل فى أمة

صفاته واخلاقه

كان قمحى اللون ، جميل الصورة ، متوسط القامة ، مهيب الطلعة ، عريض المنكبين ، بدين الجسم ، ولكنه مع بدانته موفور النشاط ، جم الحركة ، لايكل من العمل ولا يمل ، براق العينين ، كثير الابتسام ، سريع الكلام ، شديد الذكاء ، قوى الذاكرة

وأهم أخلاقه : الصدق ، والاخلاص ، والصراحة ، والوفاء ، والصبر ، والثبات ، والشجاعة ، وقوة الارادة ، والجود ، والكرم ، بله التواضع وطيبة القلب ، وانكارالذات، ودماثة الاخلاق ، فكان فى شخصه مجموعة من الفضائل العظيمة ، والاخلاق القويمة

اخلاصه ووطنيته

وأولى هذه الفضائل : اخلاصه ، ووطنيته المجردة عن الاهواء ، المنزهة عن المطامع الشخصية

كان يرى حق الوطن فرضا عليه ، يؤديه لبلاده ، لايقبل فى أدائه نكولا أو تراجعا ، ولا يبتغى على جهاده جزاء ولا شكورا ، لايعرف للاخلاص حدا يقف عنده ، بل يعتقد أن كل مايبذله فى سبيل مصر من جهد ومال وجاه ومكانة ،

وصحة وحياة ، انما هو الراحة الكبرى لنفسه ولضميره ، وتلك لعمرى أقصى درجات الاخلاص ، ولا جرم فان مصدر هذا التفانى فى الاخلاص ، والوطنية التى لاتخبو نارها ، هو الايمان بالله ، فقد كان فريد مؤمنا حقا ، قوى الايمان ، ثابت العقيدة ، سليم الوجدان ، كان ايمانه هو الينبوع الفياض الذى يستمد منه اخلاصه ووطنيته ، فلا غرو أن كان يحتمل الشدائد والمتاعب ، راضيا باسما ، شأن المؤمنين الصادقين ، الذين اذا أصابتهم مصيبة قالوا : انا لله وانا اليه راجعون

كانت وطنيته سليمة المعدن ، صلبة العود ، لاتنثنى أمام العقبات ، ولا تنال منها المغريات ، ولا تشوبها المطامع المادية ، أو المآرب الذاتية

لقد كانت كلمة واحدة يجرى بها لسانه كافية لان تبدل عسره يسرا ، وغربته نعيما مقيما ، وجاها عريضا ، ولكنه بقى ثابتا كالطود ، راسخا كالاهرام ، فكان آية الوطنية

شجاعته

كان شجاعا مقداما ، لايبالى الاخطار ، ولا يضعف أمام الشدائد ، ولا يخشى غضب الاقوياء ، ولا يرهب سلطانهم

بهذه الشجاعة العظيمة استطاع أن يضطلع بزعامة الحركة الوطنية ، بين أعاصير المحن والاحداث ، زهاء اثنتى عشرة سنة ، لم تخذله خلالها شجاعته لحظة ، ولا ناله فى اثنائها ضعف ولا وهن

ولولا هذه الفضيلة لفقدت الحركة الوطنية جلالها وروعتها ، بل لطويت الى حين لايعرف مداه صفحاتها ، لان الشجاعة كما هى أول سلاح للجنود فى ميادين القتال ، فانها أول عدة للمجاهدين فى الحركات الوطنية ، وكم من حركة وطنية سرى اليها الانحلال ، وفقدت كيانها وحياتها ،

عند مافقد زعماؤها أو جنودها الشجاعة فى ساعة الخطر

كانت هذه الشجاعة طبيعة فى الفقيد ، امتاز بها فى حياته الخاصة ، وحياته العامة ، لست أدرى عمن تلقاها ، هل ورثها عن أبيه ، أو عن والدته ، أو عنهما معا ؟ أم هى غريزة أودعها الله فؤاده ، فتكونت ونمت على توالى السنين ؟ قد يكون هذا او ذاك ، وانما الذى يهم ذكره ان هذه الصفة العظيمة قد امتزجت بشخصه ، حتى صارت علما له ، ولازمته طول حياته ، فى السراء والضراء

كثيرون من الناس يتحولون عن الجهاد عند الصدمة الاولى أو الثانية تصادفهم فى طريقهم ، فينكصون على أعقابهم أمام الخطر أو شبح الخطر ، بل أمام الوهم والخيال ، أما الفقيد رحمه الله ، فكان يتلقى الصدمات والضربات بقلب عامر بالشجاعة ، فلا ينثنى عن طريقه ولا يتحول ، وتلك أعظم فضائله وسجاياه ، وزاد فى شجاعته قوة ايمانه وعقيدته ، فكانت هذه العقيدة سندا لشجاعته واقدامه ، ومعينا لاينضب لفضائله واخلاقه الكريمة

بهذه الشجاعة ، وبهذا الايمان ، حمل عبء الجهاد فى أشد الاوقات خطرا وحرجا ، تولى رياسة الحركة الوطنية فى وقت استقرت فيه السياسة المعروفة بسياسة الوفاق بين الخديو والاحتلال ، فاستهدف لحرب السلطتين معا ، وغضبهما معا ، ومع ذلك لم يبال حربهما ، ولم يخش غضبهما وتحالفهما ، واحتمل أذاهما معا ، وسار فى طريقه قدما ، لايلوى على شىء ، ولا يفكر الا فى القيام بالواجب ، مهماكانت العقبات ، ومهما كانت العواقب

كانت الشجاعة خلقا ثابتا فى فؤاده ، وكانت أيضا محببة الى نفسه ، فكان يدعو اليها فى خطبه ، ويحب أن يراها خلقا شائعا فى الامة ، وبخاصة تلاميذه وانصاره ، وكان يعجبه منهم أن يكونوا على غراره فى الشجاعة الادبية ، وقد عودهم

على أن يكونوا رجالا ذوى أخلاق قويمة ، لان الشجاعة الادبية هى قوام الفضائل جميعا

وفاؤه

كان فريد آية فى الوفاء ، ومثلا سائرا فى حفظ العهد ، اعتبر ذلك فى وفائه لزميله وصديقه مصطفى كامل ، فلقد أيده وناصره طول حياته ، وعضده بماله وقلمه ولسانه ، ثم ظل على وفائه له بعد وفاته ، فحافظ على تراثه الوطنى المجيد ، وتعهد الغرس الذى بذره معه ، وسقاه باخلاصه وتضحياته ، ورواه بمهجة فؤاده ، فنما الغرس وترعرع ، بحيث لو عاش مصطفى أكثر مما عاش ، لما استطاع أن يرعى غرسه بأكثر مما رعاه فريد ، ولا غرو فقد اشتركا معا فى بذره ، وانشآه النشأة الاولى

كان وفاؤه لمصطفى جزءا من وفائه لمصر ، لقد أوفى بعهده لها ، وجعل حياته وقفا على الجهاد من أجلها ، وضحى بماله وجاهه وصحته وحياته فى سبيلها ، وليس فى الدنيا وفاء أقوى وأروع من هذا الوفاء

مضاؤه وقوة عزيمته

ومن أخص مزاياه المضاء وقوة العزيمة ، كان يذلل بقوة ارادته كل عقبة تعترضه ، وما أكثر ما اعترضه من عقبات وما قام فى سبيله من مصاعب !

حدث اضراب من عمال اللواء فى نوفمبر سنة ١٩٠٨ ، بدسائس خصوم الحركة الوطنية ، وتحريض من بعض الموظفين ، وكان الظن ان يضعف الفقيد امام هذا الاضراب ، فيغرى الدساسين بالاستمرار فى دسهم ، ولكنه رفض مطالب المضربين واصر على فصلهم ، ولم يلبث أن استبدل بهم غيرهم ، وبعث الحماسة فى نفوس الشباب ، ومنهم طلبة الحقوق ، فجاءوا

متطوعين للعمل فى اللواء ، واشتغل بعضهم فى التحرير ، وبعضهم فى صف الحروف ، فاستمر صدور اللواء برغم اضراب عماله ، ولم يتعطل يوما واحدا ، ولما أخفق اضرابهم عادوا خاضعين .

وحدث فى سنة ١٩١٠ ان وقع خلاف بين ورثة المرحوم مصطفى كامل على ملكية (اللواء) ، لسان حال الحزب الوطنى حينذاك ، أدى الى تدخل القضاء فى شأنه ، وعين يوسف المويلحى حارسا قضائيا عليه ، فتسلم الجريدة على يد محضر من المحكمة المختلطة يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠ ، وقد أراد الحارس ان يتدخل فى سياستها وتحريرها ، فرفض الفقيد أن يذعن لهذا التدخل ، ورأى أن كرامة الحزب لاتتفق وبقاء اللواء عرضة لسيطرة الحارس على شؤونه ، وبادر من فوره الى انشاء جريدة جديدة يستقل بادارتها وتحريرها ، ولا يكون لغير الحزب اشراف عليها ، فأنشأ جريدة (العلم) وظهرت فى مارس سنة ١٩١٠ بعد أسبوع واحد من تدخل الحارس فى شؤون اللواء ، اى أن تأسيس (العلم) ، وما استلزمه من استعداد ، وجهود وتنظيم ، لم يستغرق سوى هذه الايام القليلة ، وهو عمل يشهد للمترجم بالهمة الشماء ، وقوة الارادة .

ولما كانت الحكومة تعطل صحيفة الحزب الوطنى ، كان يعد العدة لاخراج جريدة اخرى للحزب ، بأسماء أخرى ، فتظهر فى اليوم التالى للتعطل .

ولقد رأيت مما كتبناه كيف كان موقفه رائعا حين منعت الحكومة الفرنسية عقد المؤتمر الوطنى بباريس ، فى سبتمبر سنة ١٩١٠ ، قبل الموعد المحدد لانعقاده بأيام معدودة ، فقد كان الظن أن لاينعقد المؤتمر فى عامه هذا ، لضيق الوقت ، وكثرة ما أنفق من التكاليف لاعداد معداته بباريس ، ولكن عزيمة المترجم انقذت الموقف ، فقد قرر عقد المؤتمر

ببروكسل ، عاصمة بلجيكا ، فى الموعد الذى كان محددا له بباريس ، وكان الوقت لايتسع حقا لتنفيذ هذا العمل ، اذ أنه أبلغ قرار المنع قبل موعد اجتماع المؤتمر بأسبوع ، ومع ذلك تذرع هو وزملائه بكل ما أوتوا من همة وعزيمة ، حتى اجتمع المؤتمر ببروكسل فى الموعد الذى كان محددا له بباريس ، فكان ذلك الفوز آية فى المضاء والعزيمة

ثباته على المبدأ

يتلخص مبدأ الفقيد فى ثلاث كلمات : الاستقلال ، والجلاء (وهو الرمز الصحيح للاستقلال ولا يكون استقلال بدونه) والدستور ، ولقد ثبت على هذا المبدأ ، لم يقبل فيه هوادة ولا تساهلا ، ومن كلماته المأثورة فى هذا الصدد قوله : « لاينتظر أحد منا ان نحيد عن مبدئنا مادام فينا عرق ينبض أو تجرى فى أجسامنا نقطة دم »

وقد حارب من أجل هذا المبدأ كل سلطة ، وكل فرد ، وكل هيئة لاتدين به ، ولا تعمل عليه ، ولقى فى سبيل ذلك مالقى ، ولما رأى أن الخديو عباس الثانى قد جنح لسياسة الوفاق مع الاحتلال ، قرر الابتعاد عنه ، وخاصمه استمساكا بمبدئه ، وسار فى طريقه مستقلا عن كل سلطة ، بعيدا عن كل سلطان

ولما اشتد الخلاف بينه وبين الخديو تبعا لاشتداد سياسة الوفاق رغب اليه كثير من انصاره أن يعدل عن سياسة الجفاء تجاه الخديو ، ويسلك سبيل التقرب اليه ، وأفضوا اليه أنهم ينفضون من حوله اذا هو استمر فى خصومته معه ، فكان جوابه لهم أنه لاينثنى عن مقاومة الاحتلال ،وكل من يلوذ به أو يحالفه ، ولو كان ولى الامر ، وانفض بعضهم فعلا من حوله مجاملة للخديو ، ومع ذلك لم تضعف عزيمته، وظل ثابتا فى جهاده ضد السلطتين

ولما شرعت الحكومة فى محاكمته أول مرة فى قضية

(وطنيتى) سنة ١٩١١ أرسل اليه الخديو من يبلغه باسمه وعده بحفظ القضية ، مقابل أن يزوره ويقبل اتباع خطته ، ويسايره فى سياسة الوفاق ، فرفض ، وقبل ان تقام ضده الدعوى العمومية ، وحكم عليه فيها بالحبس ستة اشهر ، وآثر السجن على التساهل فى مبدئه

وبعد أن هجر مصر الى منفاه ، اتسع مجال الحكومة لشل الحركة الوطنية وصرف الناس عنها ، ولما بلغهانفضاض بعض أنصاره من حوله ، والتحـــاق بعضهم بالوظائف ، وانحيازهم لجانب الحكومة ، لم يكترث لذلك ، وكتب فى مايو سنة ١٩١٤ ، الى من ابلغه ذلك يقول : « أما انا فسياستى لن تتغير ، ولو بقيت عليها وحدى » ، فلم يدع للضعف والتردد الى قلبه سبيلا

قاوم من أجل مبدئه قوتين كبيرتين ، وهما :

(١) الاحتلال

(٢) الخديو ، حين اتبع سياسة الوفاق مع الاحتلال

ثم قاوم الترك حين بدت نياتهم نحو مصر سنة ١٩١٥ ، فى أثناء الحرب العالمية ، كما تقدم بيان ذلك

فمخاصمته لهذه القوات الكبيرة ، فى تلك الظروف العصيبة التى مر بك شرحها ، وفى وقت خذله فيه كثير من أنصاره ، لهى أكبر مظاهر الثبات على المبدأ ، وأروع آيات المحافظة على العقيدة

صبره على المكاره

لامراء فى انه مضرب الامثال فى الصبر على المكاره ، لم يجاره أحد من الزعماء والمجاهدين فيما استهدف له من الكوارث ، على اختلاف صنوفها ، ولا فى قوة الصبر عليها ، ومرجع هذا الصبر الى عقيدته وايمانه ، ثم الى قوة ارادته

ومن كلماته المأثورة التى صارت علما عليه ، قوله : « اننا

نعرف كيف نصبر على المكاره ، ولكننا لانعرف التسليم فى حقوقنا ، ولا التنازل عن مطالبنا »

وقوله : « نحن قوم تذرعنا بالصبر على الكوارث ، واتخذنا الثبات شعارا لنا ، لايلوينا عن غايتنا اضطهاد ، ولا نتقهقر الى الوراء مطلقا »

وفى الحق أنه قد صبر صبر أولى العزم من الكرام المجاهدين ، على كل المصائب التى لاقاها ، وكانت معظم سنى حياته السياسية سلسلة من المحن والمكاره ، فقد صبر على المصائب العائلية التى امتحنه الله بها ، اذ فقد اثنتين من كريماته ، وهما فى ريعان الشباب ، وجاءه نعيهما وهو فى منفاه ، احداهما فى سنة ١٩١٥ ، والاخرى سنة ١٩١٦ ، وصبر على آلام النفى والتشريد ، ثمانى سنوات متوالية ، وصبر على المرض ، ينتابه من حين لآخر ، واشتد به فى أواخر أيامه ، وصبر فوق هذا وذاك على تنكر الكثيرين من معاصريه ، بل من أنصاره له ، وانفضاضهم من حوله ، فى أشد الاوقات حرجا ، وانك لتلمح فى الخطاب الآتى الذى كتبه فى أشد سنوات النفى وأقساها مقدار ما عانى من المكاره على تعاقب السنين ، ومبلغ الصبر الذى راض نفسه عليه ، واطمأن اليه ، حتى عده فى خطابه نعمة من نعم الله عليه ، كتب هذا الخطاب من برلين فى ٧ مارس سنة ١٩١٧ الى المرحوم الدكتور أحمد فؤاد ، ردا على تعزيته اياه فى وفاة كريمته ، قال :

« وقد الهمنى الله الصبر على هذه المصائب المتكررة ، وأعاننى بفضله وكرمه على تحملها ، كما أعاننى على تحمل مالاقيته فى حياتى السياسية من انواع الخيانة والغدر والانقلاب ، وأملى فى وجهه تعالى أن يديم على مننه المتتالية ، وأن يؤيدنى بروح من عنده ، فيما بقى لى من السنين القليلة ، فى هذه الحياة الفانية ، انه لايضيع أجر من أحسن عملا »

فهذا الكتاب الكريم يرسم لنا صورة فريد ، فى أروع

مظاهر البطولة ، ويصور لنا ايمانه الثابت ، وقلبه الكبير ، وخلقه العظيم ، وصبره الفريد على الكوارث التى أصابته فى حياته

شممه واباؤه

كان للفقيد نفس عالية ، تتعلق بالعظائم ، وتترفع عن الدنايا والصغائر ، وتمقت الذلة والهوان ، ومن أخص سجاياه الشمم والاباء ، لم يرض لنفسه قط طوال حياته أن ينزل عن هذا الخلق العظيم ، ولم يستطع الاقوياء أن يذلوه ، أو يمتهنوه ، أو يحولوه عن مبدئه ، أو يتخذوه مطية ذلولا لاطماعهم وشهواتهم

ظن بعض خصومه على أثر هجرته الى المنفى ، وما احتمله فيه من آلام ، انه قد تلين قناته ، أو يعدل عن خطته فى الجهاد ، فأشاعوا عنه حينما كان بالاستانة أنه أرسل قبل سفره من مصر برقية الى السير ادوارد جراى وزير خارجية بريطانيا ، يشكو اليه فيها من الاضطهادات التى انصبت عليه ، ويطلب منه التدخل لانصافه ، فما أن اطلع على هذه الفرية فى الصحف حتى كذبها تكذيبا قاطعا ، وارسل فى هذا الصدد خطابا الى جريدة (جون ترك) Jeune Turc التى كانت تصدر بالفرنسية فى الاستانة يدل على علو نفسه وبطولته ، قال :

« انى لو حكم على بالموت ، وكانت حياتى معلقة على كلمة تخرج من فم وزير انجليزى ، لفضلت الف ميتة على مخاطبة هذا الوزير فى شأنى ، فلقد رفضت طلب العفو عنى من الخديو وهو حاكم البلاد الشرعى عندما حكم على فى العام الماضى بالسجن ستة أشهر ، وفضلت البقاء مسجونا على امضاء طلب العفو »

وبلغه أيضا سنة ١٩١٢ ، وهو بالاستانة أن الخديو عباس الثانى ومحمد سعيد رئيس الوزارة ، اشاعا لمحدثيهما ان الاول ارسل اليه ثلاثمائة جنيه مساعدة له على السفر ،

وانه هو الذى حضه على الهجرة من مصر ، ولما كان هذا الخبر كذبا ومينا ، ثارت نفسه ، لما تضمنه من المساس بكرامته ، فلم يكتف بتكذيبه لمن نقلوه اليه ، بل أرسل خطابا مسجلا الى الخديو بسرايه بالبوسفور ، اذ كان بالاستانة صيف ذلك العام ، يكذب الخبر بلهجة شديدة تدل على أنه وهو فى محنته لم يبال غضب ولى الامر ، فوق غضب الاحتلال ، قال رحمة الله :

« صارى يار فى ١١ يونية سنة ١٩١٢

« سمو خديو مصر

« لقد علمت من الاخبار الخصوصية الواردة من مصر أنكم كلفتم أحد اخوانى ممن يترددون عليكم بأن ينصحنى بالسفر عقب استجوابى بالنيابة ، وانكم سلمتم له مبلغا من المال ليوصله الى مساعدة لى على مصاريف السفر ، واسم هذا الشخص معلوم عندى ، ولكنى أكتمه الآن ، فاستغربت جدا حصول هذا الامر بعد ماكتبته لكم بخصوص حادثة ... والثلثماية جنيه التى أخذها باسمى ، وطلبت منكم عمل تحقيق بخصوصها ، ولكنكم اهملتم أمرها ، وبعد أن أعلمتكم انى أترفع عن قبول أى مساعدة منكم ، ولو كنت فى أحط دركات الفقر مع أنى بحمد الله فى سعة من العيش ، فلتكونوا على ثقة بأن كل مايؤخذ منكم باسمى هو من باب النصب ، وانى لا أقبل ولن أقبل منكم أى مساعدة ، مادامت مهمتى الجهاد فى تحرير البلاد من الانكليز ، ومن كل من يعاونهم على توطيد قدمهم فى مصر ، كائنا من كان

والسلام على من اتبع الهدى

المخلص لمصر
محمد فريد »

وقد سعى الخديو بواسطة أصدقاء الفقيد فى أن يتم الصلح بينهما ، ولكن فريدا كان يطلب شروطا لصالح البلاد ،

وضمانات لهذه الشروط ، ولم يقبل أية وساطة على غير هذا الاساس ، ورفض مساعى الصلح ، مع حرج مركزه المالى فى منفاه ، فكان آية فى الشمم والاباء

ولم يقبل الصلح مع الخديو الا بعد ان بدأ عرشه يتداعى فى اوائل الحرب العظمى الاولى ، اذ تم الاتفاق بينهما على أساس اعلان الدستور كما تقدم بيانه

مزاياه الثقافية

كان للمترجم الى جانب وطنيته الصادقة ، واخلاقه العظيمة ، مزايا ثقافية عالية ، فهو واسع الاطلاع ، مشغوف بالدرس والقراءة ، ملم بدقائق المسألة المصرية ، وتاريخها خاصة ، والمسألة الشرقية عامة ، محيط بالمسائل الدولية جميعها ، متتبع لكل تطوراتها ، يطلع على كل مايظهر فيها من المؤلفات والرسائل ، وما يكتب عنها فى الصحف والمجلات

وتدل مذكراته فى تاريخ مصر الحديث التى سبق الكلام عنها على ميل مبكر الى البحوث التاريخية ، كما أن كفايته كمؤلف وكاتب قد ظهرت فى كتابه عن تاريخ محمد على (البهجة التوفيقية) ، وكتابه فى تاريخ الدولة العثمانية ، وكتابه فى تاريخ الرومان ، ورحلاته العديدة ، ومقالاته العلمية فى مجلة الموسوعات وفى الصحف والمجلات عامة

ومن دلائل سعة اطلاعه اقتناؤه مكتبة نفيسة حوت مجموعة قيمة من الكتب العلمية والتاريخية ، وهى التى أهداها الى نادى المدارس العليا

وتدل خطبه ومقالاته ، وأحاديثه فى الصحف ، على نضجه الفكرى ، واطلاعه الواسع ، ودراسته التامة للمسائل السياسية القومية والدولية

وكان لايألو جهدا فى تفهيم الشعب دقائق المسألة المصرية لمناسبة الحوادث التى تقع فى البلاد ، حتى الحوادث التى

كانت فى ظاهرها لاتنطوى على معان سياسية ، فكان يكشف عن مغزاها ، وينتهزها فرصة لتبصير الامة بحالتها ، واذكر له مقالة مسهبة كتبها لمناسبة سفر الخديو الى بورسودان فى مارس سنة ١٩٠٩ ، لحضور حفلة افتتاح مينائه ، ألم فيها الماما رائعا بارتباط السودان بمصر ، وتطور السياسة البريطانية فيه ، وهى تصلح وحدها لان تكون تاريخا للمسألة المصرية ، من ناحية اتصالها بالسودان ، هذا الى ماحوته من معانى الوطنية العالية ، والافكار الواسعة الافق التى تدل على دراسة عميقة لتاريخ مصر السياسى ، واحاطة تامة بموقفها حيال المطامع الاجنبية

مزاياه الصحفية والخطابية

تتصل مزاياه من هذه الناحية بمزاياه الثقافية

كان فريد صحفيا قديرا ، وله المقالات المستفيضة فى الصحف والمجلات ، وكان يجيد الكتابة باللغتين العربية والفرنسية ، وكان فى حياة مصطفى كامل يتولى فى غيبته الاشراف على الالوية الثلاثة ، ولما تولى رآسة الحركة الوطنية ، بعد وفاة مصطفى ، كان يشرف اشرافا مستمرا على تحريرها وسياستها ، وكان يفيض فى مقالاته باللواء والعلم والشعب ، واذا تناول موضوعا مهما اسهب فى الكتابة فيه ، وكانت مقالاته تجمع بين غزارة المادة ، وسعة الاطلاع والنضج الفكرى ، مع حسن الاداء ، والقصد فى الالفاظ ، والبعد عن العبارات الطنانة ، وكذلك شأن مقالاته واحاديثه بالفرنسية

ان أسلوب المرء صورة من شخصيته كما يقولون ، ولذلك تجد فى كتابة المترجم آيات التواضع ، والركون الى المعانى السامية ، فهى من الخصائص الطبيعية لهذا الرجل الفذ الذى لايرى فى شخصية المرء الا وسيلة لاداء رسالته ، كما لايرى فى الاسلوب الا طريقة لاداء المعانى

أما مواهبه الخطابية فكانت دون مواهب مصطفى كامل ، لان مصطفى ولد خطيبا ، وكانت الخطابة من أعظم مزاياه ، أما الفقيد فلم يكن من طبقته فى المواهب الخطابية ، وكان فى الغالب يتلو خطبه ، ولكنها كانت مليئة بالمعانى السديدة والآراء الصائبة والافكار العالية

سياسته الوطنية

كانت سياستهالوطنية استمرارا لسياسة مصطفىكامل، ولا غرو ، فقد وضعا معا قواعدها ، وجاهدا معا فى سبيلها ، واتخذا الجلاء أساسا لها ، والجـــلاء هو الرمز الصحيح للاستقلال ، ولم يكن الفقيد يقبل فيه هوادة ولا تساهلا ، وكان شديد الحرص على أن تبقى القضية المصرية قضية الجلاء ، ولذلك كان يقاوم سياسة الاحزاب الاخـرى فى عدولها عن الجلاء ومطالبتها انجلترا بالاصلاحات الداخلية ، وكان يرى فى هذه الخطة خروجا علىأساس القضية الوطنية

قال فى هذا الصدد : « ان الشعب لا يمكنه أن يصدق بأن أمة اجنبية محتلة بلاد أمة اخرى تساعدها باخلاص على ترقيتها وتمدينها »

وحين سأله المستر كتل العضو بمجلس العمومالبريطانى سنة ١٩٠٨ : « ماذا يطلب الحزب الوطنى من انجلترا ؟ » اجابه على الفور : « نحن لا نطلب شيئا منها سوى الجلاء ، فالجلاء هو الدواء الوحيد للاحتلال »

وقال فى خطبته بالاسكندرية فى أغسطس سنة ١٩٠٨ : « ترك بعضهم المطالبة بالجلاء ، وسموا هذا التحول اعتدالا فى المبدأ ، وما هو الا خيانة كبرى للوطن وبنيه » ، وتفيض خطبه واحاديثه بهذا المعنى

والى جانب الجلاء وتمسكه به ، جعل الدستـــور أساسا ثانيا للحركة الوطنية ، وهنا ايضا كان متفقـــا فى

المبدأ والخطة مع الزعيم الاول ، ولكنه أبرز دعوة المطالبة بالدستور ، وجعل منها حركة عامة ، دعا اليهـــا الامة ، ووجهها الى مطالبة الخديو بالدستور ، بالعرائض التى تقدم الكلام عنها ، فكانت هذه الحركة جهادا قويا عمليا لتقرير النظام الدستورى

ومن الواجب فى هذا المقام أن نعرف فضل فريد عــلى الحركة الوطنية ، فقد كان العضد الايمن لمصطفى فى بعثها طول حياته ، ثم تولى زعامتها واحتمل أعباءها بعد وفاته ، وكانت زعامته لها فى ظروف قاسية ، أشد من الظــروف التى واجهها مصطفى ، فكان لفريد الفضل الاكبر فى انقاذها من الانحلال ، واستخلاصها من العقبات والاهوال ، فلقد تحالفت ضدها قوات عديدة ، بغية القضاء عليها ، ولكنه ثبت لها ، وتغلب عليها بقوة العقيدة والايمان ، وســـــار بالحركة الوطنية الى الامام ، ومهد بجهاده وتضحياته الى ثورة سنة ١٩١٩ ، فهى غرس الوطنية التى تعهدها على تعاقب السنين ، والثورات ، كما قلت فى كتابى عن مصطفى كامل ، ليست حركات ميكانيكية ، تبدو فجأة للناظرين ، بل هى حوادث اجتماعية ، تتمخض عنها حياة الشعوب ، تبعا لدرجة استعدادها ونتيجة لسريان روح الوطنيـــة فى نفوس أبنائها ، فلولا السنون التى قضاها الفقيد فى الكفاح لمرت سنة ١٩١٩ ، كما تمر غيرها من السنين ، دون أن يظهر فيها غرس الوطنية ، أو تتجلى فيها روح الثورة ، ولعله أشار الى هذا المعنى فى رسالته الى الامة فى سبتمبر سنة ١٩١٩ ، اذ قال : « نشكر الله على هذه النتيجة الحسنة التى دلت على أن ما ألقاه مؤسسو الحركة الوطنيـــة من البذور فى تلك الارض الخصبة ، قد نبت وترعرع ســـاقه ، ثم أزهر وظهرت ثماره الشهية التى قد قرب زمن جنيها »

سبيله الى دعوته

كانت سبيله الى دعوته الخطابة والصحافة والتأليف ، قال فى هذا الصدد : « ان الذى يعتمد على القلم واللسان فيملى عليهما ما وهبه الله من علم وبيان ، ويجمع بهما القلوب ، ليصوغ منها أمة حية راقية ، لهو أعظم مشيد للمجد فوق أمتن الاسس »

كانت خطبه ومقالاته ومؤلفاته متجهة الى غرس روح الوطنية الصادقة فى النفوس ، وحث الامة على استعادة مجدها القديم ، ومباراة الامم الحية فى التمسك باستقلالها وحريتها ، ومن هنا جاء ميله الى التاريخ المصرى ، والتاريخ العام ، فاتخذ من التاريخ مدرسة لترقية الروح الوطنية فى النفوس ، وتثقيف الشعب وتهذيبه ، وكان يعنى بتبصير المصريين بتاريخهم ، واطلاعهم على تاريخ الامم الحية ، قال فى هذا الصدد فى ختام خطبته بدار التمثيل العربى ، يوم ١٧ ابريل سنة ١٩٠٨

« وآخر كلمة القيها على حضراتكم أن تطالعوا تاريخ الامم التى حصلت على استقلالها المسلوب ، وأن تمعنوا النظر فى الطرق التى اتخذوها للوصول الى هذه الغاية ، وأن تقفوا على أحوال بولونيا وفنلندا وايرلندة ، وتشبهوا برجالهم ، وتسيروا على خطواتهم ، وأن ينشر القادرون منكم الرسائل والكتب فى تاريخ هذه الامم الحية ، لتكون ذكرى لغيركم من بنى الوطن ، فان الذكرى تنفع المؤمنين »

وكان شديد العناية بتعريف الامة سابق مجدها ، وهو أول من فكر فى انشاء متحف حربى ، يحتوى على مفاخر الجيش المصرى

قال فى هذا الصدد تعليقا على زيارته للمتحف الحربى ببرلين : «أما نحن فلانجد أثرا لماغنمه جنودنا من الروسيين والصربيين فى الحرب الاخيرة ، أو فى جزيرة كريد واليونان

فى عهد ابراهيم باشا واسماعيل باشا ، بل ضاع كل ذلك بسبب اهمال حكامنا، كما أخذت أسلاب المهدى الى لوندرة ووضعت فى متاحفها ، ومما يؤسف له أن أسماء من انتصر من قواد الجيوش المصرية أصبح نسيا منسيا، لعدم الاهتمام بتاريخ بلادنا فى مدارسنا، فمتى يهبنا الله حكومة أهلية عارفة بواجباتها ؟ اللهم اننا لاننالها الا يوم أن نستحقها بمجهوداتنا عملا بالحديث الشريف : « كما تكونوا يول عليكم »

وكان يعمل على أعداد الجيل اعدادا حربيا ، ليتخلق بأخلاق الرجولة والشجاعة ، واذ لم يكن بمصر فى ذلك العهد مدارس حربية ، بالمعنى الصحيح ، فقد كان يحث الشبان المصريين على الالتحاق بالمدارس الحربية بالاستانة ، وكان يمهد لهم السبيل ، ويعمل لهم كل التسهيلات للالتحاق بها ، لانه كان يرمى الى خلق جيل جديد مشبع بالروح العسكرية

دعوته الى الغاء الرتب والالقاب

وكان شديد التمسك بالديمقراطية ، ولذلك كان يقاوم الرتب والالقاب ، ويدعو الى الغائها ، وقد كتب فى هذه الدعوة غير مرة ، قال فى « العلم » عدد ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٠ :

« لقد أدركت الامم الراقية مضار منح الالقاب الضخمة والوسامات المذهبة أو المرصعة ، وأنه لا يليق بالعقلاء السعى وراءها ، ولذلك ألغيت بتاتا فى جميع الولايات الامريكية الشمالية والجنوبية ، وفى جمهورية سويسرا ، وقل استعمالها فى أغلب الممالك ، وقد سارت الدولة العثمانية على هذا النهج من عهد اعلان الدستور ، فلم تمنح رتبة أو نيشانا لشخص ما من غير الجنود المجاهدين فى سبيل الوطن ، واغلب وزرائها الحاليين لا رتب لديهم ، بل يطلق

عليهم لقب بك ، كما يطلق على أى انسان ، فان هذا اللقب يعادل لقب سيد أو أفندى أو مسيو ، وينتظر اصدار قانون بابطال هذه الالقاب والاوسمة فى عهد قريب ، تالله انها لزخارف لفظية ، تعلم الامة ما تحتها من حب للوظائف، وحرص على الرواتب الباهظة التى تزاد للموظفين كل سنة حتى يزيد تعلقهم بها بنسبة هذه الزيادات السنوية ، الى ان أصبح راتب رئيس القلم فى بلادنا يعادل مرتب وزير فى البلاد الاخرى »

وكان يبث معانى الوطنية ومبادئها فى النفوس ، ولا يوجه خطابه الى الشباب وحده ، بل يحث الطبقات كافة على الاخذ بها ، وكثيرا ما وجه الخطاب الى الشيوخ من أعضاء مجلس شورى القوانين ، والجمعية العمومية ، يستحثهم على الاضطلاع بواجباتهم ، ولو فى تلك الدائرة الضيقة التى كانت مضروبة حول هاتين الهيئتين

عمله للوحدة القومية

للفقيد فضل آخر على الحركة الوطنية ، هو عمله للوحدة القومية ، فقد كان من ناحية يدعو دائما الى الاتحاد بين المسلمين والاقباط ، وسار فى هذه الناحية على سنة سلفه العظيم، قال فى خطبته فى حفلة تأبينه، مشيدا بالوحدة الوطنية ، مناجيا روح مصطفى : « قد تحقق ما كنت تؤمله ، وما قضيت زهرة شبابك للوصول اليه ، وأصبحت الامة بعناصرها الثلاثة مسلمين ومسيحيين واسرائيليين ، كلها مجتمعة كرجل واحد ، متحدة الافكار والقلوب »

وقال فى خطبته بالاسكندرية يوم ٥ أغسطس سنة ١٩٠٨ : «انبذوا الشقاق والاختلاف الدينى» وكونوا جميعا اخواننا ، أبناء وطن واحد ، اى كونوا مصريين قبل كل شىء »

وكان من ناحية اخرى يدعو الى السياسة القومية دون الحزبية ، وعلى أن الحزب الوطنى كان أقوى الاحزاب ، فانه كان لا يفتأ يمد يده الى الاحزاب الاخرى ، يطلب اليهـــا التعاون والتضامن ، برغم ما بينها من الفوارق فى المبدأ ، ومع ايمانه بمبادىء الحزب الوطنى ، وبشعاره «الجلاء» ، لم يكن للنعرة الحزبية سلطان عليه ، وقد عد ذلك بعض أنصاره ضعفا ، ولم يكن هذا من الضعف فى شىء ، بل كان ثمرة الوطنية التى تتأجج فى نفسه ، لان الاحزاب ليست غاية ، بل هى وسيلة لسعادة الشعب ، ورعاية مصالحه ، هذا الى أن توحيد الصفوف هو أول ما تسعى اليه الامم فى جهادها ، وفى حياتها القومية ، من اجل ذلك كان الفقيـد يدعو فى كل فرصة الى توحيد الكلمة وضم الصفوف

قال فى خطبته بدار التمثيل العربى يوم ١٧ ابريل سنة ١٩٠٨ :

« والدواء الوحيد لهذه الادواء التى لا تعد ، والتى تئن منها الامة وتشتكى ، هو الاتحاد ، هو التضافر ، هو التكاتف على ما فيه الصالح العام »

وقال فيها : « فلو كنا يدا واحدة ، وقلبا واحدا ، ونفسا واحدة ، فى أجسام متعددة ، ونبذنا التفـرق والشـقاق والانقسام الى أحزاب متعددة ، لا فارق فى الحقيقـة بين مبادئنا ، لنلنا كل ما نطلبه من دستور ، ومجلس نيابى ، ومراقبة فعلية على تصرفات الحكومة ، ولحصلنا على اخراج الانجليز من بلادنا العزيزة »

وقال فى اكتوبر سنة ١٩٠٨ : « ان اتحاد الخصوم علينا يرشدنا الى الواجب نحـو بلادنا وهو أن نكون كالبنيـان المرصوص يشد بعضه بعضا »

وقال فى فبراير سنة ١٩٠٩ : « تيقنوا أن لا قوة فى هذا العالم يمكنها الوقوف أمام الرأى العام اذا اجتمع ، أو أمام

الامة اذا اتحـدت فالاتحـاد ، الاتحاد ، والثبات ، الثبات ، والمثابرة المثابرة ! »

وقال فى حديث له بجريدة (الاكلير) يوم ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٠٩ ، عقب انفضـاض مؤتمر الشبيبة المصرية بجنيف : « لا يعقل أن يوجد فى بلاد محتلة بالاجنبى حزب واحد يختلف فى جوهر مسألة الاحتلال الانجليزى ، واذا وجد حزب ما لا يجاهر بالجلاء صراحة ، مدفوعا بعـامل الافراط فى الخوف ، فسكوته يقابل صراحتنا » ، الى أن قال : «ان وجود الاحزاب الثلاثة ممثلة فى المؤتمر هو أول خطوة نحو الاتحاد ولم يبق امامنا الا أن نستمر فى هـذا الطريق ، ونحذو حذو الاتراك الذين كونوا لجنة الاتحـاد والترقى ، هذه اللجنة التى جمعت بين الاحزاب بدون نظر الى اختلاف فى الدين أو فى الجنس ، وانى مؤمل كثيرا فى الاتحاد ، وبخاصة لانه ليس لدينا اختـلاف جنسى أو مذهبى يشبه الاختلاف الذى فى تركيا »

ومن دلائل حرصه على توحيد كلمة الامة ، دعوته الى انتخاب الاكفاء ، من اى حزب كانوا ، للهيئات النيابية التى كانت قائمة فى ذلك الحين ، كمجلس شورى القـوانين ، والجمعية العمومية ، ثم الجمعية التشريعيـة ، ولو اتبع سياسة احتكار المقاعد النيابية ، لكان فى استطاعته بنفوذه بين الجماهير اقصاء من لم يكونوا من حزبه من المرشحين ، ولكن الفقيد نظر الى الحياة النيابية كأداة للجهاد ، واصلاح شؤون البلاد ، ولا يثمر الجهاد ولا تصلح حالة البلاد اذا سادها التفرق والانقسام ، فكانت سنته فى الانتخابات ترك الحرية للناخبين يختارون الاكفاء المخلصين ، بصرف النظر عن حزبيتهم ، ولذلك أيد الحزب الوطنى سعدا فى انتخابات الجمعية التشريعية سنة ١٩١٣ ، ولولا تأييده لما فاز على مزاحمه ، على أن هذه الروح الطيبة التى كان الفقيد يدعو

اليها ، قد قوبلت من الاحزاب الاخرى بالتنكر ، وتدبير المكايد ، وقوبلت من سعد بنكران الجميل ، فقد رأيت مما أوردناه انه حين تألف الوفد برآسته وسافر الى باريس فى سنة ١٩١٩ ، أرسل اليه الفقيد يهنئه ويرجو له النجاح والتوفيق ، فلم يرد سعد على هذه التهنئة ، وعمل على اقصائه عن ميدان الجهاد

ففريد ، فوق فضله على الحركة الوطنية بجهاده فى بعثها وتكوينها والسير بها الى الامام ، له كذلك عليها فضل العمل على تدعيم أساسها ، بتوحيد الكلمة والتأليف بين القلوب ، وصون الوحدة الوطنية التى هى العامل الاول فى حياة الشعوب وحفظ كيانها

سياسته الشرقية والاسلامية

وسياسته الشرقية والاسلامية هى سياسة مصطفى كامل ، فقد عمل على توثيق عرى التعاون والتضامن بين الامم الشرقية ، وكان يدعو الى هذه الغاية فيمقالاته وخطبه وأحاديثه ، وأنشأ وهو فى منفاه بسويسرا (جمعية ترقى الاسلام) وأنشأ لها مجلة باللغة الفرنسية ، وقد تقدم الكلام عنها فى موضعه

وكان يحرص على توثيق علاقة مصر بتركيا ، لكى يحبط مساعي السياسة الانجليزية التى كانت ترمى الى حمل الحكومة التركية بمختلف الوسائل على الاعتراف بمركز الاحتلال البريطاني فى مصر ، والتنازل لانجلترا عن سيادتها الاسمية

ولقد كان فى ذلك متفقا رأيا مع السياسيين الاوربيين المخلصين لمصر ، فقد كتب المستر بلنت ، نصير المسألة المصرية فى مذكراته سنة ١٩٠٨ يقول : « وقد نصحت لهم — أى للوطنيين المصريين — بالحرص على أن تكون صلات المصريين بالدولة العثمانية حسنة بوجه خاص ، وذلك لأن

العلاقة التى تربط مصر بالامبراطورية العثمانية هىفىالواقع الضمان الحقيقى لسلامتها من مطامع انجلترا » ، وكرر هذه النصيحة فى رسالة الى مؤتمر جنيف ، فى سبتمبر سنة ١٩٠٩ ، اذ قال : « لاتسمحوا بقطع صلاتكم بالدولة العثمانية ، لأن مركزكم فيها يحول دون أطماع الاجانب فيكم ، وبالرغم من الصداقة القائمة بين الاستانة ولندن فلا يمكننى أن أصدق أن الامبراطورية الاسلامية الكبرى يمكنها بأى حال أن تترككم لدولة مسيحية » ، وكرر ذلك فى رسالته الى مؤاتمر بروكسل سنة ١٩١٠

على أن المترجم وقف من تركيا ورجالها موقف الاباء والكرامة ، وكان يشعر دائما بأن زعامته للحركة الوطنية المصرية تجعل منه المجاهد الحريص على استقلال مصر وكرامتها وعزتها القومية

وفى اكتوبر سنة ١٩٠٩ ، نشرت جريدة (الطان) الباريسية تصريحا لحسين حلمى باشا الصدر الاعظم ، على أثر القرارات التىأصدرها مؤتمر الشبيبة المصرية بجنيف، قال فيه :

« انه لاعلاقة للحكومة التركية بالحزب الوطنى ، وليس لها ما تقول عنالحالة فىمصر ، التى تراها حسنة» ، فانبرى الفقيد للرد على الصدر الاعظم ، وقال فى حديث له بجريدة النوفيل الباريسية : « انه حين كان بالاستانة قابل الصدر الاعظم ذاته ، وكبار الرجال السياسيين فى تركيا ، وأنهم أجمعوا على القول بأن تركيا لاتعترف قط بالاحتلال الانجليزى ، وأنها انما تنتظر الفرصة المناسبة لفتح باب المسألة المصرية ، وأضاف الى ذلك قوله : « ان اهمالتركيا المسألة المصرية وتخليها عنها هو انتحار لتركيا ، ومهمايكن من الامر فان الوطنيين المصريين صرحوا مرارا أنهم انما يعتمدونعلى قواهم ومجهوداتهم فى جهادهم لتحريربلادهم »

وأثارت تصريحات حسين حلمى باشا استياء الصحافة التركية الحرة ، ولم تنته ضجة الاستياء منها حتى كذب الصدر الاعظم الحديث ، ونشر تصحيحا له فحـواه ان مكاتب الطان سأله : هل بينكم وبين أحرار المصريين علاقة ما ؟ وهل تساعدونهم فى حركتهم ؟ . فأجابه : ان الحكومة العثمانية ليست لها علاقة ما بأحرار المصريين وليس لنـا تأثير فى حركتهم

وقد رايت مما أوردناه كيف استمسك المترجم باستقلال مصر حيال تركيا خلال الحرب العالمية الاولى

الوطنية الشاملة
جهوده الانشائية
فى التعليم والاقتصاد والاجتماع

لم تقتصر جهود المترجم على الجانب السيـاسى من الحركة الوطنية ، بل وجه جزءا كبيرا منها الى الجـانب الانشائي ، فى التعليم والاقتصاد والاجتماع ، وكان لا يخلو تفكيره فى خطبه أو أحاديثه او مقالاته أو فى خاصة نفسه من العمل فى هذه النواحى

ففى ناحية التعليم العالى قد ساهم سنة ١٩٠٦ فىانشاء الجامعة المصرية، وكان من أعضاءأول أجتماععقد لتأسيسها يوم الجمعة ١٢ اكتوبر سنة ١٩٠٦ بدار سـعد زغلول المستشار بمحكمة الاستئناف ، واكتتب بمائتى جنيه ، وبمثل هذا المبلغ سنويا ، وهو أقصى مبلغ تبرع به واحد من الحاضرين فى ذلك الاجتماع ، بعد مصطفى كامل بك الغمراوى الذى تبرع بخمسمائة جنيه، وحسن بك جمجوم الذى تبرع بألف جنيه ، وقد انتخبه المكتتبون عضوا بلجنة انشاء الجامعة ، وانتخب سكرتيرا لها ، بدلا من قاسـم أمين ، الذى انتخب نائب رئيس لها ، حين انسحب سعد

زغلول من المشروع ، على اثر تعيينه وزيرا للمعارف

وفى التعليم الثانوى كان يدعو الى انشاء مدرسة ثانوية فى عاصمة كل مديرية

وفى ناحية التعليم الابتدائى كان منذ سنة ١٨٩١ من الاعضاء المؤسسين للجمعية الخيرية الاسلامية، التى ساهمت فى نشر التعليم الابتدائى فى مصر ، وظل عضوا بمجلس ادارتها خمس عشرة سنة

وكان يدعو دائما الى تعميم التعليم الابتدائى ، وجعله الزاميا ومجانيا لكل مصرى ومصرية

وعنى بنشر التعليم الابتدائى بين طبقات العامة ، فسعى الى تأسيس « مدارس الشعب » الليلية ، لتعليم الصناع والعمال ومن اليهم مجانا ، وأسست فعلا عدة مدارس فى العاصمة والبنادر ، تلبية لدعوته ، تطوع فيها أنصاره وتلاميذه لالقاء الدروس فيها كل ليلة ، وكان لا يفتأ يدعو فى خطبه الى تأييد هذا المشروع

وتتجلى جهوده الاقتصادية والاجتماعية فى دراسة الميزانية فى كثير من خطبه ، ودعوته الى تعديلها للانفاق على اصلاح حالة الشعب ورخائه ، والعناية بالصحة العامة وبالاحياء الوطنية ، ودعوته الى تعديل الضرائب ، والعدل فى فرضها ، وتخفيف ما يثقل كاهل الفلاحين منها ، وتعديل الرسوم الجمركية ، ودعوته الى وضع تشريع للعمال والصناع لترقية أحوالهم ، والعناية بشئونهم ، ومساهمته فى تأسيس أول نقابة بالقاهرة ، وهى نقابة عمال الصنائع اليدوية ، وانشاء ناد لها ببولاق ، وكان أول رئيس لها هو المرحوم على بك ثروت ، من خاصة أصدقائه وانصاره الوطنيين ، ودعوته كذلك الى تأييد الحركة التعاونية ، واصلاح حالة الفلاح

وقد وجه تلاميذه الى بذل جهودهم لاحياء الحركة

التعاونية والمشروعات الاقتصادية ، اعتبر ذلك فى خطابه الى ، ودعوته لانصاره وتلاميذه الى معاضدة المشروعات الاقتصادية ، وقوله فى هذا الصدد :

« هذا ميدان واسع للجميع ، فادخلوا فيه بهمة ونشاط فاستقلال مصر الاقتصادى هو مقدمة لاستقلالها السياسى » ، واشارته فى خطاب آخر الى رغبته فى أن يكون الحزب الوطنى حزب انشاء وتعمير

تضحياته

ان حياة محمد فريد هى سفر خالد من التضحية فى سبيل الوطن ، وان أصح تعريف له هو ما جعلناه عنوانا لكتابه ، فهو حقا « رمز الاخلاص والتضحية » ، وكأنه كان يشير الى نفسه حين قال فى فبراير سنة ١٩٠٩ : « ان من قضى زهرة حياته ، وضحى بمستقبله لخدمة الوطن ، لا يتحول عن مبدئه الذى عاش عليه مهما أريد التأثير عليه بالوعد أو الوعيد والتهديد ، ومهما حمله السير فى الطريق الذى اختاره لنفسه من الخسائر المادية ، وان من كانت هذه صفاته ، وهذا مبلغ اعتقاده ، لا تغره ابتسامة ، ولا تخدعه مقابلة ، ولا يحيدعن مبدئه الا بالخروج من هذا العالم الفانى »

كانت حياته سلسلة من التضحيات ، فلقد ضحى أولا بالمناصب ، اذ بدأ حياته السياسية بالاستقالة من وظيفته، فخالف بذلك سنة معاصريه من حملة الشهادات العالية ، اذ كانت المناصب الحكومية ــ ولا تزال ــ قبلة آمالهم ، ولو بقى هو فى منصبه، ودرج على مادرج عليه غيره، لوصل بكفايته الممتازة الى أرفع المناصب

فهذه أول صفحة من صفحات تضحياته ، ولقد عرضت عليه مناصب الدولة ، بعد أن تولى زعامة الحركة الوطنية فطلب اليه محمد سعيد سنة ١٩١٠ أن يشترك فى وزارته ،

ولكنه رفض ، وقال له : كيف تطلب منى أن أشترك فى حكم البلاد فى ظل الاحتلال ، وأنا أجاهد الاحتلال ؟ وكيف يتفق النقيضان ؟

وفى اكتوبر سنة ١٩١٠ ، عقب انتهاء مؤتمر بروكسل ، قابله بباريس رسول جاء من لنـدن ، وأخبره أنه مكلف بأن يعرض عليه احدى الوزارات ، وأن من كلفه بذلك يعلم حرج مركزه المالى ، وأنه مستعد لاداء كل ما يلزم لتسوية هذا المركز ، وحفظ املاكه ، فرفض ما عرض عليه وقال : « أن ضياع ثروتى لا يؤثر على مبادئى ، وانى أرفض أى مركز فى الحكومة ما دام الانجليز فى مصر » وقابله الرسول ثانية بالاستانة ، فى ديسمبر سنة ١٩١٠ ، فأعاد عليـه العرض ، وقال له : « هل لم تزل مصرا على رأيك ؟ » . فأجاب : « حتى مماتى ، وها أنا ذاهب الى مصر لاحبس » وقد كان ما قال ، فبدلا من أن يعود الى مصر ليقبل الوزارة عاد لكى يدخل السجن ، ولسان حاله يقول : « رب ان السجن أحب الى مما يدعوننى اليه »

وعرضت عليه الحكومة العثمانية فى منفاه بعض المناصب ومنها عميد كلية الحقوق بالاستانة ، ولكنه اعتذر عن عدم قبولها ، لكى يحتفظ باستقلاله فى جهاده

والى جانب تضحيته بالمناصب ، ضحى بماله ، فانه منذ الساعة الأولى كان يبذل المال بسخاء فى سبيل مصر ، وقد فقد ثروته فى الحركة الوطنية ، فقد ترك والده أحمد فريد باشا لورثته نحو ألف ومائتى فدان منها ٦٥٣ فدانا موقوفة بموجب حجة وقف انشأها سنة ١٨٩٣ ، يخص الفقيـد من هذا الوقف ١٥٠ فدانا ، ومن الملك ١٥٠ فدانا مثلها ، فكان له من وقف وملك ثلثمائة فدان ، من أجود الاطيان ، وترك له والده عدا ذلك قصرا بشارع شبرا ، مساحـة أرضه وحدها خمسة أفدنة ، من أراضى البناء التى ارتفعت

قيمتها ، وجزئت وصارت تباع بالامتار ، فنال المترجم منها ربح كبير ، وأفاد كثيرا من اشتغاله بالمحاماه ، اذ حاز فيها ثقة الشخصيات والعائلات الكبيرة ، وناله من ذلك ربح وفير ، وقد استطاع أن ينمي الثروة التى تركها له والده ، واقتنى عمارتين بشارع حمدى بالظاهر ، ولكنه رحمه الله لم يضن على الحركة الوطنية بمال طول حياته ، وانتهى به البذل الى ضياع كل ثروته ، ولم يبق له سوى المائة والخمسين فدانا الموقوفة ، كما أنه استهدف للمكايد المالية ــ وما أكثرها ــ من الاحتلال والحكومة ، وتحريض البنوك والماليين عليه ، وزادت حالته المالية ارتباكا أثناء نفيه ، حتى صار ريع أطيانه الموقوفة هدفا لتنفيذات الدائنين ، وكان بعض هؤلاء الدائنين يمعن فى اجراءاته بايعاز من الحكومة ، أو ارضاء لها ، فضحى المترجم من هذه الناحية بالشىء الكثير

وثمة ناحية أخرى من التضحية ، ذلك أن الحركة الوطنية التى رفع لواءها ، واحتمل أعباءها ، لم تكن موصلة الى السلطة والجاه ، بل هى حياة الكفاح المقرون بالاضطهاد والمغارم ، لا بالاطماع والمغانم ، المقطوع بأن لا فائدة منه للمساهمين فيه ، فالطريق الذى سلكه هو طريق التضحية الخالصة المستمرة ، ولقد كان عالما بهذا المصير ، اذ لم يكن يلوح فى الافق أى أمل قريب فى تبدل الحال ، أو انتهاء الاحتلال ، وتولى فريد زعامة الحركة الوطنية موطنا النفس على هذه التضحيات ، قال فى هذا الصدد فى خطبته يوم ١٧ ابريل سنة ١٩٠٨ : « برهن الحزب الوطنى على ثباته باجتماعه فى رابع يوم وفاة المرحوم « مصطفى كامل » ، واجماع أعضائه على انتخاب خادمكم هذا ، لوثوقكم به أكثر من ثقته بنفسه ، ووضعوا على كتفيه هذا العبء الثقيل ، الذى دك قوى سلفه ، وبرى جسمه ، حتى قضى فى زهرة

شبابه ، فقبلت مستعينا بالله وبجميع اخوانى أعضاء الحزب الوطنى ، مضحيا وقتى وحياتى فى سبيل خدمة الوطن وأهله »

ففى هذه الكلمات يبدو مبلغ استعداده للتضحية، ويتجلى شعوره بأن زعامة الحركة الوطنية كانت مصدر العناء والآلام لمن يحمل لواءها ، وأنها قضت على حياة سلفه العظيم ، ومع ذلك فقد احتمل أعباءها بشجاعة واقدام ، فبرهن على ما أشربت نفسه من روح البطولة والفداء ، ففريد ، وأمثال فريد ، هم الذين عبدوا طريق الحركة الوطنية ، لانهم غرسوا فيها بذرة التضحية ، التى هى قوام حياة الامم ، وأساس استقلالها وعظمتها ، ولقد قال المستر كير هاردى زعيم حزب العمال فى انجلترا لبعض الوطنيين المصريين فى مؤتمر بروكسل : « ان رئيسكم هو من أعظم الزعماء فى العالم »

ضحى الفقيد فوق ذلك براحته وحريته وهنائه ، فاستهدف للسجن والنفى ، كما رأيت فى سياق الكتاب ، وكان يتلقى كل الشدائد والمحن راضيا ، موطنا النفس على احتمال كل تضحية مهما عظمت ، وزادت تضحياته فى منفاه بثباته على الجهاد ، فلو هو عدل عن مبدئه وخطته ، لعاد الى مصر معززا من الحكومة ، مكرما من الاحتلال ، ولكنه رفض أن يعود ، وأن ينعم بالمال والمناصب ، مؤثرا متابعة جهاده الرائع ، وما يكتنفه من متاعب وحرمان

ولقد أثرت هذه التضحيات ، فى ماله ثم فى صحته ، ففى السنوات الاخيرة التى عاشها فى منفاه بأوربا ، ساءت حالته الصحية ، لوجوده على الدوام فى جو بارد لم يتعوده من قبل ، ولما أصابه فى هذه السنوات من تضاؤل موارده المالية ، فهذه المحنة المزدوجة كانت تكفى لسحق روح التضحية فى النفس الممتازة ، بله العادية ، وبخاصة اذا

انضم اليها خذلان الكثيرين اياه ، وتنكرهم له ، وانصرافهم عنه ، حتى لقد كان بعض معارفه وأصدقائه يسيحون كل عام فى أوربا ، فيتجنبون مقابلته ، أو السؤال عنه ، لكي لا يستهدفوا لغضب الاحتلال أو الحكومة ، ولقد كانت كلمة واحدة كافية لكي يستبدل من هذا الخذلان ملقا ودهانا ، ومن العناء راحة ، ومن التعب طمأنينة وهدوء بال ، ومن العسر رخاء ويسرا ، ولكنه أبى أن يقول هذه الكلمة ، كلمة التسليم فى مبادئه ، وشهد بنفسه تحول الكثيرين عن الجهاد الوطنى الى التهافت على المناصب والالقاب ، ولكن كل هذه الملابسات لم تصرفه عن متابعة جهاده ، على ما فى طريقه من عقبات وأشواك ، وما يكتنفه من متاعب وأهوال ، فهو حقا رمز الاخلاص والتضحية

بلغت تضحياته قمتها حين استهدفت صحته للخطر ، فقد فحصه الدكتور شرونف Schrumpf وكان قد تعرف به ببرلين فى سبتمبر سنة ١٩١٥ ، فألفاه مصابا بمرض الكبد ونصح له أن يعدل عن سياسته ، ويتفق مع الانجليز ، على أساس الحماية ، لكى يستطيع العودة الى مصر والاقامة فيها ، لان صحته تحتم عليه الاقامة فى بلاد حارة ، ومع ما بدا من حديث الطبيب من نذير الخطر على صحته وحياته ، فقد رفض النصيحة قائلا : انه لا يقبل الحماية مطلقا ، ولا ما يشبه الحماية ، ولا يبالى ما يصيب صحته وحياته فى سبيل مبدئه وواجبه

وفى أواخر سنة ١٩١٨ كانت صحته تقتضى الراحة التامة ، والانقطاع عن الجهاد ، ولكنه مضى فى طريقه لاينى عن العمل ، ما استطاع الى ذلك سبيلا

وفى سنة ١٩١٩ زادت صحته اعتلالا ، فجدد الدكتور شرونف النصيحة له ، وأفضى اليه انه قابل من أجله بعض الشخصيات البارزة من الانجليز فى « برن » ، عاصمة

سويسرا ، ممن لهم علاقة بالسفارة البريطانية بها ، وتحدث اليهم فى شأنه ، فسمع منهم تقديرا كبيرا له ، وثناء عليه ، واعترافا بأنه الزعيم المخلص الخالى من الاغراض الشخصية ، وأنهم لا يتأخرون عن تحقيق رغبة الدكتور شرونف ، اذا أقنعه بقبول الاتفاق مع الانجليز ، على أساس الحماية ، وكان مرض الكبد قد زاد الحاحا عليه ، فأعاد الطبيب النصح له بقبول هذا الاساس الذى تقتضيه الظروف السياسية ، وأبان له حاجته القصوى الى مناخ مصر ، وانه لو أقام الشتاء المقبل ـ شتاء سنة١٩١٩ ـ فى جو أوربا ، كان ذلك خطرا على حياته ، ولكن الفقيد لم يكترث لهذا النذير ، ورفض نصيحة الطبيب ، ومضى فى سبيله ، واشتد به المرض فعلا فى شتاء سنة ١٩١٩ فأودى بحياته ، وتوج رحمه الله تضحياته بالتضحية الكبرى ، وهى تضحية حياته فى سبيل مبدئه ووطنه !

فحياة فريد هى مثل خالد للوطنية والاخلاص ، والتضحية فى سبيل مصر ، فلقد ضحى من أجلها بكل ما يحرص عليه الناس فى الحياة ، وبكل ما هو عزيز عند الانسان ، وضحى آخر الامر بحياته ، اذ جعلها فداء لحياة الوطن ، فهو جدير حقا بتقدير الوطن ، وجدير بنا أن ننقش على قبره قول حافظ فى رثائه :

هاهنا قبر شهيد فى هوى   أمة أيقظها ثم رقد

خلود ذكراه

ان ذكرى العظماء يبدو خلودها بمقدار ملاءمتها لكل زمان ، وذكرى محمد فريد لا تتقادم جدتها ، ولا تتضاءل عظمتها ، فهى أبدا قديمة جديدة ، تتجدد على تعاقب السنين ، بتجدد الحوادث والظروف ، ونراها اليوم كالنور الساطع، يضىء لنا الطريق فيما يعرض لنا فى حياتنا القومية

من مسائل ومشكلات هامة ، وفي هذا الضوء الخالد نجد الحل السديد لمسائلنا الهامة

فعندما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها سنة ١٩٤٥ أخذ المواطنون يتحدثون عن الاهداف القومية ، يتحدثون عن تحديدها وتعريفها ، ولقد لخصها فريد رحمه الله ، في كلمته الوجيزة التي قالها سنة ١٩٠٨ ردا على سؤال سأله اياه المستر كتل العضو بمجلس العموم البريطاني : « ماذا تطلب مصر من انجلترا ؟ » فأجابه على الفور : « نحن لا نطلب شيئا منها سوى الجلاء ، فالجلاء هو الدواء الوحيد للاحتلال »

وتحدثوا عن وحدة وادي النيل ، وقد أعلنها فريد كلمة صريحة في مذكرته الى الدول المتحاربة والمحايدة سنة١٩١٧ في الحرب العالمية الاولى اذ قال : « انني حين أتكلم عن مصر اريد كل وادي النيل من أقاصي السودان الى البحر الابيض المتوسط ثم الى البحر الاحمر بما يشمل كردفان ودارفور ، فانه لا يجهل انسان أن من يملك أعالي النيل انما يملك رقبة مصر » الى أن قال : « يجب أن يكون وادي النيل لنا وحدنا (المصريين والسودانيين) غير مقسم ولا مجزأ ، كما كان كذلك منذ وجود الاب البار لهذا الوادي ، الا وهو النيل »

وتحدثوا عن معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، ومبلغ تقييدها لمصر ، ولقد أبان ، رحمه الله ، عن بطلان مثل هذه المعاهدة التي ولدت باطلة ، اذ هي نتيجة الغصب والاكراه ، قال في سنة ١٩١٧ : « ان حرية الشعوب لا تنتقل ولا تفقد بمضي المدة ، ولا تستطيع الدول أن تتصرف فيها بمعاهدات كما تتصرف في السلع ، وان أية أمة لا تستطيع أن تتصرف في نفسها ولا في وطنها تصرفا يضر بحقوقها ، لان الوطن ليس ملكا لجيل من الاجيال ، بل هو ملك للاجيال الماضية

والمستقبلة ، ولا تستطيع انجلترا أن تتمسك بأى معاهـدة أو عقد أو وثيقة سياسية من هذا القبيل ، وعلى فرض وجودها فلا يمكن التمسك بها »

كانت هذه الكلمة هى الاساس لالغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ هذا الالغاء الذى تم فى سنة ١٩٥٢ ، فكأن فريدا فى سنة ١٩١٧ قد استشف من وراء الحجب أن مصر ستعقد فى سنة ١٩٣٦ تلك المعاهدة الباطلة فمهد لها السبيل لالغائها والتحلل منها ، وقد استجابت الامة الى ندائه سنة ١٩٥٢ بعد وفاته بثلاث وثلاثين سنة

رحم الله فريدا ، وجعل لنا من سـيرته ، ومن تاريخ الحركة الوطنيـة ، ما يقوى ايماننـا بواجباتنـا نحو الوطن المفدى



فهرس

صفحة

وكلاء مجلات دار الهلال

سوريا ولبنان : شركة فرج الله للمطبوعات ـ مركزها الرئيسى بطريق الملكى المنفرع من شارع بيكو فى بيروت صندوق بريد ١٠١٢ (الأعداد ترسل بالطائرة للشركة وهى تتولى تسليمها لحضرات المشتركين)

العراق : السيد محمود حلمى ـ صاحب المكتبة العصرية ـ ببغداد

اللاذقية : السيد نخلة سكاف

جدة : السيد هاشم بن على نحاس ـ ص.ب ٤٩٣

البحرين : السيد مؤيد احمد المؤيد ـ مكتبة المؤيد ـ البحرين

البرازيل : Dr. Michel H. Thomé,
Pateo Do Colegio Nº 3
3º Andar — Sala 9
SAO PAULO — BRASIL.

هذا الكتاب

كتاب « الشهيد محمد فريد » هو الكتاب الذى تقدمه اليوم سلسلة كتاب الهلال فى وقت انبعثت فيه الوطنية المصرية وتأججت نارها ، وتقدم فيه المصريون كافة الى ميدان التضحية كما تقدم من قبلهم « الشهيد محمد فريد »

ومن ذا الذى يستطيع أن يحدثنا عن محمد فريد حديث خبير عليم خيرا من الاستاذ المحقق عبد الرحمن الرافعى الذى عاصر فترة طويلة من حياة الشهيد وكان من أنصاره

لقد خلف محمد فريد سلفه العظيم مصطفى كامل الزعيم الاول للحركة الوطنية المصرية ، وباعث نهضتها ، فتجلت حكمته فى قيادة الحركة الوطنية، ووطنيته المتأججة، واخلاصه لبلاده ، وتفانيه فى حبها ، ثم ضحى بثروته الضخمة وبصحته حتى أقعده المرض شهيد وطنيته ، وشهيد مصر الاول

ان تاريخ هذا الشهيد ، كتاريخ العظيم ، جدير أن يقرأ ويقرأ ، فق مصطفى وخلفه فريد هما نواة هذه ال الوطنية الرائعة التى أثمرت ثمارها ، و أثرها الكبير فى اليقظة الوطنية على توالى ا